

Distr.: General
11 June 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٧٧ (أ) من القائمة الأولى*

المحيطات وقانون البحار

العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية: "تقييم التقييمات"

رسالتان مؤرختان ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهتان إلى الأمين العام من اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومن برنامج الأمم المتحدة للبيئة

رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

نود توجيه انتباهكم إلى ما نعتقد أنه قد يكون من أشمل المبادرات التي تشارك فيها منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين إدارة المحيطات في السنوات القادمة. فالمحيطات هي أكثر شيء ينطبق عليه مفهوم المشاعات العالمية، ذلك أنها توفر خدمات إيكولوجية ضرورية لإمكانية الحياة على سطح كوكبنا. وقد أبرزت أزمة القرصنة الراهنة وجود ثغرة هامة في إدارة المحيطات، وذلك رغم الجهود الرائدة والناجحة التي بذلتها الأمم المتحدة لتعزيز نظام استخدام المحيطات ومواردها المستند إلى أساس قانوني، والذي تبلور في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

وبينما توفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إطاراً قانونياً متكاملًا تنبني عليه الأنظمة السليمة والفعالة لمختلف استخدامات المحيطات، هناك أيضا وكالات متخصصة وبرامج تابعة للأمم المتحدة تقوم أيضا بأدوار في مسائل المحيطات المتصلة بالبيئة البحرية. ومع ذلك، توجد قيود شديدة وخاصة في رصد وإنفاذ الأنظمة، وفي سياق نقطة ضعف أساسية

* A/64/50.



تشوب المؤسسات الوطنية والدولية وتمثل في كون هذه المؤسسات لا تزال مجزأة أكثر مما ينبغي، حيث المهام والمسؤوليات موزعة على القطاعات المختلفة مما لا يترك سوى مجال ضيق لتقرير السياسات على نحو متكامل يعالج القضايا الشاملة.

ورغم ما أُحرز من تقدم، فإن تنظيم مصائد أسماك أعالي البحار ومصائد الأسماك العابرة للمناطق لا يزال يشكل تحدياً كبيراً. وثمة قلق متزايد من أن ممارسات كثيرة متبعة في مصائد الأسماك غير مستدامة ومن أن مصائد الأسماك على مستوى العالم تواجه أزمة كبرى. والعديد من الموائل الخاصة مهدد بسبب الاستخدامات غير المستدامة، وخاصة في البيئة الساحلية. وأشجار المنغروف ومصاب الأنهار والشعاب المرجانية والجبال البحرية التي هي أماكن ثرية جدا من حيث التنوع البيولوجي البحري جميعها مهدد. وحركة الاتجار غير المشروع بالبشر والأسلحة والمخدرات في ازدياد.

وبسبب هذه الاتجاهات التي تبعث على الانزعاج، أُتفق في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢ على إبقاء موضوع المحيطات قيد الاستعراض الدائم بإنشاء عملية منتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي. والتقرير الذي نقدمه لكم عن طريق هذه الرسالة (انظر المرفق) هو استجابة لهذا التكليف ولقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٦٠ الذي طلبت فيه الجمعية إلى منظمتينا تولي القيادة في مرحلة ابتداء هذه العملية. في وقت لاحق من هذا العام، سيقوم فريق عامل جامع مخصص بالنظر في هذا التقرير، وسيقدم توصياته بشأن مسار العمل إلى الجمعية في دورتها الرابعة والستين. ونأمل أن تغطي تلك التوصيات بالتأييد، مما يمهد السبيل لإجراء أول تقييم عالمي متكامل تماماً لمحيطات وبحار العالم تحت مظلة منظومة الأمم المتحدة بحلول الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، وهو ما يتزامن مع الموعد المقرر للحولة التالية لنظر لجنة التنمية المستدامة في موضوع محيطات وبحار العالم، ومع الذكرى العشرين لدخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز التنفيذ.

(توقيع) أكيم شتاينر

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة

المدير التنفيذي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

(توقيع) باتريسيو بيرنال

الأمين التنفيذي، اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية

المدير العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تلبية للتكليف الوارد في الجزء الحادي عشر من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٦٠ الذي تقرر بموجبه الشروع في مرحلة بدء عملية منتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وهي المرحلة التي تسمى "تقييم التقييمات"، ييسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، باعتبارهما الوكالتين المدعوتين لقيادة العملية، أن يحيا إليكم تقرير تقييم التقييمات ليقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين لكي تنظر فيه في إطار بند جدول الأعمال المعنون "المحيطات وقانون البحار" (انظر المرفق). كما سيُتخذ التقرير أساساً لمناقشات الفريق العامل الجامع المخصص الذي دعته الجمعية العامة في الفقرة ١٥٧ من قرارها ١١١/٦٣ إلى الاجتماع، والذي سيعقد اجتماعه في نيويورك في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لكي يقدم توصيات للجمعية في دورتها الرابعة والستين بشأن مسار العمل الذي يُسلك إزاء العملية المنتظمة.

ويتضمن هذا التقرير المقدم في الشكل الخاص بالجمعية العامة للأمم المتحدة معلومات عن نتائج الاجتماع الرابع للفريق التوجيهي المخصص لتقييم التقييمات ونتائج تقييم التقييمات، بما في ذلك تحديد الخيارات ووضع إطار للعملية المنتظمة. وقد أُخذت المعلومات من التقرير الكامل لتقييم التقييمات الذي يتضمن مرفقات تحتوي على الموجزات الإقليمية وفوق الإقليمية والموجز المعدّ لصنّاع القرار. وهذه التقارير متاحة بصيغها النهائية السابقة للإصدار (يجري حالياً تحريرها النهائي) في موقع تقييم التقييمات على شبكة الإنترنت (www.unga-regular-process.org) في القسم الخاص بتقرير تقييم التقييمات (AoA Report). وستكون النسخ المصممة للنشر (في الشكّلين الإلكتروني والمطبوع) متاحة بحلول منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٩.

معلومات أساسية

في عام ٢٠٠٢، أوصى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، باتخاذ إجراءات لإنشاء عملية منتظمة تحت مظلة الأمم المتحدة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ("العملية المنتظمة"). وبعد أن حظيت الفكرة بتأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وُعثت في حلقتي عمل دوليتين، وضعت الجمعية، في قرارها ٣٠/٦٠، الترتيبات لمرحلة بدء العملية

المنتظمة، وهي الترتيبات المسماة "تقييم التقييمات". ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الموقع الشبكي الخاص بتقييم التقييمات.

وبموجب التكليف، ينطوي تقييم التقييمات على ما يلي:

(أ) تجمع معلومات عن التقييمات البحرية التي لها صلة بعملية عالمية منتظمة كهذه، وذلك من قبيل التقييمات التي تنفذ في إطار اختصاص وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المنشأة بموجب المعاهدات العالمية، والمنظمات الإقليمية، والحكومات الوطنية، وغير ذلك من المنظمات ذات الصلة حيثما كان ذلك مناسباً؛

(ب) إجراء تقييم نقدي للتقييمات من أجل الوقوف على مدى مصداقيتها العلمية، وأهميتها بالنسبة للسياسات، ومشروعيتها وحدواها. وينبغي للتقييم، على وجه الخصوص، أن يحدد ما يلي:

١' أفضل الممارسات والنُهُج (بما في ذلك منهجيات التقييم)؛

٢' الثغرات الموجودة في التقييمات المواضيعية والجغرافية واحتياجات هذه التقييمات؛

٣' مواضع عدم التيقن في المعارف العلمية، والثغرات في البيانات، والاحتياجات البحثية؛

٤' احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال إقامة الشبكات وبناء القدرات؛

٥' إطار وخيارات لإنشاء العملية المنتظمة، بما في ذلك التكاليف المحتملة، وذلك استناداً إلى عمليات وممارسات التقييم الحالية ذات الصلة.

وتتضمن الترتيبات الموضوعية في إطار عملية تقييم التقييمات قيام فريق توجيهي مخصص يتألف من ممثلين عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (يجري اختيارهم على أساس التوازن الإقليمي) بالإشراف على العملية، وقيام مجموعة من الخبراء الذين يمثلون المناطق الإقليمية بإجراء التقييم، وقيام هيئتين متخصصتين تابعتين للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو) بدعم العملية بأعمال الأمانة.

ويعمل فريق الخبراء منذ آذار/مارس ٢٠٠٧ على إعداد تقرير تقييم التقييمات. وقد أتم الفريق الآن التقرير الذي أُنشئت في إعداداته عملية لاستعراض الأقران وفقاً لما يعتبره الفريق

أفضل الممارسات. وقد استُعرض التقرير من قبل ٣٤ من الخبراء المعترف بهم في المجالات ذات الصلة و ١٥ مؤسسة دولية و ٢٩ حكومة. وورد أكثر من ٢٠٠ ١ تعليق، نظر فيها جميعاً كتاب التقرير وأخذوها في الاعتبار.

ووضع تقرير تقييم التقييمات في صيغته النهائية ووُقع في الاجتماع الخامس لفريق الخبراء الذي عُقد في جنيف في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وتقرّر في الاجتماع الرابع والأخير للفريق التوجيهي المخصص الذي عُقد في باريس في الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أن يحال التقرير المرفق إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن طريق شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في مكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة، وذلك لكي يتخذ أساساً لمناقشات الفريق العامل الجامع المخصص التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي سيجتمع في نيويورك في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

(توقيع) باتريسيو بيرنال

الأمين التنفيذي، اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية
المدير العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

(توقيع) أكيم شتاينر

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
المدير التنفيذي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مرفق الرسالتين المؤرختين ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩ الموجهتين إلى الأمين العام من اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومن برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير عن نتائج "تقييم التقييمات"

المحتويات

الصفحة

٨	الجزء الأول: تقرير الاجتماع الرابع للفريق التوجيهي المخصص المعني بتقييم التقييمات
٩	أولا - الترحيب والافتتاح
٩	ثانيا - إقرار جدول الأعمال
٩	ثالثا - الحضور
١٠	رابعا - المسائل الموضوعية
١٤	خامسا - اختتام الاجتماع
	التنذيلات
١٥	الأول - قرارات الفريق التوجيهي المخصص المعني بتقييم التقييمات
١٨	الثاني - قائمة بأسماء المشاركين في الاجتماع الرابع للفريق التوجيهي المخصص لتقييم التقييمات
٢١	الجزء الثاني: تقرير تقييم التقييمات: استنتاجات فريق الخبراء (عملا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٦٠)
٢١	أولا - هيكل تقرير تقييم التقييمات الكامل
٢٤	ثانيا - مقدمة
٢٥	ثالثا - الأساس المنطقي للعملية المنتظمة
٢٧	رابعا - ولاية تقييم التقييمات
٢٨	خامسا - استنتاجات تقييم التقييمات
٢٨	ألف - استعراض التقييمات والاستنتاجات القائمة
٣٦	باء - أفضل الممارسات

٣٩	سادسا - آفاق المستقبل إطار العملية المنتظمة وخياراتها
٣٩	ألف - إطار العملية المنتظمة
٤٢	باء - الدورة الأولى للعملية المنتظمة؛ ٢٠١٠-٢٠١٤
٤٨	جيم - خيارات الترتيبات المؤسسة للعملية المنتظمة
٧١	دال - الخيارات المتعلقة بتمويل العملية المنتظمة
٧٢	سابعا - موجز التوصيات
٧٥	الثالث - تنفيذ الدورة الأولى من العملية المنتظمة: الإجراءات وبيان التكاليف
٨٢	المصطلحات المستخدمة في تقرير تقييم التقييمات

الجزء الأول: تقرير الاجتماع الرابع للفريق التوجيهي المخصص المعني بتقييم التقييمات تقرير الأمانة

موجز

يقدم هذا التقرير سردا للاجتماع الرابع للفريق التوجيهي المخصص المعني بتقييم التقييمات للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي. بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وقد عُقد الاجتماع في مقر اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وذلك عملا بالجزء الحادي عشر من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٦٠، الذي أنشأت الجمعية بمقتضاه الفريق التوجيهي المخصص للإشراف على تنفيذ عملية تقييم التقييمات، ودعت برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو إلى قيادة العملية معا، والعمل على أمور من بينها إعداد تقرير عن نتائج التقييم لتقديمه إلى الجمعية.

وحضر الاجتماع أعضاء الفريق التوجيهي المخصص، وممثلو فريق الخبراء، بمن في ذلك رئيسا كل من الفريقين. وناقش الاجتماع التقريرين اللذين قدمتهما الوكالتان الرائدتان في الاجتماعين الرابع والخامس لفريق الخبراء، المعقودين في لندن من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وفي جنيف من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وقدمت الأمانة تقارير بشأن عملية استعراض الأقران، وعملية تحرير التقرير المتعلق بتقييم التقييمات، والموارد المالية المحشودة من أجل تنفيذ مرحلة بدء العملية المنتظمة. وقدم بعض أعضاء فريق الخبراء، بقيادة رئيسيهم، عروضاً عن تقرير تقييم التقييمات.

وأتفق على أن تتاح في موقع تقييم التقييمات على الإنترنت: (www.unga-regular-process.org) نسخة نهائية قبل الإصدار لتقرير تقييم التقييمات، على نحو ما أعده فريق الخبراء (باللغة الإنكليزية فقط). واتفق أيضا على أن تحيل الوكالتان الرائدتان إلى الأمين العام للأمم المتحدة، عن طريق شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة، تقريراً عن نتائج التقييم، يشمل تقرير الاجتماع الرابع للفريق التوجيهي المخصص، ليكون بمثابة أساس لمناقشات الفريق العامل الجامع المخصص التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي ستجرى في نيويورك في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وكان الفريق العامل قد أنشئ ليقدّم للجمعية في دورتها الرابعة والستين توصية بمسار العمل، استناداً إلى نتائج الاجتماع الرابع للفريق التوجيهي.

أولا - الترحيب والافتتاح

البند ١: افتتاح الاجتماع وتنظيمه

١ - افتتح باتريسيو بيرنال، الأمين التنفيذي للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعمل والثقافة (اليونسكو)، في الساعة ١٥/٠٠ من يوم ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الاجتماع الرابع للفريق التوجيهي المخصص المعني بتقييم التقييمات للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي. بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ورحب السيد بيرنال بأعضاء الفريق التوجيهي وشكرهم على تفانيهم ومساهماتهم القيمة في العملية. وباسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قدم ساليف ديوب أيضا بعض الملاحظات المتعلقة بالمرحلة النهائية لعملية تقييم التقييمات. وأكد على أهمية العملية مع إبرازه لضيق الوقت المتاح للإنجاز والذي سيتعين على الأمانة العمل في غرضونه. وأعرب عن الشكر لجميع أعضاء فريق الخبراء والفريق التوجيهي لتفانيهم وعملهم الدؤوب طوال مرحلة بدء العملية المنتظمة.

ثانيا - إقرار جدول الأعمال (البند ٢)

٢ - أقر مشروع جدول الأعمال.

ثالثا - الحضور

٣ - حضر الاجتماع تسعة من أعضاء الفريق التوجيهي المخصص من الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وأستراليا، وأوغندا، وأيسلندا، وبيرو، وجمهورية إيران الإسلامية، والمكسيك، واليابان، وخمسة من أعضاء الفريق التوجيهي من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة، وهي: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمنظمة البحرية الدولية، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ووردت اعتذارات من دولتين ومنظمة دولية من أعضاء الفريق التوجيهي هي: ترينيداد وتوباغو، والفلبين، والسلطة الدولية لقاع البحار. وحضر الاجتماع مراقبون من بينهم شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وأعضاء من فريق الخبراء المعني بتقييم التقييمات. وترد في التذييل الثاني لهذا التقرير القائمة الشاملة بالمشاركين، بمن فيهم الحاضرون من أعضاء الأمانة والمراقبون.

رابعاً - المسائل الموضوعية

البند ٣: النظر في البنود الموضوعية لجدول الأعمال

٤ - عرض رئيس الاجتماع الرابع للفريق التوجيهي المخصص، الدكتور بيتر هاريس من أستراليا والدكتورة إلفا إسكوبار - برونس من المكسيك، أهداف الاجتماع، وذكر الفريق باختصاصاته، وقدم وصفا لعملية تقديم التقرير المتعلق بتقييم التقييمات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع الإشارة إلى قرار الجمعية ١١١/٦٣. ودعت الدكتورة إسكوبار - برونس الأمانة إلى تقديم تقرير الاجتماعين الرابع والخامس لفريق الخبراء المعني بتقييم التقييمات، بما يشمل عملية استعراض الأقران، والإبلاغ المالي بشأن تنفيذ التقييم، فضلا عن عنصري الاتصالات والتوعية في التقييم.

البند ٤: تقرير من الوكالتين الرائدتين عن تنفيذ تقييم التقييمات

٥ - نظر أعضاء الفريق التوجيهي المخصص في البنود الموضوعية لجدول الأعمال على أساس أمور من بينها تقديم الأمانة لتلك البنود. وخصص الفريق التوجيهي وقتا أيضا للعروض المقدمة من فريق الخبراء بشأن تقرير تقييم التقييمات. ويرد مجمل نتائج مداولات الفريق التوجيهي في قرارات جرى التوصل إليها بتوافق الآراء، على النحو المبين في التذييل الأول لهذا التقرير.

البند ٥: عرض تقرير تقييم التقييمات والمناقشة

٦ - عرض تقرير تقييم التقييمات ممثلو فريق الخبراء بقيادة رئيسيهم. وجرى مناقشات مع الفريق التوجيهي المخصص أدارتها الأستاذة جاكلين ماكغيلد الرئيسة المشاركة لفريق الخبراء، عقب العروض الواردة أدناه:

(أ) العرض ١: الهيكل العام للتقرير وأساسه النظري وشكله، قدمته الرئيسة المشاركة لفريق الخبراء، ج. ماكغيلد؛

(ب) العرض ٢: مقدمة للمعلومات الأساسية لتقرير تقييم التقييمات (الفصل ١)؛
والتعريفات والإطار التحليلي، بما في ذلك خريطة لمناطق تقييم التقييمات (الفصل ٢)، قدمه عضو فريق الخبراء، ج. رايس؛

(ج) العرض ٣: نتائج تقييم التقييمات (الفصل ٣)، قدمه عضو فريق الخبراء:
أ. روزنبرغ؛

(د) العرض ٤: أفضل الممارسات (الفصل ٤)، قدمته عضوة فريق الخبراء: ج. جايجر؛

(هـ) العرض ٥: إطار العمل والخيارات (الفصل ٥)، قدمه عضوا فريق الخبراء: ل. كيمبال و أ. سيمكوك.

وأعرب أعضاء الفريق التوجيهي المخصص بالإجماع عن تقديرهم لجودة العروض، ولا سيما تقرير تقييم التقييمات نفسه. وأجرى الفريق التوجيهي تبادلًا مباشرًا ومفتوحًا للآراء مع ممثلي فريق الخبراء. وترد نتائج الجلسة في إطار البند ٦ أدناه.

البند ٦: صياغة النتائج وإعداد تقرير الفريق التوجيهي المخصص

٧ - في ضوء الحوار القائم بين أعضاء الفريق التوجيهي المخصص المعني بتقييم التقييمات وأعضاء فريق الخبراء المعني بتقييم التقييمات، صاغ الفريق التوجيهي النتائج التالية لُتدرج في هذا التقرير. وصاغ أيضا مجموعة من المقررات ترد في التذييل الأول لهذا التقرير.

نتائج المناقشات بشأن تقرير تقييم التقييمات

٨ - يلاحظ الفريق التوجيهي المخصص مع التقدير ما يلي:

(أ) استخدام المناطق المحددة في المرفق الأول لتقرير تقييم التقييمات، المبينة في الخريطة الواردة في الفصل ٢ من ذلك التقرير، حصرا لغرض تنظيم استعراض التقييمات القائمة. وليس الهدف من المناطق أن توجه التحليلات الإقليمية لأعمال العملية المنتظمة في المستقبل. ومن المقرر أن تستند استنتاجات فريق الخبراء إلى إنشاء الآليات الملائمة التي تُشرك المنظمات والهيئات الإقليمية القائمة في أعمال العملية المنتظمة، دون أن تحدد بالضرورة أية مناطق معينة، حيث يجب أن ينصب التأكيد على جمع معلومات تتجاوز المناطق المحددة العديدة القائمة؛

(ب) وجود تباينات رئيسية في المعلومات المتاحة بشأن المحيطات في مختلف أنحاء العالم فضلا عن التباينات الإقليمية في القدرة على جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها. وستظهر حتما القيود التي تفرضها تلك التباينات، نتيجة الإعداد المقترح لتقييم متكامل لمحيطات العالم وبحاره، في الدورة الأولى من العملية المنتظمة. ولا تشمل المقترحات المعدة في تقرير فريق الخبراء صراحة أي إجراءات فورية لجمع معلومات جديدة من أجل معالجة تلك القيود، حيث يهدف أي تقييم إلى عرض المعلومات المتاحة في شكل مفيد لصناع القرار؛

(ج) احتمال أن تشكل التقييمات المتكاملة دافعا لبذل جهود كبيرة في جمع البيانات من قبل الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والجهات العاملة في هذا الميدان، من أجل تحسين الأسس التي ستستند إليها البيانات المستخدمة في التقييمات المقبلة. ولكن هناك اعترافا بأن إجراء تقييمات في بعض مناطق المحيطات يحده عدم امتلاك بعض الدول لقدرات جمع المعلومات العلمية والاجتماعية والاقتصادية وتحليلها وتفسيرها. ومن ثم، فلكي يتسنى إجراء تقييم عالمي متكامل تماما، سيكون إيجاد و/أو تحسين القدرة على إجراء التقييمات في بعض مناطق المحيطات شرطا مسبقا أساسيا من أجل إنجاز العملية المنتظمة لإنجازا كاملا؛

(د) ارتباط مقترحات فريق الخبراء بإدارة عملية التقييم العلمي وكونها لا تعد مقترحات بشأن صنع السياسات في مجال الإدارة السليمة لشؤون المحيطات. فالعملية المنتظمة تهدف إلى دعم الآليات القائمة للإدارة السليمة عن طريق توفير المعلومات الهامة لصنع السياسات، دون أن تفرض السياسات التي يتعين اتباعها. وتشدد المقترحات المتعلقة بتنظيم العملية المنتظمة وبأعمالها على دور هيئة الإدارة والاستعراض (التي يتعين أن يشكل ممثلو الدول الأعضاء الغالبية العظمى في عضويتها) في توجيه فرادى التقييمات في إطار العملية والإشراف على تلك التقييمات. وستعلق هيئة الإدارة والاستعراض أيضا على النواتج النهائية وتعرض نتائجها على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (وعلى هيئات الحوكمة ذات الصلة من خلال الأمم المتحدة)؛

(هـ) جعل العملية المنتظمة ذات نطاق عالمي، تشمل مسائل متصلة بكل محيطات العالم وبحاره أو أجزاء كبيرة منها. والمقرر أن تستند إلى العمل القائم والمقبل على الصعيد الإقليمي، لا أن تبطله أو تحل محله. وحيث أقرت الجمعية العامة عملية تقييم بحري عالمي، فإن الموارد اللازمة ضخمة، وستتطلب التزاما كبيرا من الدول والمنظمات الحكومية الدولية. ونظرا لأهمية ما في المحيطات من نظم إيكولوجية وموارد بالنسبة لأوجه الاستدامة كافة، فإن ذلك الالتزام ليس تصرفا سليما فحسب، بل هو أيضا ضرورة ملحة من أجل تكامل العمل القائم والاستناد إليه على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(و) ارتباط المقترحات بشأن الترتيبات المؤسسية للعملية المنتظمة، حسبما يرد في تقرير تقييم التقييمات، بما يلي: '١' علاقة العملية بالأمم المتحدة، '٢' إنشاء هيئة إدارة العملية واستعراضها، '٣' فريق من الخبراء ومجموعة إضافية من الخبراء للعملية، '٤' أمانة للعملية، '٥' جهات تنسيق ضمن الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من أجل تيسير التفاعل والتعاون مع العملية. وتسعى تلك الترتيبات إلى أن

تعكس كافة أوجه توازن المصالح في محيطات العالم وبحارته، مع الحفاظ في نفس الوقت على مبدأ جعل التركيز الرئيسي للعمل ينصب على إجراء تقييم علمي للمعلومات المتاحة؛

(ز) الحاجة إلى لزوم وضع بعض المنهجيات الجديدة من أجل توليف المعارف للتقييمات البحرية، مع استفادة تلك المنهجيات من النماذج والأدوات الموجودة في فروع علمية أخرى في المجال البحري وفي مجال تغير المناخ مثلاً. وسيتعين في المستقبل مواءمة الأساليب الحالية من أجل تكامل تقييمات تُجرى في نطاقات مكانية مختلفة (من النطاق الوطني إلى الإقليمي إلى النطاق فوق الإقليمي/النطاق العالمي، أو العكس)، أو نطاقات زمنية مختلفة؛

(ح) وضع الأمانة لجدول إنجاز زمني لإصدار النسخ المحررة والإلكترونية والمطبوعة للتقرير الكامل. وسيكون التقرير المنشور متاحاً في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وفي هذه الأثناء، توصل الفريق التوجيهي المخصص إلى توافق آراء بشأن إجراء تتيح الأمانة من خلاله للحكومات نسخة إلكترونية قبل الإصدار من تقرير تقييم التقييمات في أقرب وقت ممكن لغرض تيسير المناقشات المبكرة في الدول الأعضاء وفيما بينها. (والنسخة متاحة في الموقع الشبكي: www.unga-regular-process.org)؛

(ط) تيسير الوكالات الدولية أنشطة الاتصال، واضطلاعها بدور رئيسي في نشر التقرير على مواقعها الشبكية، ومن خلال النشرات الصحفية، والروابط إلى التقرير، والأنشطة ذات الصلة؛

(ي) التوثيق الجيد لعملية استعراض الأقران. فقد وردت تعليقات عديدة جرى استعراضها وتناولها كلها من قبل أعضاء فريق الخبراء. وأقرت الغالبية العظمى من التعليقات بجودة وكمال التقرير مع تقديمها تفاصيل وتعديلات إضافية قيمة.

البند ٧: مناقشات بشأن النواتج المتصلة بالتوعية (بما فيها النشر)

٩ - عرضت الأمانة خطة لتعميم نتائج تقييم التقييمات على نطاق واسع، بما في ذلك عن طريق تنظيم مناسبات وعروض موازية في منطقتين دوليتين معيّنتين. وأبلغ أعضاء الفريق التوجيهي المخصص بعملية النشر الحالية لتقرير تقييم التقييمات. كما نوقشت النواتج الأخرى التي تهدف إلى التعريف بالتقرير، بما فيها كتيب عن استنتاجات التقرير.

البند ٨: اعتماد تقرير اجتماع الفريق التوجيهي المخصص

١٠ - نظر الفريق التوجيهي المخصص في تقريره الختامي واعتمده. ويضم التقرير الاستنتاجات المذكورة في الجزء أعلاه تحت البند ٦، إضافة للقرارات الواردة في التذييل الأول ألف أدناه.

خامسا - اختتام الاجتماع (البند ٩)

١١ - اختتم رئيسا الفريق التوجيهي المخصص الاجتماع في الساعة ١٣/٣٠ يوم الجمعة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. فشكرا جميع أعضاء الفريق التوجيهي المخصص وفريق الخبراء والأمانة لتعاونهم وإسهاماتهم المتميزة التي أفضت إلى نجاح الاجتماع الرابع للفريق التوجيهي المخصص فضلا، عن نجاح مرحلة البدء (تقييم التقييمات) من أجل إنشاء عملية منتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها، مما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

التذييل الأول

قرارات الفريق التوجيهي المخصص المعني بتقييم التقييمات

إن الفريق التوجيهي المخصص المعني بتقييم التقييمات؛

١ - وإذ يسلم بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٦٠ الذي أنشأ الإطار المؤسسي لتقييم التقييمات، وفقرتيه ٩٣ و ٩٤ المتعلقة بمهام الفريق التوجيهي المخصص والأنشطة التي ستضطلع بها الوكالتان الرائدتان؛

٢ - وإذ يكرر التأكيد على أهمية إنشاء العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ("العملية المنتظمة")؛

٣ - وإذ يسلم بأحكام الفقرة ١١٥ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٢/٦١ التي تحت الفريق التوجيهي المخصص على إكمال تقييم التقييمات في غضون سنتين، حسبما هو منصوص عليه في القرار ٣٠/٦٠؛

٤ - وإذ يسلم أيضاً بأحكام الفقرة ١٢٨ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٥/٦٢ المتصلة بنهج العمل العام والخطوط العريضة للتقرير عن تقييم التقييمات والجدول الزمني وخطة العمل لتقييم التقييمات التي اقترحها فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ٣٠/٦٠، في اجتماعه الأول المعقود في باريس في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ والتي أقرها الفريق التوجيهي المخصص في اجتماعه الثاني المعقود في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛

٥ - وإذ يسلم كذلك بأحكام الفقرة ١٢٩ من القرار ٢١٥/٦٢، ويرحب مع التقدير بما يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من دعم متمثل في توفير خدمات السكرتارية للفريق التوجيهي المخصص وإنشاء فريق الخبراء، وفقاً لما اعتمدته الفريق التوجيهي المخصص في اجتماعه الثاني؛

٦ - وإذ يحيط علماً بالفقرة ١٥٧ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١١١/٦٣ التي قررت فيها إنشاء فريق عامل مخصص جامع يوصي بمسار عمل للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسنتين بناء على نتائج الاجتماع الرابع للفريق التوجيهي المخصص المعقود في باريس في نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛

٧ - يرحب بالتقرير الصادر عن الاجتماعين الرابع والخامس لفريق الخبراء المعقودين، على التوالي، في المنظمة البحرية الدولية في لندن في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وفي المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في جنيف في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩، ويلاحظ مع التقدير العمل الذي قام به فريق الخبراء لإعداد التقرير النهائي لتقييم التقييمات وموجز تقرير صانعي القرارات وفقاً للفقرة ٦ من القرارات التي اتخذها الفريق التوجيهي المخصص في اجتماعه الأول المعقود في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛

٨ - يلاحظ مع الارتياح أن استعراض منتصف المدة المفتوح للأعمال والتقدم المحرز في مرحلة بدء تقييم التقييمات قد أجري في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وأتاح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة لتقديم تعليقاتها والإسهام في تطوير الأعمال الجارية المنجزة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٠/٦٠؛

٩ - يقر بأنه قد أجري استعراض لتقرير تقييم التقييمات من جانب الأقران مفتوح وشفاف وشامل تماماً استناداً إلى التوجيهات التي قدمها الفريق التوجيهي المخصص في اجتماعه الأول؛ ويعرب عن تقديره لكون العملية كانت موثقة بالكامل؛

١٠ - يرحب بتقرير تقييم التقييمات ومرفقاته وموجز تقرير صانعي القرارات، بالصيغة التي قدمها فريق الخبراء والوكالتان الرائدتان؛ ويرى أن التقرير يمثل قاعدة سليمة من منطلقها يقدم الفريق العامل المخصص الجامع توصية بمسار عمل إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين؛

١١ - يقر بأن خريطة المناطق الواردة في التقرير صممت حصرياً بغرض استخدامها في تقرير تقييم التقييمات؛

١٢ - يلاحظ مع التقدير رأي فريق الخبراء بأن التقييمات الوطنية والإقليمية والعالمية القائمة توفر قاعدة هامة للعملية المنتظمة وأنها تمكن، على الرغم من ثغراتها وتفاوتها إقليمياً، من إعداد تقييمات متكاملة للبيئة البحرية العالمية، ويشدد على ضرورة أن تتكامل جهود التقييم بشكل أكبر لسد الثغرات في المعلومات، وأن تكون العملية المنتظمة مصحوبة بتدابير معززة لبناء القدرات؛

١٣ - يعرب عن كامل تقديره لجميع أعضاء فريق الخبراء المعني بتقييم التقييمات، بمن فيهم المؤلفون والخبراء، ويشي على جودة عملهم؛

١٤ - يطلب إلى الوكالتين الرائدتين تقديم تقرير عن نتائج تقييم التقييمات إلى الأمين العام للأمم المتحدة لنقله إلى الفريق العامل المخصص الجامع التابع للجمعية العامة

وإلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، حسب الاقتضاء، وعملاً بقراري الجمعية العامة ٣٠/٦٠ و ١١١/٦٣؛

١٥ - **يطلب أيضاً** إلى الوكالتين الرائدتين توفير النسخة الكاملة السابقة للإصدار من تقرير تقييم التقييمات (بما في ذلك المرفقات والموجزات الإقليمية وفوق الإقليمية وموجز تقرير صانعي القرارات) على موقع تقييم التقييمات، ومتابعة العمل على إصدار التقرير بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩، إذا أمكن ذلك؛

١٦ - **يعرب عن تقديره** لهيئات الأمم المتحدة ومنظماتها وبرامجها المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة لإسهامها الفعال في أنشطة تقييم التقييمات، ويدعوها إلى المساهمة في تعميم التقرير المنشور لتقييم التقييمات على نطاق واسع، بما في ذلك نواتجه ذات الصلة، على فئاتها المستهدفة؛

١٧ - **يعرب عن اقتناعه** الراسخ بأن العملية التي انتهت بإنجاز تقييم التقييمات قد نفذت وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في تقرير حلقة العمل الدولية المعنية بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية (A/60/91)، والقرارات ٣٠/٦٠ و ٢٢٢/٦١ و ١١١/٦٣ ووفقاً لتوجيهات الفريق التوجيهي المخصص؛

١٨ - **يحيط علماً** بالتقرير المالي عن تنفيذ تقييم التقييمات ويعرب عن تقديره للتبرعات المالية التي قدمتها أستراليا وأيسلندا وبلجيكا وجمهورية كوريا والسويد وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تنفيذ تقييم التقييمات، وكذلك للهيئات الوطنية التي كرس خبراتها وقتاً لفريق الخبراء؛ وللتبرعات العينية التي قدمتها الوكالتان الرائدتان؛ ويشي على جميع المعنيين لما أظهره من التزام بتنفيذ ولاية تقييم التقييمات بصورة كاملة على الرغم من نقص الموارد؛

١٩ - **يشجع** الدول الأعضاء على المشاركة الكاملة في الفريق العامل المخصص الجامع، والنظر، كلما أمكن ذلك، في ترشيح مندوبين يتمتعون بخبرات في مجال التقييمات البحرية وصانعي قرارات يستخدمون نواتج التقييم البحري؛

٢٠ - **يطلب** إلى الوكالتين الرائدتين تقديم معلومات عن نتائج تقييم التقييمات إلى العملية الاستشارية غير الرسمية في دورتها العاشرة، حسب الاقتضاء؛

٢١ - **يطلب أيضاً** إلى الوكالتين الرائدتين تكريس وقت للمساعدة في تنظيم الفريق العامل المخصص الجامع، حسب الاقتضاء.

التذييل الثاني

قائمة بأسماء المشاركين في الاجتماع الرابع للفريق التوجيهي المخصص لتقييم التقييمات

أعضاء الفريق التوجيهي المخصص

الاتحاد الروسي	بيرو
الدكتور ألكسندر كورشينكو	الدكتورة مونا يلا يوليسيس
رئيس مختبر رصد التلوث البحري	استشارية في معهد الأبحاث البحرية التابع للمجلس التوجيهي
المعهد الأوقيانوغرافي الحكومي	جمهورية إيران الإسلامية
إسبانيا	الدكتور سيد محمد نابافي
السيد خوسيه فوميغا	نائب رئيس إدارة البيئة البحرية
باحث أقدم	وزارة البيئة
المعهد الأوقيانوغرافي الإسباني، وزارة العلوم والإبداع	
أستراليا	المكسيك
الدكتور بيتر هاريس	الدكتورة إلغا إسكوبار - برونس
رئيس فريق الأبحاث	جامعة المكسيك الوطنية المستقلة
البيئة البحرية الساحلية، علم الأرض	معهد علوم البحر والمياه العذبة
	الوحدة الأكاديمية لنظام المحيطات والسواحل، مختبرات التنوع البيولوجي، قسم علم الأحياء المجهرية
أوغندا	اليابان
السيد جوشوات ت. توهومويري	البروفيسور ناكاتا هيدياكي
مفوض	الأستاذ
إدارة المسح الجيولوجي والمناجم	في كلية مصائد الأسماك، جامعة ناغازاكي
	السيد يوشيرو إيشيباشي
	مساعد رئيس
	وحدة تقييم الأخطار البيئية
أيسلندا	
السيد جون إيرلينغور جوناسن	
مستشار الوزير	
في وزارة الشؤون الخارجية	

منظمات الأمم المتحدة

المنظمة البحرية الدولية	المنظمة الأغذية والزراعة
السيد رينيه كوينين	السيد يورغ تسيركي
المكتب الرئيسي لاتفاقية وبروتوكول لندن	مدير شعبة إدارة مصائد الأسماك وتربية المائيات
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، اليونسكو
السيد إدغار كابريرا	السيد باتريسيو بيرنال
رئيس شعبة شؤون المحيطات، إدارة برنامج التطبيقات	المدير العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
	الأمين التنفيذي للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	
السيد سالف ديبوب	
رئيس وحدة المياه وكبير موظفي الشؤون البيئية	
شعبة الإنذار المبكر والتقييم	

المراقبون

شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار	الأمم المتحدة - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
السيدة أليس هيكلوبوروندي	السيدة كاثلين عبد الله
الموظفة المسؤولة عن قانون البحار وشؤون المحيطات	فرع القضايا الناشئة
شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار	شعبة التنمية المستدامة
مكتب الشؤون القانونية	

أعضاء فريق الخبراء

البروفيسورة جاكلين ماكغليد، رئيسة مشاركة	الدكتور كوامي كورانتينغ، رئيس مشارك
المديرة التنفيذية	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
الوكالة الأوروبية للبيئة	
الدكتور جيل جايجر،	السيدة لي كيمبال
معهد البحوث الأوروبية المستدامة	مستقلة

الدكتور أندرو روزنبرغ
جامعة نيوهامشير
كلية علوم الحياة والزراعة

الدكتور جييك رايس
المنظمة الكندية لمصائد الأسماك والمحيطات

السيد آلان سيمكوك
مستشار للسياسات العامة

الأمانة العامة

السيد لويس فالديس
مدير قسم علوم المحيطات
اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية منظمة
الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو

السيد جوليان باربيير
أخصائي برامج
قسم علوم المحيطات
اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية منظمة
الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو

السيدة كارمين موراليس كاسيليس
استشارية في قسم علوم المحيطات
اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية منظمة
الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو

السيدة جاكلين ألدز
مديرة فرع شؤون البحار والسواحل
برنامج الأمم المتحدة للبيئة

السيدة نيباتي باتل
موظفة برامج، التقييمات البيئية، شعبة الإنذار
المبكر والتقييم، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

السيد ريك بويليتز
محرر

الجزء الثاني: تقرير تقييم التقييمات: استنتاجات فريق الخبراء (عملا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠/٦٠)

موجز

هذا التقرير هو موجز لتقرير تقييم التقييمات الكامل. وهو يجمع بين الموجز المعد من أجل صانعي القرارات والفصل ٥ من ذلك التقرير. والصيغة المسبقة للتقرير الكامل عن تقييم التقييمات، بما في ذلك مرفقاته والموجز المعد من أجل صانعي القرارات، متاحة على الموقع التالي www.unga-regular-process.org (انظر الفرع المعنون تقرير تقييم التقييمات). وستتاح النسخة المنشورة في آب/أغسطس ٢٠٠٩.

أولا - هيكل تقرير تقييم التقييمات الكامل

الفصل ١: مقدمة

١ - يستعرض الفصل ١ في المقام الأول خلفية تقييم التقييمات وولايته، ويضع عمله في سياق الاستنتاجات الرئيسية عن حالة المحيطات، ويبرز ضرورة اتخاذ تدابير استجابية على نحو عاجل ومنسق، ويقدم شرحا وجيزا لنظام إدارة المحيطات الذي ستنفذ هذه العملية ضمنه. كما يبيّن كيف يمكن أن تساعد العملية المنتظمة صانعي القرارات في إيجاد حلول لمشاكل المحيطات. وأخيرا، يرد فيه عرض عام لمحتوى التقرير والروابط بين مختلف فصوله.

الفصل ٢: التعاريف والإطار التحليلي

٢ - يعرض الفصل ٢ الإطار الذي استخدمه فريق الخبراء في عمله. ويصف الجزء الأول من الفصل الإطار التحليلي المستخدم في الفصلين ٣ و ٤. وينطوي الإطار على تقدير للمعطيات التي تعتبر وفقها التقييمات مناسبة ومشروعة وذات مصداقية، وهي الشروط الثلاثة التي يعتبر توافرها في التقييم ضروريا لكي يعتبر تقييما ذا تأثير. وبلي ذلك تعريف واسع للتقييم وعرض وجيز لشتى أنواع التقييمات التي تُنظر فيها حسب تصنيفها في تقرير تقييم التقييمات. ويرد في الجزء المتبقي من الفصل تعريف للمصطلحات المستخدمة في التقرير للإشارة إلى مفاهيم محددة. وينصبّ التركيز على توفير مصطلحات متسقة لشتى أنواع التقييمات وللإستخدام المتسق للمصطلحات الجغرافية.

الفصل ٣: استعراض التقييمات والاستنتاجات القائمة

٣ - يوفر الفصل ٣ عرضاً عاماً للتقييمات البحرية القائمة ويوجز الاستنتاجات الرئيسية للاستعراض الذي أجراه فريق الخبراء، فيما يتعلق بكل من نتائج التقييم وعملية التقييم. وتم النظر في التقييمات على ثلاثة مستويات مختلفة هي: التقييمات الفردية، والإقليمية، والعالمية وفوق الإقليمية. وترد موجزات التقييمات الإقليمية والعالمية/فوق الإقليمية في مرفقات التقرير الكامل. وترد المعلومات المتعلقة بالتقييمات الفردية في قاعدة بيانات التقييمات العالمية والإقليمية للبيئة البحرية (GRAMED) التي يرد وصفها في الإطار ٣-١. ويتناول الفصل ٣ مواطن القوة والثغرات والاحتياجات القائمة على مستوى كل منطقة وعلى نطاق أوسع، الغرض منه هو على وجه الخصوص بيان القدرات الحالية والنُهُج التقنية للتقييمات ومجموعة العمليات المستخدمة حالياً لتخطيط التقييمات وإجرائها. وتُبحث فيه شتى أنواع البيانات والطرائق المستخدمة في إجراء التقييمات، ويرد فيه وصف لأكثر سمات عمليات التقييم الحالية شيوعاً. ويرد في الفرع الأخير منه موجز لقدرات تقييم أوجه التفاعل الإيكولوجية والمتعددة القطاعات ولأنماطها الواسعة النطاق داخل المناطق وعبرها.

الفصل ٤: أفضل الممارسات

٤ - يقدم الفصل ٤ تحليلاً معيارياً لأفضل الممارسات في مجال التقييم. ويحدد ثلاثة عناصر أساسية لعملية التقييم، هي: مبادئ إنشاء وتشغيل العملية ككل؛ وسمات تصميم التقييم التي تجعله ذا تأثير؛ والترتيبات المؤسسية لتنظيم التقييم. كما يحدد أفضل الممارسات فيما يتعلق بـ ١١ من سمات التصميم. وفيما يخص سمة التصميم الثانية عشرة وهي الترتيبات المؤسسية، يُسلط الضوء على ثلاث قضايا ذات أهمية خاصة هي: الحد الفاصل بين العلم والسياسات؛ وإشراك أصحاب المصلحة؛ والربط بين عمليات التقييم القائمة (يرد في المرفق الثاني لتقرير تقييم التقييمات موجزاً للترتيبات المؤسسية فيما يتعلق بعدد من عمليات التقييم القائمة). ويهدف الفصل ٤ إلى توفير التوجيه اللازم لإنشاء العملية المنتظمة وتشغيلها. وهو يستند إلى التحاليل والاستنتاجات الواردة في الفصل ٣، ويستخدم الإطار التحليلي الوارد في الفصل ٢.

الفصل ٥: الطريق إلى الأمام - إطار وخيارات للعملية المنتظمة

٥ - يستند الفصل ٥ إلى الفصول السابقة في عرض طريقة ممكنة للمضي قدماً في العملية المنتظمة. ويتناول ما يمكن للعملية المنتظمة أن تحققه، ويربط مضمون الدورة الأولى الممكنة

للعملية المنتظمة بالمرحلة الرئيسية المقبلة ذات الصلة بسياسات المحيطات. ويضع إطاراً للعملية المنتظمة يتألف مما يلي:

- (أ) هدف شامل؛
 - (ب) وصف للنطاق الشامل الذي ستصمم ضمنه تقييمات العملية المنتظمة؛
 - (ج) مجموعة مبادئ لتوجيه إنشاء العملية المنتظمة وتشغيلها؛
 - (د) أفضل الممارسات الواجب اتباعها في تصميم وتنفيذ السمات الرئيسية للعملية المنتظمة وتطبيق المبادئ.
- ٦ - ويجري بحث النواتج المحتملة للدورة الأولى من حيث صلتها بأربع لبنات أساسية: بناء القدرات، وتحسين المعارف وطرائق التحليل، وتعزيز الشبكات القائمة فيما بين عمليات التقييم القائمة وبرامج الرصد والبحث الدولية، ووضع أدوات واستراتيجيات للاتصالات من أجل نواتج العملية المنتظمة.
- ٧ - ويتناول الفرع التالي من الفصل ٥ ستة جوانب مؤسسية للعملية المنتظمة، إلى جانب خيارات بشأنها:

- (أ) علاقة العملية المنتظمة بالأمم المتحدة؛
 - (ب) إنشاء هيئة لإدارة العملية المنتظمة واستعراضها؛
 - (ج) تشكيل فريق خبراء معني بالعملية المنتظمة؛
 - (د) تشكيل مجموعة إضافية من الخبراء الذين يمكن الاستعانة بهم في إطار العملية المنتظمة؛
 - (هـ) إنشاء أمانة للعملية المنتظمة؛
 - (و) تحديد جهات تنسيق ضمن الحكومات والمنظمات الدولية (العالمية والإقليمية)، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، لتيسير التفاعل والتعاون مع العملية المنتظمة.
- ٨ - ويتناول الفرع الأخير منه خيارات لتمويل العملية المنتظمة، يليه تذييل يوضح كيفية تنفيذ هذه الدورة الأولى، ويوفر مؤشراً شاملاً لمستويات التمويل التي قد تلزم.
- ٩ - والمرفقات الداعمة في تقرير تقييم التقييمات هي:
- (أ) المرفق الأول: قائمة المناطق المستخدمة في تقييم التقييمات؛
 - (ب) المرفق الثاني: الترتيبات المؤسسية لمجموعة مختارة من عمليات التقييم؛

- (ج) المرفق الثالث: السمات والمعايير المتعلقة باختيار الخبراء لإجراء تقييم التقييمات؛
- (د) المرفق الرابع: الموجزات الإقليمية؛
- (هـ) المرفق الخامس: الموجزات فوق الإقليمية؛
- (و) المرفق السادس: النموذج المستخدم في التقييمات الفردية؛
- (ز) المرفق السابع: النموذج المستخدم في الموجز الإقليمي للتقييمات.

ثانياً - مقدمة

١٠ - في عام ٢٠٠٢، أيد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ اتخاذ إجراءات على جميع المستويات للقيام "بحلول عام ٢٠٠٤ بإنشاء عملية منتظمة برعاية الأمم المتحدة للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، في الوقت الراهن وفي المستقبل، بالاعتماد على التقييمات الإقليمية القائمة". وأيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ذلك في وقت لاحق من عام ٢٠٠٢ في قرارها ١٤١/٥٧.

١١ - وفي عام ٢٠٠٥، بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة تنفيذ تقييم التقييمات، باعتباره مرحلة تحضيرية لإنشاء العملية المنتظمة. وأنشأت الجمعية في قرارها ٣٠/٦٠ فريقاً توجيهياً مخصصاً للإشراف على تنفيذ تقييم التقييمات وفريق خبراء للاضطلاع بالعمل الفعلي. ودعت برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى القيام بدور الوكالتين الرائدتين لعملية تقييم التقييمات^(١)، وذلك لتوفير خدمات الأمانة وتنسيق العمل.

١٢ - وفي عام ٢٠٠٦، لاحظت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٢/٦١، في سياق نُهج النظام الإيكولوجي للمحيطات، أن تواصل التدهور البيئي في أرجاء كثيرة من العالم وتزايد الطلبات المتنافسة يتطلبان استجابة عاجلة وتحديد الأولويات بالنسبة لأنشطة الإدارة الرامية إلى الحفاظ على سلامة النظام الإيكولوجي. ووجهت الانتباه إلى التوافق القائم في الآراء بأنه ينبغي لُنهج النظم الإيكولوجية المستعان بها في إدارة المحيطات أن تركز على إدارة الأنشطة البشرية بغية الحفاظ على سلامة النظام الإيكولوجي وإصلاحه عند الاقتضاء، للإبقاء على السلع

(١) نظر www.unga-regular-process.org.

والخدمات البيئية، وتوفير الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي، وتأمين سبل الرزق لتعزيز الأهداف الإنمائية الدولية، والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري.

١٣ - وتشمل الفرص المتاحة لبيان الإنجازات الملموسة التي ستتحقق من خلال العملية المنتظمة ما يلي:

(أ) عام ٢٠١٠، وهو الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لتشجيع تطبيق نهج النظام الإيكولوجي لكفالة التنمية المستدامة للمحيطات؛

(ب) عام ٢٠١٢، بعد انقضاء عشر سنوات على توصية مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بإنشاء العملية المنتظمة؛

(ج) عام ٢٠١٤، في الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛

(د) عام ٢٠١٤، حيث يتوقع أن تنظر لجنة التنمية المستدامة في المسائل المتعلقة بالمحيطات.

ثالثا - الأساس المنطقي للعملية المنتظمة

١٤ - يعتمد الإنسان على المحيطات السليمة والنظم الإيكولوجية البحرية العاملة على نحو جيد للحصول على السلع كالأغذية، والأدوية، والطاقة، ولحماية المجتمعات المحلية من العواصف الشديدة. والمحيطات تدعم صناعات رئيسية منها تلك المتصلة بالمصائد والنفط والشحن والسياحة. وهي تتسم بأهمية حيوية بالنسبة للعمليات الداعمة لحياة كوكبنا - وتؤدي دورا رئيسيا فيما يتعلق بالمناخ العالمي، ودورة الماء، وتوزيع المواد الغذائية، وإيصال الأكسجين إلى الهواء وامتصاص ثاني أكسيد الكربون، وتحيي الموائل الضرورية لبقاء الأنواع البحرية. ومن الناحية الثقافية، تحمل الحياة والمناظر البحرية قيمة كبيرة من النواحي الروحية والجمالية والاستجمامية.

١٥ - وبما أن المحيطات تغطي نسبة ٧١ في المائة من سطح الأرض فقد ظلت منذ قديم الزمان تبدو شاسعة واسعة لا تنضب ولا تأبه بتأثير الإنسان - فهي مستودع هائل يمكن استغلاله والاستفادة منه. ولكن ثمة في الوقت الراهن إشارات عديدة تدل على أن النظم الإيكولوجية البحرية تشهد تغيرا بيئيا لم يسبق له مثيل، ناجما عن أنشطة الإنسان. فالضغوط المتأنية من الصيد والتلوث من المصادر البرية والبحرية، والركام البحري، وفقدان وتدهور الموائل القيمة، واحتياح أنواع لبيئات غير بيئتها المحلية، تتزايد في جميع أنحاء العالم.

وكل واحد من هذه الضغوط يمكن أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأنواع البحرية أو نوعية المياه أو الموائل. ويمكن للآثار المتجمعة والتفاعلية لشتى الضغوط الطبيعية والناجمة عن فعل الإنسان أن تقوض بشدة، مع مرور الوقت، مجمل النظم الإيكولوجية والسلع والخدمات التي توفرها.

١٦ - ويعد رصد البيئة البحرية وإجراء البحوث بشأنها الأدوات الأساسيتين لإدراك ما يجري في المحيطات، وأسبابه، ومدى فعالية تدابير التصدي له. ويجمع التقييم هذه المعارف في شكل يفيد في عملية اتخاذ القرارات. ويمكن أن يبين الأهمية النسبية لمختلف المشاكل المتعلقة بالمحيطات وأسبابها، على كل من المستوى البيئي والاجتماعي والاقتصادي، وأن يحلل التدابير الاستجابية فيظهر فعاليتها، والنتائج المحتملة لمختلف خيارات العمل مستقبلاً. ويعد التقييم المنتظم جزءاً لا يتجزأ من الإدارة التكيفية القادرة على التصدي للأوضاع المتغيرة.

١٧ - ولا تبذل في الوقت الراهن جهود منهجية لإبقاء حالة محيطات العالم أو مدى استدامة استخدام البشر لها وإدارتهم لها قيد الاستعراض المستمر. ويستحيل، دون خطوط أساس ونقاط مرجعية، وضع الحالة الراهنة والتوجهات الأخيرة ضمن أطر تاريخية. والقدرة على اكتشاف الآثار المتجمعة وغير المباشرة أو التنبؤ بها محدودة، فبعض تلك الآثار لا يظهر للعيان إلا بعد انقضاء فترات زمنية طويلة. وتلزم في جميع المناطق نهج أكثر تكاملاً قائمة على النظام الإيكولوجي، لتقييم كيفية تحقيق استدامة السلع والخدمات التي يوفرها النظام الإيكولوجي، والمنافع الاجتماعية والاقتصادية التي تعود بها، وكيفية تجنب مخاطر التغير التي تهدد رفاه الإنسان.

١٨ - ومن الضروري الاستناد إلى التقييمات البحرية الموجودة والاسترشاد بها وتعزيزها لإيجاد نظام عالمي أكثر اتساقاً يوضح الصلات القائمة ويقر بها، أي الصلات القائمة بين النظم الإيكولوجية، وفيما بين المناطق وفيما يتعلق بكيفية تأثير المدخلات البرية والنهرية وتغير المناخ على حالة البيئة البحرية، بغية تقديم عرض عام لحالة البيئة البحرية ولتفاعلها مع الاقتصاد العالمي والمجتمع البشري. وتحتاج مناطق عديدة إلى تعزيز قدراتها على استخدام البيانات والمعلومات وتوسيع نطاق جمع المعلومات وتحليلها في المجالات الرئيسية اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة. ويتسم الحفاظ على المعارف التي يؤتيها كل تقييم والاستفادة منها في التقييمات التالية بأهمية بالغة.

١٩ - وليس هناك متدى عالمي لتحديد الاحتياجات في مجال التقييم والنظر في الاستنتاجات بصورة منتظمة تتيح تناول الضغوط التي تتعرض لها المحيطات والروابط فيما بينها بطريقة فعالة ومتكاملة وحسنة التوقيت، أو لتوفير التوجيه بشأن المستويات والآليات المناسبة

لاتخاذ القرارات في إطار النظام المعقد لإدارة المحيطات. وتشكل العملية المنتظمة العالمية لتقييم الحالة البحرية وسيلة لتنظيم المعلومات المتوفرة حالياً من مجالات مختلفة بحيث ينشأ فهم جديد وأنماط جديدة. ومن شأن هذه العملية أن تحفز مواصلة تطوير قاعدة المعلومات، وتحسين المعارف وطرائق التحليل، وتيسير تحديد الأولويات على مختلف المستويات، وأن تفضي، من خلال ربط الحلول المحتملة بالمشاكل المحددة، إلى وضع توجيهات أفضل من أجل صانعي السياسات في شتى القطاعات والمجالات. وسيفيد ذلك على نحو أفضل في التقدم صوب تحقيق أهداف الإدارة المستدامة للمحيطات المحددة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وكذلك صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢٠ - ولكي تكون التقييمات البحرية ذات تأثير، يتعين أن تعتبر العمليات التي تنتج هذه التقييمات هامة ومشروعة وذات مصداقية (انظر الإطار ٢). وسيستلزم استيفاء هذه الشروط إيلاء العناية الواجبة لكفالة تصميم وتنفيذ العملية المنتظمة وفقاً لبعض المبادئ وأفضل الممارسات. ومن جهة أخرى، سيتسم التعاون فيما بين الحكومات والمؤسسات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة بأهمية جوهرية لإقامة العملية المنتظمة وتشغيلها.

رابعاً - ولاية تقييم التقييمات

٢١ - كان الغرض من الولاية المنوطة بتقييم التقييمات^(٢) يتمثل فيما يلي:

(أ) جمع المعلومات عن التقييمات البحرية التي لها صلة بالعملية المنتظمة (انظر، الفصل ٣ والمرفقين الرابع والخامس لتقرير تقييم التقييمات)؛

(ب) إجراء تقييم نقدي للتقييمات من أجل الوقوف على مدى مصداقيتها العلمية وأهميتها بالنسبة للسياسات، ومشروعيتها وجدواها. وينبغي للتقييم على وجه الخصوص، أن يُحدد ما يلي:

١' أفضل الممارسات والنُهُج (بما في ذلك منهجيات التقييم)؛

٢' الثغرات الموجودة في التقييمات المواضيعية والجغرافية واحتياجات هذه التقييمات؛

٣' مواضع عدم التيقن في المعارف العلمية، والثغرات في البيانات والاحتياجات البحثية؛

(٢) يمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل عن المعلومات الأساسية والولاية المتعلقة بتقييم التقييمات في الموقعين الشبكيين www.un.org/depts/los و www.unga-regular-process.org.

٤' احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال إقامة الشبكات وبناء القدرات (انظر الفصل ٢ للاطلاع على الإطار التحليلي، والفصل ٣ للاطلاع على تقييم الثغرات والاحتياجات والفصل ٤ للاطلاع على أفضل الممارسات)؛

(ج) تحديد إطار وخيارات لإنشاء العملية المنتظمة، بما في ذلك التكاليف المحتملة، وذلك استنادا إلى عمليات وممارسات التقييم الحالية ذات الصلة (انظر الفصل ٥).

خامسا - استنتاجات تقييم التقييمات

ألف - استعراض التقييمات والاستنتاجات القائمة

٢٢ - يوجز الفصل ٣ من تقرير تقييم التقييمات ويحلل ما تم التوصل إليه عند دراسة التقييمات القائمة من أجل حصر العناصر الممكن استخدامها في إنشاء العملية المنتظمة والثغرات التي يلزم سدها. وهو يتناول النواتج والعمليات كلا على حدة. وتتيح المعلومات المتسقة نسبيا في النماذج الفردية والإقليمية، التي تكملها أحكام الخبراء، تصنيفا منهجيا لنواتج التقييمات في جميع مناطق التقييم (انظر الإطار ١) ويقدم الجدولان ١-٣ (أ) و ١-٣ (ب) من تقييم التقييمات مؤشرا على تغطية خاصيات النظام الإيكولوجي، من جهة (نوعية المياه، الموارد البحرية الحية، والموائل، والمستويات الغذائية الأدنى، والأنواع المحمية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية) ومن جهة أخرى، على العوامل التي تؤثر على مفعول التقييمات الإقليمية (استخدام النقاط المرجعية والمؤشرات، وتحليل بدائل السياسات، ودرجة التكامل، والقدرة على التقييم). وتتسم التقييمات التي جرت تغطيتها في الموجزات فوق الإقليمية بأنها أكثر تباينا. ويظهر تصنيف أقل منهجية لبعض تغطيتها للجوانب المواضيعية/القطاعية، وانتظامها، ودرجة تكاملها، وتحليلها لبدائل السياسات وتغطيتها للظروف الاجتماعية والاقتصادية (انظر الجدول ٢-٣ في التقرير).

٢٣ - وتختلف عمليات التقييم اختلافا كبيرا حسب المؤسسات والمواضيع، داخل المناطق وعلى الصعيد فوق الإقليمي. وعلاوة على ذلك، اتضح أن قلة منها قد جرى توثيقها على نحو دقيق كما أن المصطلحات المستخدمة في ممارسات التقييم تتسم بدرجة كبيرة من عدم المنهجية مقارنة بتلك المستخدمة لتوثيق البيانات والطرائق التحليلية. وبالنسبة لعدد من العمليات الراسخة، تم الحصول على معلومات تكميلية من المواقع الشبكية الرسمية وعن طريق أعضاء فريق الخبراء. ونظرا لصعوبة التعميم على نحو منهجي، فإن الاستنتاجات المتعلقة بعمليات التقييم هي وصفية في المقام الأول. وتتمثل قيمتها في إشارتها إلى ما ينبغي عمله لتكون عمليات التقييم ذات تأثير (انظر الإطار ٢).

الإطار ١

طريقة تقييم التقييمات

بدأ فريق الخبراء الذي أنشأته الوكالات الرائدة ووافق عليه الفريق التوجيهي المخصص عمله في عام ٢٠٠٦. ووافق على استراتيجية لدراسة التقييمات القائمة لتحديد نطاق التغطية والشغرات في البيانات، والمعلومات والتقييمات، المواضيعية والجغرافية على حد سواء، ولدراسة القدرة على الاضطلاع بالتقييمات البحرية والعمليات المستخدمة، وللنظر في الكيفية التي يمكن أن تساهم بها القائمة التقييمات في العملية المنتظمة. وقام الفريق بما يلي:

(أ) تحديد ٢١ منطقة لأغراض هذا التقرير حصراً، من أجل استعراض التقييمات على الصعيد الإقليمي. (يمكن الاطلاع على خريطة المناطق في بداية تقرير تقييم التقييمات بينما يمكن الاطلاع على جدول مفصل للمؤسسات والعمليات الإقليمية في المرفق الأول للتقرير)؛

(ب) دراسة طائفة من التقييمات كل على حدة في إطار كل منطقة من مناطق تقييم التقييمات وإعداد استعراض عام لممارسات ونواتج التقييم، مع موجزات إقليمية. (ترد الموجزات في المرفق الرابع لتقرير تقييم التقييمات؛ وترد النماذج الفردية والإقليمية المستخدمة للدراسة في المرفقين السادس والسابع للتقرير)؛

(ج) إعداد سلسلة إضافية من الموجزات "فوق الإقليمية" للتقييمات الأوسع نطاقاً تركز على موضوع، أو قطاع أو عملية تقييم بشكل محدد. (يمكن الاطلاع على هذه الموجزات في المرفق الخامس لتقرير تقييم التقييمات). وتشمل الموجزات على سبيل المثال، تلوث المحيطات المفتوحة، ومصائد الأسماك، والأنواع الدخيلة الغازية والتنوع البيولوجي البحري، فضلاً عن عمليات التقييم من قبيل تقييمات النظام الإيكولوجي البحري الكبير من جانب البرنامج العالمي التابع للمياه الدولية لمرفق البيئة العالمية، والتقييم العالمي للمياه الدولية، وتقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، وتوقعات البيئة العالمية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعمل فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية؛

ومن أجل المحافظة على المعلومات المجمعة والمدرسة من خلال عملية تقييم التقييمات، أقام المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قاعدة بيانات تسمى قاعدة بيانات التقييمات العالمية والإقليمية للبيئة البحرية. وتتيح قاعدة البيانات هذه فرصة الوصول إلى مجموعة واسعة النطاق من المعلومات عن التقييمات، والأبحاث والدراسات العلمية وأماكن تخزين البيانات ذات الصلة بالبيئة البحرية والساحلية، على النطاقات الوطني، والإقليمي وفوق الإقليمي (<http://www.unep.wcmc.org/GRAMED/>).

موجز الاستنتاجات المتعلقة بنواتج التقييمات

الاستنتاجات المتعلقة بتغطية التقييمات

٢٤ - توصل فريق الخبراء إلى الاستنتاجات التالية في مختلف أنحاء العالم:

(أ) تقييمات الموارد البحرية الحية هي الأغزر مادة بصفة عامة، يليها العمل الواسع النطاق في تقييمات نوعية المياه. ولدى معظم المناطق بعض المعلومات على الأقل عن حالة مصائد الأسماك واتجاهاتها، على الرغم من أن التقييمات التحليلية الكاملة لا تتوافر إلا في عدد قليل من المناطق. والتقييمات الواسعة النطاق للأنواع غير المستغلة تجارياً أقل شيوعاً بكثير، أما تقييمات المستويات الغذائية الأدنى، بما فيها الإنتاجية الأولية، فهي تجري في البحار المتاخمة لأكثر البلدان نمواً. وعلى الرغم من شيوع تقييمات نوعية المياه، فإن تقييمات حالة واتجاهات الظروف الأوقيانوغرافية الطبيعية والجيو كيميائية غير شائعة إلا في شمال المحيط الأطلسي وشمال المحيط الهادئ؛

(ب) تحديد خصائص الموئل والتأثيرات التي يتعرض لها هو مجال أقل تطوراً ويركز عادة على البيئات ذات السمات الخاصة والأكثر عرضة للخطر من قبيل الشعاب المرجانية، والأعشاب البحرية، والمانغروف، والأهوار. كما أن منهجية وإطار تقييمات الموئل أقل تطوراً مقارنة بمنهجية وإطار تقييمات الموارد البحرية الحية ونوعية المياه. وبما أن الموئل بطبيعته هو المكان الذي يجمع الكثير من سمات النظام الإيكولوجي، من الضروري تعزيز هذه التقييمات؛

(ج) تقييمات الأنواع المحمية (من قبيل السلاحف البحرية، والطيور البحرية) أوسع نطاقاً في العالم المتقدم النمو ولكنها محدودة في غيره، وهناك أوجه نقص خطيرة في البيانات؛

(د) تقييم الظروف الاقتصادية والاجتماعية ضعيف جداً، حتى في المناطق التي تتوفر فيها قدر كبير من المعلومات المتعلقة بحالة البيئة البحرية واتجاهاتها. وحيثما توفرت البيانات، فمن النادر أن تُدرج في التقييمات البيئية إلا بشكل عام جداً (كثافة الأنواع، على سبيل المثال)؛

(هـ) تغطية التقييمات في المناطق التي تقع خارج نطاق الولاية الوطنية، من الناحيتين المواضيعية والقطاعية ضعيفة بصفة خاصة. وعلى الرغم من وجود العديد من برامج الأبحاث الدولية التي تغطي نطاقاً واسعاً من المحيطات المفتوحة وأعمال البحار، فلا تزال البيانات بهذا الشأن شحيحة. ومن ثم، فإن النماذج والتحليلات كثيراً ما تغطي على المعلومات المستقاة من المناطق الساحلية أو من داخل المناطق الاقتصادية الخالصة، حتى عند تفسير النتائج على نحو أكثر توسعاً.

الاستنتاجات المتعلقة بتكامل التقييمات

٢٥ - بالرغم من أن التقييمات الإقليمية كثيرا ما تتضمن النتائج المتاحة من مختلف قطاعات الأنشطة البشرية المسببة للتلوث، فإن إدراج أنواع أخرى من النتائج أمر نادر، ومن المحتمل أن توجد تقييمات تشمل نتائج على نطاق عناصر النظام الإيكولوجي في قطاع معين (نهج النظام الإيكولوجي لمصائد الأسماك، على سبيل المثال) ولكن حتى مع وجود تقييمات وافية لمصائد الأسماك فكثيرا ما لا توجد صلة بينها وبين التقييمات الأخرى المتعلقة بالموئل، أو نوعية المياه أو سمات النظام الإيكولوجي الأخرى. أما فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ففي أفضل الحالات قد تطلب المؤسسات ذات السلطة التنظيمية إجراء تقييمات تجمع بين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأنشطة التي تتولى تنظيمها وحالة الموارد البحرية اللازمة لأغراض تلك الأنشطة (على سبيل المثال، حالة صناعة صيد الأسماك وحالة الأرصد المستهدفة). وعلاوة على ذلك، لم يتم تطوير منهجية متعددة التخصصات لأغراض التقييمات المتكاملة.

الإطار ٢

الإطار التحليلي لتقييم التقييمات

يوضح الفصل ٢ من تقرير تقييم التقييمات الإطار التحليلي الذي وضعه فريق الخبراء واستخدم لدراسة التقييمات الحالية وتحديد أفضل الممارسات. وهو:

(أ) يستخدم تعريفا عاما للتقييم "التقييمات هي جهود رسمية تُبذل لجمع معارف مختارة بهدف إتاحتها للجمهور في شكل يمكن أن تستفيد منه عملية اتخاذ القرارات" حتى يتسنى بحث مجموعة متنوعة جدا من اللبنيات التي يمكن استخدامها في إنشاء العملية المنتظمة؛

(ب) يعتبر أن التقييمات هي نواتج وعملية في الوقت ذاته. ويشمل الناتج تقارير الخبراء والبيانات والمعلومات الأساسية المستخدمة في التحليل والتي يمكن أن تكون ذات قيمة بوصفها عرضا ذا حجية للاستنتاجات التي توصل إليها الخبراء. وتشمل العملية الترتيبات المؤسسية (التكوين، والولاية، والإجراءات) التي وُضعت لتنظيم، التقييمات وتوجيهها وإجرائها. ويوافق على الطرائق، والأساليب التي تجعل النواتج ذات تأثير؛

(ج) يفسر معايير الملاءمة والمشروعية والمصادقية، لأن هذه الصفات قد جرى تحديدها بوصفها مسائل محورية بالنسبة لتأثير التقييم واستخدمت في تحديد أفضل الممارسات. ويجب تحقيق الثلاثة معا إلى حد ما، ولكن يمكن أن تكون هناك تنازلات فيما بينها مع وجوب تحقيق التوازن:

١' تعزز ملاءمة الناتج إن كان للنهج الاستنتاجات صلة وثيقة باحتياجات عملية اتخاذ القرار ومساعدة متخذي القرارات على تحديد الأولويات. ويمكن للعملية أن تعزز الملاءمة إن هي حددت الفئات الرئيسية المستهدفة وضمنت التشاور والاتصال الفعالين بينها وبين الخبراء خلال عملية التقييم بكاملها، وعززت قدرات الخبراء ومتخذي القرارات على التفاعل بشكل بناء ووسعت نطاق الفئة (الفئات) المستفيدة من المعلومات؛

٢' تعتمد المشروعية على مفهومي التوازن والإنصاف من حيث الطريقة التي تعكس بها النواتج إسهامات وشواغل جميع أصحاب المصلحة ومن حيث الطريقة التي تحقق بها العملية هذين المفهومين، بما في ذلك متطلبات الشفافية وتوافر البيانات والمعلومات والجهود الرامية إلى تعزيز قدرات كافة المجموعات المهتمة على المساهمة؛

٣' تقوم المصادقية على صحة المعلومات، والطرائق والإجراءات. ومما يعزز مصداقية الناتج استخدام البيانات الجيدة والطرائق الثابتة، والمتاحة لمجتمع الخبراء الأوسع نطاقاً، ومعاملة جميع المساهمات دون تحيز. وتعزز العملية المصادقية عن طريق توخي الإجراءات الملائمة والشفافة في اختيار الخبراء، والأخذ بكامل مجال الخبرة والمنظورات التفسيرية، وإجراءات رسمية لضمان الجودة، واستعراض الأقران والتعامل مع الآراء المخالفة وحالات عدم التحقق؛

(د) يلخص الطريقة التي يصف بها تقرير تقييم التقييمات أنواع التقييمات المتنوعة التالية: الحالة والاتجاهات (أو العملية)، والتأثير، ورد الفعل، على الصعيدين القطاعي والمواضيعي. ويستخدم مصطلح التقييم المتكامل ليعني التكامل على نطاق القطاعات، وعناصر النظام الإيكولوجي و/أو البيئي، والجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وتعالج التقييمات المتكاملة تكاملاً تاماً الأبعاد الثلاثة جميعها.

٢٦ - وقلة عدد التقييمات التي تتكامل على نطاق القطاعات، وعناصر النظام الإيكولوجي والجوانب البيئية، والاجتماعية والاقتصادية تعزى أساساً إلى الولايات الضيقة النطاق للمؤسسات التي تطلب إجراء التقييمات. فالاتصالات بين الوكالات المعنية ضعيفة أو منعدمة عموماً، في حين أن تكامل البيانات ليس عادة من الأهداف الرئيسية للوكالات. ويؤدي اختلاف الولايات إلى بعض حالات التكرار، على سبيل المثال بين المؤسسات المسؤولة عن مصادد الأسماك وتلك المسؤولة عن التنوع البيولوجي بشكل أعم. وفي المناطق التي توجد فيها أطر متكاملة للسياسات (من قبيل التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٨)، قد يؤدي هذا إلى زيادة تكامل التقييمات.

الاستنتاجات المتعلقة بالثغرات في تغطية البيانات

٢٧ - هناك ثغرات رئيسية في التغطية العالمية للبيانات المتعلقة بالبيئة البحرية ونادرا ما يجري الاحتفاظ بمجموعات بيانات ذات تسلسل زمني متسقة. وعندما توجد مجموعات بيانات لمنطقة صغيرة، يكون من غير الواضح في معظم الحالات ما إذا كانت تنطبق على مناطق أكبر من السواحل أو المحيطات. وعلاوة على ذلك، لا يمكن استخدام العديد من مجموعات البيانات لأغراض التحليلات المتكاملة لأن اختلاف استراتيجيات أخذ العينات يعوق القدرة على ربط مجموعة بمجموعة أخرى. بما يكفي من الدقة، أو قد لا تكون هياكل البيانات قابلة للدمج؛ ولذلك تكون البيانات غير قابلة للتفاعل مع غيرها. وفي بعض المناطق، لا تكفي الهياكل الأساسية لقواعد البيانات للاحتفاظ بمجموعات البيانات الموجودة والاستفادة منها بالكامل. وعدد قليل جدا من التقييمات فقط يعالج في وقت مبكر كيفية إدارة وحفظ البيانات والمعلومات الأساسية لأغراض التحليلات المقبلة.

٢٨ - وتتضمن عدة تقييمات فوق إقليمية كل في مجاله الموضوعي والقطاعي قدرا كبيرا من المعلومات وتشكل قواعد بياناتها موردا رئيسيا لإجراء تقييمات متكاملة في المستقبل. ومن بين هذه الأمثلة الموجزات العالمية المتعلقة بإحصاءات المصيد ونشاط الصيد لمنظمة الأغذية والزراعة، والتبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ونظام المعلومات البيولوجية الجغرافية للمحيطات لشبكة تعداد الكائنات الحية البحرية. إلا أن عدة مسائل لا تغطيها التقييمات العادية فوق الإقليمية، بما في ذلك التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وتغيرات الموائل وتغيرات النظم الإيكولوجية الأوسع نطاقا. وفي حين أن بعض المناطق تتوافر لديها معلومات مهمة عن هذه المواضيع، ما زالت هناك ثغرات رئيسية في التغطية العالمية.

الاستنتاجات المتعلقة بتطبيق السياسات

٢٩ - يتسم استخدام المؤشرات والنقاط المرجعية لمقارنة الأوضاع والاتجاهات على مر الزمن مع المستويات المرجعية بقيمة عظيمة في توفير المشورة لصانعي القرارات. وهذا الاستخدام شائع إلى حد ما في مصائد الأسماك، وتوجد أسس نظرية متسقة لوضع النقاط المرجعية على نطاق الولايات القضائية. وهناك أيضا استخدام واسع النطاق للنقاط المرجعية في تقييمات جودة المياه في العالم المتقدم النمو واستخدام متزايد في البلدان النامية. وفي المجالات الأخرى، هناك افتقار إلى هذه النقاط المرجعية، ولا يوجد بعد إطار متفق عليه عالميا لتحديد النقاط المرجعية التي تعكس جودة البيئة أو النظام الإيكولوجي.

٣٠ - وفي العديد من المناطق لا توجد صلة واضحة بين التقييمات والسياسات وعمليات الإدارة. ومن الصعب بشكل خاص القدرة على إقامة هذه الصلة على المستوى الإقليمي وفوق الإقليمي والعالمي بالنظر إلى الطائفة الكبيرة من هيئات صنع القرارات.

الاستنتاجات المتعلقة بالقدرة على التقييم

٣١ - تختلف القدرة على التقييم (الموظفون والهياكل الأساسية)، عموماً، اختلافاً كبيراً فيما بين المناطق. ففي بعض القطاعات، مثل مصائد الأسماك وجودة المياه، توجد قدرات تقنية من حيث الموظفون المهرة والمنهجيات الثابتة، لكن ربما ما زالت القدرة محدودة على نحو كبير بسبب نقص التمويل و/أو نقص الاتساق في جمع البيانات و/أو عدم كفاية الهياكل الأساسية المؤسسية. وبالنسبة لجوانب مثل الموائل، تتسم القدرات التقنية والهياكل الأساسية على السواء بنقص التطور. وتعمل مختلف مبادرات الرصد التي يقوم بها النظام العالمي لرصد المحيطات على تحسين القدرة على تقييم أحوال المحيطات، إلا أنه توجد ثغرات رئيسية في استقصاءات البحوث التي توفر بيانات عن الموارد البحرية الحية غير تلك التي تجمع داخل المناطق الاقتصادية الخالصة لأكثر البلدان نمواً. وتتسم القدرة على إجراء التقييمات المتكاملة بمحدوديتها بسبب المنهجية، وبسبب الافتقار إلى البيانات والهياكل الأساسية، وبسبب عدم كفاية الولايات المؤسسية. وفيما يتعلق بالطائفة الواسعة من مبادرات بناء القدرات التي تضطلع بها جهات فاعلة وطنية وحكومية دولية وغير حكومية، خلص فريق الخبراء إلى أن شبكات الخبراء تؤدي دوراً بنّاءاً للغاية عن طريق تبادل المعلومات والمعارف والخبرات ضمن اختصاصات مختلفة، وبتواتر أقل على نطاق اختصاصات مختلفة وبين الخبراء وصانعي القرارات.

موجز الاستنتاجات المتعلقة بعمليات التقييم

٣٢ - يتمثل أهم استنتاج توصل إليه فريق الخبراء في أن هناك وعياً محدوداً بالكيفية التي يؤثر بها تصميم عملية التقييم بصورة جوهرية على أثر العملية ونواتجها، أي ما يُعتقد أن يكون لها من أهمية ومشروعية ومصداقية (انظر الإطار ٢). ويرد موجز الاستنتاجات المتعلقة بعمليات التقييم في عدة فئات مما يمهد الطريق لسمات التصميم الرئيسية وأفضل الممارسات المتصلة بها التي تُناقش في الفصل ٤.

الاستنتاجات المتعلقة بالأهمية من حيث السياسات

٣٣ - لا يبين العديد من التقييمات الأهداف والنطاق أو الأسئلة الرئيسية التي سيجيب عليها التقييم وفي العديد من المناطق لا توجد صلة واضحة بين التقييم وهيئة أو هيئات صنع القرار

المعنية. ولا يصدر عدد من التقييمات إلا مرة واحدة أو في أحيان قليلة؛ ولا توجد دورة منتظمة تربط الرصد والتقييم بالتدابير التي سبق اتخاذها من أجل تقييم التقدم المحرز والحاجة إلى اتخاذ إجراءات أخرى. وتحدد الأولويات عموماً إلا أنها كثيراً ما تكون مجرد قائمة بدون أساس موضوعي لصانعي القرارات كي يفهموا الأهمية النسبية لكل مشكلة ولمختلف الأسباب القطاعية. وبدون تقييمات متكاملة، قد لا يكون هناك أساس لتحديد الأولويات على صعيد القطاعات و/أو عناصر النظام الإيكولوجي أو لتقييم التنازلات التي تؤثر على الجوانب البيئية و/أو الاقتصادية و/أو الاجتماعية. ولا يقوم بتحليل خيارات السياسات في المستقبل سوى بعض التقييمات، ومن الأندر أن تُحلل نتائجها ومخاطرها المحتملة في حالة معينة. وهذا الربط بين المشاكل والحلول مفيد بشكل خاص لصانعي القرارات. وقلما توجد تقييمات تتضمن عنصراً تطلعياً يضع سيناريوهات المستقبل وتحللها كأداة تساعد على صنع القرارات.

٣٤ - غير أن هناك تقديراً متزايداً لضرورة التفاعل بين صانعي القرارات والخبراء، ووجود صلة مباشرة بين عملية التقييم وهيئات صنع القرار المعنية وإشراك جميع أصحاب المصلحة في تحديد الأهداف وتحديد نطاق التقييمات. وعلى هذا النحو يمكن أن يستجيب التقييم لاحتياجات صانعي القرارات، وأن يتضمن معارف مختلف أصحاب المصلحة وأن يستفيد من دعمهم في إجراءات المتابعة.

الاستنتاجات المتعلقة بمشروعية التقييم ومصادقته

٣٥ - من الواضح أن تعزيز المشروعية والمصادقية يتطلب وجود توازن فيما بين الخبراء المشاركين في التقييم، وفيما بين الاختصاصات والمنظورات التفسيرية، وفيما بين الخبراء المنتمين إلى مختلف مجموعات أصحاب المصلحة (الحكومات وقطاع الصناعة والمنظمات البيئية والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث، وأصحاب المعارف التقليدية) على أساس جغرافي وجنساني. وبالمثل، من أجل تعزيز المصادقية، خلُص فريق الخبراء في جميع الحالات إلى أن أوثق وسيلة لضمان الجودة، بوصفها عنصراً من عناصر استعراض الأقران وفي ظروف أخرى، هي الحوار والنقاش بين الخبراء، شريطة أن يكون النطاق والتوازن فيما بين الخبراء مناسبين. وتشكل تقييمات استعراض الأقران، على ما يبدو، ممارسة عادية لكن النُهج تختلف كثيراً.

٣٦ - وبالنسبة لخصائص التقييم الأخرى مثل اختيار الخبراء، ووسائل ضمان الجودة، وتوافر البيانات والبيانات الفوقية، ومعالجة انعدام توافق الآراء، وإبلاغ الجمهور بنتائج التقييمات، وبناء القدرات والتقييم اللاحق للتقييم، وجد فريق الخبراء من جهة طائفة واسعة من الممارسات والعديد من الأمثلة المفيدة، ومن جهة أخرى وجد نقصاً في الوثائق. ومن

الضروري اتباع نهج أكثر انتظاماً لتقييم عمليات التقييم وينبغي لكل عملية أن تتيح إجراء تقييم لاحق للتقييم.

الخلاصة

٣٧ - رغم وجود قدرة كبيرة على التقييم في العديد من المناطق، ثمة ضرورة واضحة إلى مواصلة الجهود لتطوير مزيد من الخبرة والهياكل الأساسية في جميع أرجاء العالم في الجوانب التقنية للتقييمات البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، فيما يلي ستة مجالات رئيسية تحتاج إلى عناية عاجلة ومتضافرة ومستمرة:

- (أ) كفاءة تصميم عمليات التقييم على نحو جيد وربط الصلة بوضوح بين عمليات التقييم وصانعي القرارات (انظر الفصل ٤)، وتمسك العمليات بأعلى المقاييس، وتوثيقها بالكامل من جانب المؤسسات المسؤولة عن التقييمات؛
- (ب) تحسين سبل الحصول على البيانات وقابلية تفاعلها مع غيرها كي يمكن توسيع وزيادة نطاق التقييمات أو تضيقه داخل المناطق وعلى صعيد المناطق؛
- (ج) زيادة اتساق اختيار المؤشرات والنقاط المرجعية واستخدامها لتوجيه تفسير الأوضاع والاتجاهات؛
- (د) وضع تقييمات متكاملة للنظام الإيكولوجي يمكنها تقديم معلومات عن حالة النظم بدل الاقتصار على مجرد فرادى القطاعات أو عناصر النظام الإيكولوجي وتشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛
- (هـ) تعزيز ولايات المؤسسات للاضطلاع بتقييمات متكاملة على نحو تام؛
- (و) تعزيز القدرة على إجراء تقييمات الاستجابة التي تكون مرتبطة بشكل مباشر بنتائج تقييمات الحالة والضغوط والأثر.

باء - أفضل الممارسات

٣٨ - ينظر الفصل ٤ من تقييم التقييمات في أفضل الممارسات المتعلقة بعمليات التقييم ونواتجها. وينظر في أفضل الممارسات فيما يتعلق بثلاثة عناصر أساسية: المبادئ وسمات التصميم المذكورة أدناه، والترتيبات المؤسسية لتنظيم التقييمات التي تشكل محط تركيز رئيسي للإطار والخيارات المبينة في الفصل ٥ من التقرير والتي أعيد تأكيدها أدناه. وسيجري بطبيعة الحال تناول هذه العناصر الثلاثة جميعها، ولو بشكل عام على الأقل، في القرار الذي ينص على إنشاء عملية للتقييم.

مبادئ وضع عملية التقييم وتنفيذها

٣٩ - يمكن استخلاص ثمانية مبادئ من الوثائق التي تنشئ التقييمات على المستوى العالمي وفوق الإقليمي والإقليمي والوطني، ومن التحليل الذي قام به فريق الخبراء. وتعزز هذه المبادئ تنفيذ المبادئ المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، المعقود في ستكهولم في عام ١٩٧٢، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ١٩٩٢. وتعبر عن التزام عام بكفالة تحقيق سمات الأهمية والمشروعية والمصدقية في عملية التقييم ونواتجها على السواء كي تعتبر رسمية وذات تأثير. وفيما يلي هذه المبادئ:

- (أ) النظر إلى المحيطات بوصفها جزءاً من المنظومة الأرضية برمتها؛
- (ب) تقييم نواتج التقييم والعملية نفسها بانتظام لدعم الإدارة التكيفية؛
- (ج) استخدام الأسس العلمية السليمة وتشجيع التفوق العلمي؛
- (د) إجراء تحليل منتظم واستباقي لكفالة الكشف في مرحلة مبكرة عن المسائل الناشئة والتغيرات والثغرات الكبيرة في المعارف؛
- (هـ) مواصلة تحسين القدرات العلمية والتقييمية؛
- (و) ربط صلات فعالة مع صانعي السياسات وغيرهم من المستخدمين؛
- (ز) الشمولية فيما يتعلق بالاتصال وإشراك أصحاب المصلحة عن طريق الوسائل المناسبة لمشاركتهم؛
- (ح) الشفافية والمساءلة عن العملية ونواتجها.

خصائص التصميم من أجل تقييمات ذات أثر

٤٠ - تكتسي الاعتبارات الأساسية أو سمات التصميم الاثنتي عشرة التالية أهمية خاصة لوضع وتنفيذ تقييم ذي أثر. وتجري دراسة الاعتبارات الإحدى عشرة الأولى في الفصل ٤، متبوعة بقائمة نقاط لأفضل الممارسات لكل منها. وينظر في الموضوع الأخير في الفصلين ٤ و ٥.

- (أ) الأهداف والنطاق: وضع أهداف وتعريف واضحة؛ وإحراز التقدم نحو تقييمات بحرية متكاملة ونهج للنظام الإيكولوجي ونحو إجراء تقييم منتظم وتتبعي دعماً للإدارة التكيفية التي تربط الحلول المحتملة بمشاكل محددة؛

(ب) العلاقة بين العلم والسياسات: الحوار المنتظم، والمسائل المتعلقة بالسياسات، والتوجيه المتعلق بتحديد الأولويات، والفئة أو الفئات المستهدفة المحددة وأدوار الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة تجاه الخبراء، بما في ذلك مشاركة الحكومة في استعراض نواتج التقييم؛

(ج) مشاركة أصحاب المصلحة: وضع طرائق واضحة ومفيدة لمشاركة أصحاب المصلحة؛

(د) تعيين الخبراء واختيارهم: معايير وإجراءات شفافة لاختيار المؤلفين الرئيسيين، والمؤلفين المساهمين، والمستعرضين الأقران وغيرهم من الخبراء؛ وتوفير التوازن وحماية نزاهة العملية من التأثير غير السليم والتحيز (مثلا من أرباب العمل والممولين والهيئات المقدمة للرعاية)؛

(هـ) البيانات والمعلومات: وضع إجراءات متفق عليها فيما يتعلق بالاستعانة بالمصادر، وضمان النوعية وتوافر البيانات والمعلومات الأساسية وسهولة الحصول عليها، بما في ذلك البيانات الفوقية؛ ووجود معايير واضحة للإبلاغ عن نطاق البيانات المتاحة، واتساق البيانات المتاحة بالصفة التمثيلية ودقة التوقيت، ووقوع أي ثغرات كبيرة؛ ووضع مناهج لزيادة المعلومات أو تقليلها ولاستخلاص استدلالات من أجل التوصل إلى استنتاجات عامة، بما في ذلك الآثار المترتبة على استنتاجات التقييمات؛

(و) معالجة انعدام توافق الآراء فيما بين الخبراء: وضع مبادئ توجيهية واضحة وشفافة لمعالجة انعدام توافق الآراء والإبلاغ عنه؛

(ز) معالجة عدم التيقن: وضع مبادئ توجيهية واضحة وشفافة لمعالجة عدم التيقن والإبلاغ عنه؛

(ح) استعراض الأقران: وضع معايير وإجراءات متفق عليها وشفافة؛ واستخدام مستعرضين غير مشاركين في التقييم؛

(ط) الاتصالات الفعالة: إتاحة وضع استراتيجية للاتصال والتوعية لتغطية فترة التقييم بأكملها، بما في ذلك نواتج مناسبة لكل فئة من الفئات المستهدفة؛

(ي) بناء القدرات والتواصل: وضع استراتيجيات لتحسين التقييمات مع مرور الزمن عن طريق بذل جهود محددة الهدف؛

(ك) التقييم اللاحق للتقييم: إتاحة إمكانية تقييم لنواتج التقييم وعملية التقييم نفسها، بعد إنجازها، يُستعان فيه بالعناصر الداخلية المشاركة في العملية وبالعناصر خارجية غير مشاركة بأي شكل من الأشكال؛

(ل) الترتيبات المؤسسية: وجود اتفاق واضح بشأن تكوين الآليات المؤسسية والعلاقات بينها؛ وتحديد واضح لمسؤوليات الإدارة والخبراء والأمانة؛ واستحداث نظام مترابط لعمليات التقييم.

٤١ - ومن الأفضل عادة الاتفاق على سمات التصميم في مرحلة ما قبل التقييم كي تجري عملية التقييم نفسها بسلاسة وتحقق أهدافها. ووجود وثائق واضحة عن جميع هذه الخصائص من شأنه أن يعجل وضع نهج أكثر انتظاماً للتقييم وتحسين نواتج وعمليات التقييم في المستقبل.

سادساً - آفاق المستقبل إطار العملية المنتظمة وخياراتها

ألف - إطار العملية المنتظمة

٤٢ - يوصي فريق الخبراء بإطار للعملية المنتظمة يتكون من (أ) هدف عام للعملية المنتظمة، (ب) وصف لنطاق العملية المنتظمة، (ج) مجموعة من المبادئ التي يسترشد بها في إنشاء العملية وتشغيلها، (د) أفضل الممارسات التي يتعين اتباعها في تصميم العملية المنتظمة وتطبيق المبادئ. وينبغي استيفاء هذه العناصر في القرار الذي ينشئ العملية. وستقوم المؤسسات التي أنشئت لإدارة وتنفيذ عمليات التقييم بالاتفاق في وقت لاحق على التفاصيل الأخرى لتنفيذ المبادئ وسمات التصميم. وسيجري الشروع في الخطط المتعلقة بأي تقييم محدد وتنفيذها وفقاً لمبادئ وإجراءات العملية المتفق عليها وضمن الترتيبات المؤسسية المتفق عليها.

الهدف العام للعملية المنتظمة

٤٣ - الصياغة الواضحة للهدف العام للعملية المنتظمة أمر هام للغاية. ويقترح فريق الخبراء ما يلي. إن العملية المنتظمة بإشراف الأمم المتحدة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ستكون بمثابة آلية لإبقاء المحيطات والبحار في العالم قيد الاستعراض المستمر عن طريق توفير تقييمات منتظمة على المستويين العالمي وفوق الإقليمي:

(أ) ستدعم التقييمات الفردية في إطار العملية المنتظمة عملية اتخاذ قرارات مستنيرة عن طريق تمكين الحكومات وسائر أصحاب المصلحة من الاستفادة من أفضل المعلومات

العلمية المتاحة، وبالتالي الإسهام في الإدارة المستدامة للأنشطة البشرية التي تؤثر في المحيطات والبحار؛

(ب) وسترکز هذه التقييمات على رؤية متكاملة تماما للجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ومع تقدم العملية المنتظمة، ينتظر أن تشجع على إجراء تقييمات أخرى متكاملة تماما للنظم الإيكولوجية على النطاق الجغرافي المناسب، وخاصة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وأن تُجرى في إطارها، حسب الاقتضاء، تقييمات قطاعية أو مواضيعية مختارة؛

(ج) ستعتمد تقييمات العملية المنتظمة هذه، قدر الإمكان، على التقييمات التي تجرى على المستويين العالمي وفوق الإقليمي، وعلى المستوى الإقليمي، وعند الاقتضاء، على المستوى الوطني. ولذلك فإن العملية المنتظمة ستسعى إلى حفز عمليات التقييم الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، من خلال تعزيز بناء القدرات، وتقوية القاعدة المعرفية، وتشجيع قابلية المقارنة بين التقييمات وتسهيل التواصل بين المؤسسات والأفراد المعنيين بالتقييم البحري؛

(د) وسترکز هذه التقييمات على أطر تحليلية متسقة وعلى معايير البيانات، وستوفر نواتج تساعد على التواصل بشكل فعال مع واضعي السياسات. وفي موازاة ذلك، ستقوم العملية المنتظمة ببناء قدرات التقييم عند المؤسسات والأفراد، وتعزيز البحث اللازم.

نطاق العملية المنتظمة

٤٤ - من المهم أيضا القيام بتحديد نطاق أي تقييم بصورة واضحة. ويقترح فريق الخبراء أن يحدد نطاق التقييمات الفردية في إطار العملية المنتظمة من حيث:

(أ) التغطية الجغرافية - ستعنى التقييمات الفردية في إطار العملية المنتظمة إما بالتقييمات التي تشمل جميع محيطات العالم وبحاره ("التقييمات العالمية") أو بالتقييمات التي تشمل القضايا ذات الصلة بعدد من مناطق المحيطات ("التقييمات فوق الإقليمية")؛

(ب) الاستدامة - ستتخذ العملية المنتظمة، حيثما كان ذلك مناسباً للتقييم، ترتيبات لتجميع وتحليل وتقييم وتوحيد المعلومات بشأن الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية - وهي الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة. وستغطي جميع الأنشطة البشرية التي تستخدم البيئة البحرية ومن المحتمل أن تؤثر فيها؛

(ج) الإطار التحليلي - ما لم تبرر الظروف الخاصة اتباع نهج آخر، تستخدم العملية المنتظمة في تحليلاتها الإطار المكون من العناصر التالية: القوى الدافعة للتغيير البيئي -

الضغوط التي تمارس على البيئة - حالة البيئة - الآثار المترتبة على النظم البيئية - استجابات المجتمع، وتشجع على استخدام نهج النظم الإيكولوجية الشاملة لعدة قطاعات في إجراء التقييم. وحسب الاقتضاء، ستسعى العملية المنتظمة للتعرف على ما اتخذته الإدارة على سبيل الاستجابة، لتقييم مدى نجاح تلك الاستجابات في التصدي للضغوط ذات الصلة، وتحسين حالة البيئة البحرية^(٣)، ولتقييم الخيارات المستقبلية للاستجابة، ونتائجها ومخاطرها المحتملة، بالإضافة إلى تقييم تكاليف القعود عن العمل، وذلك كأساس لاتخاذ القرارات؛

(د) قلة المناعة - عند إجراء أي تقييم، ستسعى العملية المنتظمة لتحديد مجموعات الأشخاص والعمليات الطبيعية والأنواع غير البشرية والموائل القليلة المناعة إزاء الضغوط على وجه الخصوص، وستقيم المخاطر التي تتعرض لها؛

(هـ) الاستشراف - حيثما كان ذلك مناسباً للتقييم، لن تسعى العملية المنتظمة إلى إيراد استنتاجات بشأن الحالة الراهنة للبيئة البحرية والأنشطة البشرية ذات الصلة فحسب، بل ستقوم أيضاً بإيراد توقعات بشأن الحالات المستقبلية، وذلك باستخدام الإجراءات المقبولة الموثقة بالكامل.

المبادئ التوجيهية للعملية المنتظمة

٤٥ - يقترح فريق الخبراء ضرورة أن يسترشد إنشاء وتشغيل العملية المنتظمة بالمبادئ الثمانية الواردة في الفقرة ٣٩ أعلاه (والمفصلة في الفقرات من ٤-٤ إلى ٤-١٢ من تقرير تقييم التقييمات الكامل). وينبغي أن تنعكس هذه المبادئ في الممارسات المحددة التي تتقرر من أجل العملية المنتظمة وبواسطتها، وفي الترتيبات المؤسسية المتعلقة بها.

الدليل التوجيهي لأفضل الممارسات المتعلقة بسمات التصميم الرئيسية للعملية المنتظمة

٤٦ - يوصي فريق الخبراء بأفضل الممارسات الموجزة في الفقرة ٤٠ أعلاه (والمفصلة في تقرير تقييم التقييمات الكامل في الفقرات من ٤-١٣ إلى ٤-٨٢) لكل واحدة من سمات التصميم الرئيسية الإحدى عشرة الأولى المحددة. وينبغي استخدام هذه الممارسات في وضع وتنفيذ العملية المنتظمة. وكما ذكر أعلاه، يلزم استيفاء بعض سمات التصميم في القرارات التي تنشئ العملية المنتظمة بينما تقوم المؤسسات التي تدير وتوجه العملية المنتظمة بالاتفاق على الجوانب الأكثر تفصيلاً؛ وترد مناقشة هذه السمات أدناه.

(٣) "تقييمات الاستجابة" تحدد وتقيم الاستجابات التي تقلل من الإسهامات البشرية في التغيرات البيئية أو قلة المناعة إزاءها.

٤٧ - وتشمل الممارسات الهامة بوجه خاص في المرحلة الأولى من إنشاء العملية المنتظمة ما يلي:

(أ) المشاركة - الأدوار والمسؤوليات - ينبغي أن تُبين بوضوح أدوار ومسؤوليات الحكومات، والخبراء، والأمانة وسائر أصحاب المصلحة ضمن الترتيبات المؤسسية المتفق عليها، لتجنب سوء الفهم، وتعزيز الشفافية وضمان وحدة العملية المنتظمة وتأثيرها؛

(ب) إجراءات التقييم - الموثوقية العلمية للتقييم يمكن أن تتأثر كثيرا بالنهج المتبع بشأن عدد من المسائل الإجرائية من قبيل ضمان النوعية، وترشيح واختيار الخبراء، واستعراض الأقران، ومعالجة حالات عدم اليقين وعدم وجود توافق في الآراء بين الخبراء. وينبغي الاتفاق على هذه الإجراءات مسبقا. وفي بعض الحالات، ينبغي أن يجرى ذلك لمجمل العملية المنتظمة بشكل عام؛ وفي بقية الحالات، ينبغي أن يجرى ذلك قبل كل تقييم مفرد. وينبغي توثيق هذه الإجراءات في تقارير التقييم توخيا للشفافية والمساءلة؛

(ج) بناء القدرات والتواصل - يجب أن تشمل المرحلة الأولى من العملية المنتظمة خطوات فعالة لتحديد المجالات التي تحتاج فيها القدرات إلى تطوير. ولن تكون العملية في حد ذاتها وسيلة رئيسية لبناء القدرات، إنما يتعين أن تحدد ما هو مطلوب بالنسبة لفرادى التقييمات في إطار العملية، وأن تشجع الوكالات الأخرى على تلبية هذه الاحتياجات. وفي الآن نفسه، يلزم أن توجد الدورة الأولى للعملية المعارف وأساليب التحليل اللازمة لدعم تقييماتها ولتعزيز التقييم البحري عموما، ولتحسين التواصل بين العمليات القائمة لتقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛

(د) تقييم ما بعد التقييم - بما أن أحد المبادئ التأسيسية لعملية التقييم الفعال هو قابليتها للتكرار والتكيف، من الضروري الاتفاق على إجراءات تقييم كل من نواتج التقييم والعملية المنتظمة نفسها. وينبغي أن يشمل ذلك الخبراء وواضعي السياسات وغيرهم من المستخدمين (القطاع الخاص، على سبيل المثال)، بمن فيهم الذين شاركوا في التقييم، والذين لم يشاركوا بأي شكل كان.

باء - الدورة الأولى للعملية المنتظمة؛ ٢٠١٠-٢٠١٤

٤٨ - من أجل دعم الإدارة التكوينية، سيلزم أن تمر العملية المنتظمة بسلسلة من الدورات. ويلزم تحديد نواتج الدورة الأولى منذ البداية. وسيجري تعديل نواتج وعملية الدورات المقبلة وفقا لنتيجة تقييم الدورات السابقة. وهذه الدورات المتكررة ستتيح للعملية المنتظمة

إدماج التعلم في عملها، وتحسين تخصيص الموارد المحدودة، مع التركيز على أساسيات تحسين التقييم البحري.

٤٩ - ويوصي فريق الخبراء بدورة أولى مدتها خمس سنوات للعملية المنتظمة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤، يمكن أن تبين أن إنجازات ملموسة قد تحققت فيما يتعلق بالفرص المحددة في المقدمة. وخلال السنوات الأولى (٢٠١٠-٢٠١٢)، سيجري إعداد بعض النواتج التحضيرية الداعمة لتوجيه وتعزيز التقييم البحري ودعم هدف العملية. وسيجري خلال السنتين الأخيرتين الأخيرة (٢٠١٣-٢٠١٤)، إنتاج الصيغة الأولى من تقييم متكامل للمحيطات، وبذلك يوضع خط أساس لعمليات التقييم العالمية في المستقبل.

اللبات الأساسية

٥٠ - من الضروري أن تشمل جميع دورات العملية المنتظمة اللببات الأساسية التالية إذا أريد لها الاستمرار في تحقيق تحسينات في التقييمات البحرية؛ غير أن الخطوات الأولى ذات أهمية خاصة. ويتعين أن تحقق ما يلي:

(أ) بناء القدرات على المستويين الفردي والمؤسسي - وكخطوة أولى، ينبغي أن تكون العملية المنتظمة بمثابة أداة تخطيط وأن تنشئ محط تركيز للجهود القائمة، وأن تجمع الاحتياجات إلى بناء القدرات التي حددها تقرير تقييم التقييمات على أنها أولويات؛ وحيث لا يمكن أن تلبى ترتيبات بناء القدرات القائمة هذه الاحتياجات، فيمكن العملية المنتظمة تيسير تسهيل وتشجيع طائفة واسعة من الشراكات لتلبية هذه الاحتياجات؛

(ب) تحسين المعارف وأساليب التحليل - كخطوة أولى، ينبغي للعملية المنتظمة تحديد الأولويات لسد الثغرات في المعلومات المحددة في تقرير تقييم التقييمات ووضع وتحسين الترتيبات اللازمة لتجميع كل من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيانات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية من مصادر متوفرة على المستويين الإقليمي والوطني، وإدارة هذه المعلومات. وينبغي لها وضع أساليب متفق عليها لاستخدام المعارف التقليدية وتحديد أو استحداث أدوات التحليل والإجراءات اللازمة للتقييم البحري المتكامل؛

(ج) تعزيز التواصل فيما بين عمليات التقييم، وبرامج البحث والرصد الدولية وما يرتبط بها من مؤسسات وأفراد كما سيناقش في الجزء التالي؛

(د) استحداث أدوات واستراتيجيات لضمان التواصل الفعال مع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم واضعو السياسات والمجتمع العلمي والجمهور العام على المستويين العالمي والإقليمي.

٥١ - وستستهل النواتج التحضيرية الداعمة للدورة الأولى من العملية المنتظمة التي تناقش أدانها، خطوات لتحسين المعارف وأساليب التحليل، وبناء القدرات، وتعزيز التواصل الفعال والشروع في إقامة اتصالات فعالة.

التواصل مع عمليات التقييم العالمية والإقليمية والوطنية

٥٢ - ينبغي أن يكون تعزيز التواصل مع عمليات التقييم الأخرى وبرامج الرصد والبحوث الدولية من الأهداف الأولية للعملية المنتظمة. ويتعين أن تقيم العملية علاقات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص^(٤). حيث من المرجح أن تتوفر لطائفة كبيرة من الأفراد والمنظمات بيانات أو معلومات أو أساليب تفيد عند إجراء التقييمات البحثية.

٥٣ - ستكون العملية المنتظمة في وضع يسمح لها بتحديد الأطراف وتحفيز التواصل فيما بين المؤسسات والخبراء على الصعيد الإقليمي وفوق الإقليمي، سواء داخل مجالات معينة أو عبر تلك المجالات وفيما بين التقييمات القطاعية والمواضيعية؛ الأمر الذي يمكن أن يعزز تبادل المعارف والخبرات والأساليب والدروس المستفادة، ويدفع نحو وضع معايير ومبادئ توجيهية مشتركة للبيانات وسيساعد على تجنب ازدواج الجهود وتحسين ملائمة النهج. وينبغي أن يكون الهدف، في كل هذه العلاقات، هو تعزيز تبادل المعلومات والهياكل الأساسية التي تمكّن حدوث ذلك. وأن يشمل ذلك الاتفاق على سياسات وترتيبات تتعلق بالبيانات من أجل تصنيف البيانات والمعلومات والاحتفاظ بها كي تستخدم في عمليات التقييم المتكررة في المستقبل. ومع تنامي علاقات التواصل هذه، ينبغي أن تحظى مساهمة الشركاء باعتراف متبادل في نواتج العملية المنتظمة والمتعاونين معها. ويمكن إقامة تلك العلاقات داخل العملية من خلال آليات الإدارة والخبراء التابعة لها من خلال شبكة من مراكز الاتصال سيشار إليها فيما بعد. وسيساعد إعداد نواتج تحضيرية داعمة للدورة الأولى من العملية المنتظمة في إقامة واختبار آليات التواصل.

(٤) ويشمل ذلك المستخدمين المتخصصين والقطاعيين للمحيطات، من خلال جمعيات فنية أو صناعية، على الصعيد العالمي، أساساً، بالنسبة لمصايد الأسماك، والنفط والغاز والسياحة والاستزراع المائي، وإنتاج الأسمدة، والتعدين، والطاقة المتجددة، والشحن والأنواع الغازية، والموانئ والمرافئ وغيرها، فضلاً عن معاهد البحوث المتخصصة (الخاصة والأكاديمية). وأنشئ مؤخراً المجلس العالمي للمحيطات (www.oceancouncil.org) لتحالف تجاري وصناعي دولي معني بمسؤولية الشركات بشأن المحيطات ويمكن أن يساعد على إقامة صلات بين العملية المنتظمة وقطاعات الصناعة. ونظراً لأن الصناعات العالمية تتبع على نحو متزايد الممارسات نفسها، أينما عملت في جميع أنحاء العالم، يمكن أن يكون لها تأثير في تحديد وتعزيز تطبيق تدابير الاستجابة لأفضل الممارسات في قطاع بعينه. وسيكون إسهامها في العملية المنتظمة، من حيث تحديد الاختصاصات عند إجراء تقييم وتعيين الخبراء وكفالة أن تستهدف نواتج التقييم على نحو فعال جماعات المستخدمين، أمراً قيماً على وجه الخصوص.

٥٤ - وعلى الصعيد العالمي ستكون العملية المنتظمة مصدراً للعناصر البحرية في التقييمات العالمية التي تشمل مجالات أوسع نطاقاً مثل متابعة تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي أو توقعات البيئة العالمية. ويتعين بصفة خاصة أن تعزز العملية المنتظمة النظم القائمة وتبني عليها بغية جمع بيانات من مناطق مختلفة يمكن استخدامها لأغراض المقارنة والتبادل. وستحتاج العملية المنتظمة مد أو أصر الصلة مع:

(أ) برامج الرصد والبحوث العالمية مثل النظام العالمي لرصد المحيطات والبرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي وتعداد الكائنات الحية البحرية، وذلك لتحسين إمكانية مقارنة البيانات وتبادلها عبر المناطق وكفالة إتاحة هذه البيانات في الوقت نفسه للتقييمات الإقليمية؛

(ب) لاتفاقيات وللاتفاقيات العالمية التي تنص على إجراء تقييمات منتظمة - وذلك لتحديد كيف يمكن لتلك العمليات والعملية المنتظمة أن يدعم بعضها بعضاً أو بعبارة أخرى يمكن استخدام هذه التقييمات والبيانات المرتبطة بها بغرض إجراء العملية المنتظمة، وكيف يمكن أن يساهم في سد الثغرات في مجال المعلومات، وإقامة شبكة عالمية مشتركة لجمع البيانات وتحسين نوعيتها، وكيف يمكن لتلك العمليات أن تستفيد من العملية المنتظمة في تطوير برامجها؛

(ج) مبادرات تقديم التقارير وإجراء والتقييمات العالمية غير المنتظمة - للنظر في إمكانية التنسيق بين الأطر الزمنية للتقييم بحيث يتسنى لها وللعملية المنتظمة الاعتماد على بعضها بعضاً ومساعدة بعضها بعضاً على نحو أسهل؛

(د) شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وتوقعات البيئة العالمية، لتحديد كيفية المواءمة على أفضل نحو ممكن بين معلومات تدفقات المعلومات الخاصة بكل منهما.

٥٥ - ويعد الصعيد الإقليمي من نقاط التركيز الرئيسية للتقييم البحري. ومن ثم سيكون التواصل مع العمليات الإقليمية حيواً للعملية المنتظمة. وستتبع عليها إيجاد آليات للنقاش والتعاون مع برامج البحار الإقليمية، والهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك، والهيئات الإقليمية للعلوم البحرية (حيثما وجدت) وغيرها من المنظمات الإقليمية ذات الصلة لمعالجة مسائل من قبيل كيفية استخدام المواد التي تنتجها لخدمة أغراضها الخاصة بحيث تستفيد منها التقييمات التي تجريها العملية المنتظمة وتسترشد بها، وكيف يمكن للعملية أن تساعد في تحسين التقييمات الإقليمية وجعلها أكثر تأثيراً، وكيف يمكن استخدام الترتيبات المتعلقة بإدارة البيانات للأغراض الإقليمية والعالمية. وسيكون من الضروري إقامة صلات إقليمية مع التقييمات المتعلقة بالمياه العذبة والأراضي، فضلاً عن تقييمات تغير المناخ. ولتطوير تلك الشبكات يتعين

على العملية المنتظمة أن تعمل ليس مع موظفي الهيئات الإقليمية فحسب، بل أن تشرك أيضاً خبراء وطنيين (لا سيما حيثما لا توجد هيئات إقليمية قائمة).

٥٦ - ولأن العديد من السياسات والتدابير المتعلقة بالمشاكل البحرية تعتمد على الصعيدين الإقليمي والوطني، ستساعد العملية المنتظمة أنشطة التقييم الإقليمية المختلفة عن طريق تقديم لمحة عامة واضحة عن السياق العالمي الذي تعمل ضمنه، بما في ذلك الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وعن الروابط بين المناطق. علاوة على ذلك، ونظراً لأن مشاركة أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي محدودة بالضرورة، يمكن للصعيد الإقليمي أن يلعب دوراً هاماً في تمكين المنظمات والجمعيات والشبكات الإقليمية من أن يكون لها إسهامها في العملية. وهذا يمكن أن يعزز مشروعية مدخلات العملية المنتظمة وملاءمتها، ومن ثم نواتجها. ومن المرجح أن يؤدي تعزيز المشروعية والملائمة للسياسات على الصعيد الإقليمية إلى تعزيز الدعم الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالسياسات والإدارة استناداً إلى نواتج العملية المنتظمة.

نواتج التقييم للدورة الأولى (٢٠١٣-٢٠١٤)

٥٧ - تتمثل أهم قيمة مضافة للعملية المنتظمة في قدرتها على إجراء تقييمات متكاملة تماماً، تجمع بين الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم سيكون الناتج الرئيسي للدورة الأولى هو إعداد أول نسخة من التقييم المتكامل للمحيطات والبحار في العالم. وكما يتسنى تقديم لمحة عامة عالمية، يتعين أن تقتصر التقييمات المتعمقة والمتكاملة في بعض المناطق بتقييمات أقل تقدماً في مناطق أخرى؛ وستجمع ما هو معروف عن الجوانب البيئية، وتبدأ بالتوازي في جمع ودمج البيانات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة. وهذا سيتيح صورة أفضل بكثير عن المتاحة حالياً كأساس لصنع القرارات. ويمكن أن يساعد أيضاً في تحديد الموضوعات التي يمكن تناولها في الدورات التالية للعملية المنتظمة.

٥٨ - وفي إطار هذا التقييم المتكامل، يمكن أن يجري أيضاً تقييم مواضيعي لجانب هام وشامل من الجوانب المتعلقة بمحيطات العالم وهو الأمن الغذائي. وهو أمر يمكن أن يساعد في وضع نهج جديدة متعددة التخصصات والقطاعات.

النواتج الداعمة للدورة الأولى (٢٠١٠-٢٠١٢)

٥٩ - خلال الأعوام الأولى من الدورة الأولى للعملية المنتظمة، سيتعين وضع استراتيجية وجدول زمني لإجراء التقييم المتكامل. وبالمثل، ينبغي الاتفاق قبل نهاية الدورة الأولى على ترتيبات معينة من أجل تحديد قدر للتقييم والعملية التي سينتج عنها.

٦٠ - وستكون هناك حاجة لنواتج تحضيرية داعمة من أجل وضع حجر الأساس الرئيسي للتقييم البحري الذي يلائم الاحتياجات الخاصة للدورة الأولى. وستؤدي هذه النواتج إلى تحسين المعارف وأساليب التحليل ومن ثم تعزيز القدرات. كما أنها ستستند إلى التقييمات الحالية وتسترشد بها وتطورها، لا سيما على الصعد الإقليمية وتساعد في الوصول بها إلى نهج مشترك. وسيؤدي هذا في المقابل إلى تحسين التقييمات الحالية والعملية المنتظمة عند تكرارها في المستقبل. وستسهم حلقات العمل المذكورة في التذييل الثالث أدناه في إتاحة الفرصة للاتصال والتواصل بين عمليات التقييم الحالية على الصعيدين العالمي والإقليمي، وعلى الصعيد الوطني، حسب الحاجة، من أجل التوصل إلى النواتج التالية:

(أ) مجموعة من المسائل والقضايا المشتركة التي يتعين معالجتها في جميع المناطق (بدرجات مختلفة من التفصيل)؛

(ب) أساليب متفق عليها لتقييم مجموعات البيانات في ميادين علمية مختلفة؛

(ج) نهج متفق عليه لتقييم المخاطر التي يتم تحديدها؛

(د) إطار مشترك ومبادئ توجيهية مشتركة لجمع البيانات. وسيوفر هذا الإطار المبادئ التوجيهية أساساً يمكن الاستناد عند قيام الهيئات الإقليمية والوطنية بتنظيم جمع البيانات في المستقبل، بحيث تتسنى مقارنة البيانات واستخدامها لأغراض مختلفة على نحو أكثر فعالية؛ والهدف من ذلك هو تعزيز جودة البيانات وتبادلها. ويجب عند وضع الإطار والمبادئ التوجيهية مراعاة القيود في المناطق التي تندر فيها البيانات، وإدراج ترتيبات لاستخدام المعارف التقليدية. وفي مناطق المحيطات والبحار العميقة المفتوحة، يمكن أن يساعد إحراز مزيد من التقدم في التصنيف الجغرافي الإحيائي للمحيطات في توفير إطار وأساس منطقي لجهود جمع البيانات وتقييمها؛

(هـ) نهج متفق عليه لدمج البيانات والمعلومات والنتائج التحليلية عبر القطاعات، والعناصر الإيكولوجية والجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية؛

(و) أساليب لتجهيز البيانات المتاحة رقمياً، بما في ذلك منهجيات ضمان الجودة، ووضع النماذج والبيانات الفوقية التي ينبغي جمعها في نهاية المطاف.

٦١ - ومما لا شك فيه أن النسخة الأولى من التقييم المتكامل العالمي ستكون بها أوجه القصور، وسيتم معالجة أوجه القصور هذه في المرات القادمة في ضوء تقييم كل من النواتج والعملية في الدورة الأولى وأن يكون كل تقييم أحسن تكاملاً من الذي سبقه، وسيتيح الدورات

المقبلة وضع الأدوات والأساليب على نحو أفضل كي يتسنى الجمع بين المعلومات والتقييمات المتاحة على الصعيد الإقليمي وغيره بشأن الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

٦٢ - وبالتالي، ستكون النواتج التحضيرية الداعمة المذكورة أعلاه خطوة أولية نحو وضع وتطبيق أساليب وأدوات أفضل للتقييم، من بينها:

(أ) منهجيات تحليل متعددة التخصصات تعالج الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية للبيئة البحرية؛

(ب) أساليب وأطر لتعزيز تقييم نوعية الموئل البحري ونطاقه نظراً لأن الموئل هو مكان يجمع بالضرورة بين العديد من الجوانب الإيكولوجية والضغط الناجمة عن الأنشطة البشرية؛

(ج) أساليب للتنبؤ بالمخاطر والعواقب المحتملة (سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية) للتغيرات في البيئة البحرية؛

(د) أساليب ونهج لتوسيع نطاق التقييمات الحالية أو تضيق هذا النطاق من أجل إجراء التقييمات أو في حالة البيئة البحرية؛

(هـ) مؤشرات ونقاط مرجعية تكون فعالة من حيث التكلفة، وتيسر الاستعراضات فوق الإقليمية والعالمية وتشكل قاعدة لمقارنة الأحوال والاتجاهات على مرّ الزمن؛

(و) مبادرات للاستفادة من القدرة التكاملية الهائلة للإنترنت في جعل البيانات متاحة للجميع وإضفاء جوانب ديناميكية جديدة تتعلق بإدارة بيانات الإنترنت من أجل مواكبة وتيرة التغيرات المتوقعة في ظروف المحيطات.

جيم - خيارات الترتيبات المؤسسة للعملية المنتظمة

٦٣ - يشمل هذا القسم ستة جوانب مؤسسية: (أ) علاقة العملية المنتظمة بالأمم المتحدة؛ (ب) إنشاء هيئة لإدارة واستعراض العملية المنتظمة؛ (ج) فريق من الخبراء للعملية المنتظمة؛ (د) مجموعة إضافية من الخبراء للعملية المنتظمة يمكن الاستعانة بهم؛ (هـ) أمانة للعملية المنتظمة؛ (و) جهات تنسيق داخل الحكومات والمنظمات الدولية (العالمية والإقليمية)، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتيسير التفاعل والتعاون مع العملية المنتظمة. واستناداً إلى مبدأ "الوظيفة تحدد الشكل"، يتعين أولاً تحديد الوظائف ومن ثم النظر في خيارات الآليات المؤسسية، وتحديد مزايا وعيوب الخيارات المختلفة.

٦٤ - ومن الضروري الإشارة إلى الحاجة لإجراء حوار هيكلي بين صانعي القرار والخبراء - سواء فيما يتعلق بتحديد الأهداف ونطاق التقييم والمسائل الرئيسية التي يبحث صانعو القرار عن إجابات لها أو بنقل نواتج التقييم (الفصل ٤ من تقرير تقييم التقييمات). وينبغي على الخبراء أن يتفهموا بوضوح احتياجات صانعي القرار من البداية، وعلى صانعي القرار أن يعوا أوجه القصور الرئيسية في المعارف والأساليب المتاحة والتي يمكن أن تؤثر على نواتج التقييم. وسيسمح استكمال معلومات صانعي القرار أولاً بأول بشأن التقدم المحرز في التقييم بإجراء عمليات تصحيح أثناء سير العملية، كما ستساعد المناقشات المستفيضة بين الخبراء وصانعي القرار في إيضاح نتائج التقييم وأي افتراضات أو مخاطر أو أوجه عدم تيقن.

خيارات العلاقة مع الأمم المتحدة

٦٥ - اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٤١/٥٧، الذي رحبت فيه بتوصية مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بإنشاء عملية منتظمة "في إطار الأمم المتحدة". ويدل ذلك على أن العملية المنتظمة مسؤولة أمام الجمعية العامة.

٦٦ - وفي ما يتعلق بالعملية المنتظمة، يمكن للجمعية العامة أن تحدد هدفها ونطاقها ومبادئها العامة، وأن تتفق على عناصرها المؤسسية، بما في ذلك تكوينها وإطارها المرجعي، وأن تتيح إمكانية إجراء تقييم دوري للعملية ونواتجها. وبوسعها كذلك أن تقر مزيداً من التوجيه المفصل بشأن أفضل الممارسات التي يتعين تطبيقها في هذه العملية. ويمكن للجمعية أيضاً أن تبت في أمر الدورة الأولى المقترحة للعملية، المشار إليها أعلاه.

٦٧ - وخلال تنفيذ العملية المنتظمة، سوف تستفيد المهام الثلاث التالية من نظر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعدد أكبر من أصحاب المصلحة فيها:

(أ) تحديد هدف ونطاق كل تقييم فردي تضطلع به العملية المنتظمة، والأسئلة الرئيسية التي يتعين الإجابة عنها، والجمهور المستهدف الأساسية، وذلك لضمان أهمية التقييمات بالنسبة إلى صانعي القرارات؛

(ب) دراسة نتائج التقييمات لبيان آثارها كي تنظر فيها هيئة (أو هيئات) صنع القرار الملائمة؛

(ج) عمليات التقييم الدورية للعملية المنتظمة ونواتجها.

٦٨ - وتتضمن هذه المهام قدراً هائلاً من التفاصيل بحيث يتعذر إسنادها مباشرة إلى الجمعية العامة. لذلك، فمن شأن اجتماع غير رسمي للأمم المتحدة أن يتيح للمجموعة المناسبة من أصحاب المصلحة المزيد من الدراسة المتعمقة وحرية المناقشة والمشاركة.

٦٩ - وسيتم الاضطلاع بالمهام المذكورة أعلاه بالنسبة لكل دورة من دورات العملية المنتظمة، مع أنه من الممكن عملياً دمج العمل في نهاية دورة من الدورات مع العمل في بداية الدورة التالية. وسيكون من المهم كفالة قدرة الخبراء المسؤولين عن إجراء التقييم على حضور هذه الاجتماعات لغرض التماور.

٧٠ - ويمكن تحديد خيارين رئيسيين للعلاقة مع الأمم المتحدة:

(أ) عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، في حال قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة ذلك^(٥).

١' المزايا: العملية الاستشارية غير الرسمية هي منتدى قائم يتميز بترتيبات متعلقة بمشاركة جميع الدول ومجموعة مناسبة من أصحاب المصلحة الآخرين. ونظراً إلى أنها تجتمع سنوياً، يمكن أن يطلب إليها النظر في التقارير المرحلية الواردة من العملية المنتظمة مثلما تنظر في التقارير المرحلية الواردة من فرقة عمل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات^(٦). ويمكن لها أن تقدم "عناصر متفقا عليها" لكي تنظر فيها الجمعية العامة عندما تضع قراراتها، ومن ثمة تكون لديها وسيلة لاقتراح توجيه الدعوات إلى الحكومات والهيئات العالمية والإقليمية من أجل اتخاذ إجراءات معينة. وفي الوقت نفسه، بوسع العملية المنتظمة، عن طريق التقييمات التي تجريها، أن تساعد الجمعية في تحديد المواضيع التي ستنظر فيها العملية الاستشارية غير الرسمية وفي تزويدها بوسيلة للاطلاع على التقدم المحرز فيما يتعلق بالمسائل التي عالجتها سابقاً؛

٢' العيوب: العملية الاستشارية غير الرسمية منتدى غير دائم يجري تجديده كل ثلاث سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أنها تركز عادة على جانب معين من الجوانب المتعلقة بالمحيطات تختاره الجمعية العامة كل سنة، فقد لا تكون المهارات الخاصة للأشخاص الذين يشاركون فيها ملائمة على نحو أمثل لرسم الهدف والنطاق والجوانب الأخرى لتقييم مقترح في إطار العملية المنتظمة في بداية دورة من الدورات، أو للنظر في التقرير والاستنتاجات في

(٥) تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت في الفقرة ١٦٥ من قرارها ١١١/٦٣ أن تركز العملية الاستشارية غير الرسمية مناقشتها في اجتماعها العاشر عام ٢٠٠٩ على تنفيذ نتائج العملية، بما في ذلك استعراض إنجازاتها وأوجه قصورها في اجتماعاتها التسعة الأولى.

(٦) شبكة الأمم المتحدة للمحيطات هي آلية التنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بمسائل المحيطات والمسائل الساحلية.

ختام الدورة. وعلاوة على ذلك، قد يكون من الصعب تخصيص الوقت الكافي لهذه المناقشات في السنوات التي يُستهل فيها تقييم أو يُختتم، حسب المواضيع الأخرى المعروضة على العملية الاستشارية غير الرسمية. ومن المرجح أن تنطوي هذه المسائل المتعلقة بمشاركة صانعي القرارات والمتخصصين ذوي الصلة، وتكريس الوقت الكافي للحوار (بما في ذلك مع الخبراء المعنيين بالتقييم) على قدر أقل من الإشكال في السنوات التي تكفي خلالها العملية الاستشارية غير الرسمية بالنظر في التقارير المرحلية المتعلقة بالعملية التنظيمية؛

(ب) كخيار بديل، بوسع الجمعية العامة عقد اجتماعات مخصصة للاضطلاع بالمهام الثلاث المشار إليها في الفقرة ٦٧ أعلاه. وأحد النماذج التي يمكن اتباعها هو فريق الجمعية العامة للأمم المتحدة العامل المخصص الجامع الذي تم تشكيله لتقديم توصية بشأن مسار عمل في ما يتعلق بالعملية المنتظمة^(٧). ويتمثل نموذج آخر في حلقات العمل الدولية غير الرسمية المفتوحة العضوية والمخصصة، مثل تلك التي عقدتها الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وحزيران/يونيه ٢٠٠٥ بالاقتران مع العملية الاستشارية غير الرسمية للنظر في إنشاء عملية منتظمة^(٨)؛

١' المزايا: من المرجح أن يكرس اجتماع مخصص الوقت الكافي للحوار (بما في ذلك بين الخبراء المشاركين في التقييم وصانعي القرارات) وقد تكون المناقشات أكثر تركيزاً مما تتيحه العملية الاستشارية غير الرسمية. وعلى الرغم من أن اجتماعاً مخصصاً جامعاً يتيح مشاركة الدول والمنظمات التي لها مركز المراقب الدائم في الأمم المتحدة، فإن حلقات العمل الدولية تتيح مشاركة الدول، ومجموعة أكبر من المنظمات الدولية التي تمثل سائر أصحاب المصلحة، وعند الاقتضاء، الخبراء المشاركين في الفريق المعني بالتقييم. ويقدم تقرير الاجتماع المخصص، بما في ذلك أي "استنتاجات" يتوصل إليها، إلى الجمعية العامة مباشرة لكي تنظر فيه^(٩)؛ وفي إطار العملية الاستشارية غير الرسمية، لا تكون شواغل العملية المنتظمة وما يتصل بها من

(٧) انظر القرار ١١١/٦٣.

(٨) انظر قراري الجمعية العامة ٢٤٠/٥٨ و ٢٤/٥٩.

(٩) أقرت الجمعية العامة "استنتاجات" حلقة العمل الدولية الثانية عن العملية المنتظمة في قرارها ٣٠/٦٠ الذي أنشئت بموجبه عملية "تقييم التقييمات".

”عناصر متفق عليها“ سوى قسم من الأقسام العديدة في تقرير الاجتماع. وإذا عقد اجتماع مخصص بالاقتران مع العملية الاستشارية غير الرسمية (على سبيل المثال، عندما يُحتمل أن تتطلب المواضيع المعروضة للنظر في العملية الاستشارية مشاركة نفس الخبراء اللازمين للنظر في تقييم معين)، قد تكون في ذلك فوائد لوجستية ومالية للحكومات؛

٢٠٠٠ العيوب: إذا دُعي إلى عقد الاجتماعات على أساس مخصص، فلا شيء يضمن أنها ستعقد، وسيكون هنالك قدر أقل من الاستمرارية من اجتماع إلى آخر. وإذا لم تعقد هذه الاجتماعات بالاقتران مع اجتماع المحيطات ذي الصلة، فيتعين أن تتوافر لها موارد بصورة منفصلة؛ وقد تواجه مشاكل معينة لكفالة مشاركة البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، فالفرصة المتاحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لمناقشة التقارير المرحلية المؤقتة (بين الاجتماعات المخصصة)، بما في ذلك مع خبراء العملية المنتظمة، أقل وضوحاً، مع أن إمكانية استخدام العملية الاستشارية غير الرسمية تظل قائمة.

٧١ - وأياً كان الخيار المعتمد، فمن الأفضل أن يكون الاجتماع جزءاً من هيكلية قائمة منذ فترة طويلة أو دائمة تتيح الاستعراض الدوري للعملية المنتظمة ونواتجها.

الخيارات المتعلقة ببيئة الإدارة والاستعراض

٧٢ - ستستلزم العملية المنتظمة إنشاء هيئة لإدارة تشغيلها والإشراف عليه ولكفالة اتباع الإجراءات المتفق عليها في التخطيط للتقييمات وإجرائها. وقد نظر فريق الخبراء في ثلاثة عناصر محتملة لعضويتها: الحكومات الأعضاء، وأعضاء يتم اختيارهم من المنظمات الحكومية الدولية، وأعضاء إضافيون من القطاع الخاص والأوساط العلمية والمجتمع المدني.

٧٣ - وستعزز هيئة الإدارة والاستعراض الاستمرارية والاتساق في تشغيل العملية المنتظمة وتوفير ”للمديرين“ وسيلة للمشاركة في حوار منتظم مع الخبراء المسؤولين عن أي تقييم. إلا أن الأمر يستلزم توضيح الأدوار المتميزة لهيئة الإدارة والخبراء فيما يتعلق بالاعتماد النهائي لتقارير التقييم. وسيكون لهيئة الإدارة والاستعراض دور في استعراض استنتاجات التقييم ونتائجه وآثارها على صنع السياسات والقرارات، لا سيما خيارات الاستجابة وما يتصل بها من مخاطر. وينبغي ألا تعدل هذه الهيئة تقييمات الخبراء، وإنما أن تستند إليها لكفالة أهمية العملية من حيث السياسات، وتعزيز إجراءات المتابعة التي تتخذها سلطات صنع القرار المناسبة. وينبغي تشجيع هيئة الإدارة والاستعراض على الإبلاغ بالكامل عن مناقشتها وعن

أي استنتاجات وتوصيات تقدمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن طريق العملية الاستشارية غير الرسمية أو أي اجتماع مخصص بديل. وتقادياً لأي تأثير غير سليم على الخبراء الذين يجرون التقييمات الفردية، ينبغي ألا تشارك هيئة الإدارة والاستعراض مباشرة في العمل التقني الموضوعي. وينبغي أن يكون للخبراء الكلمة الفصل فيما يتعلق بدقة التحليلات الوقائية واكتماها.

٧٤ - ويستلزم الأمر أيضاً توضيح دور هيئة الإدارة والاستعراض فيما يتعلق بدور جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المبين في الفقرة ٧٦ أعلاه. ويرى فريق الخبراء أن هيئة أصغر حجماً من هذا القبيل، تُعتبر فريقاً عاملاً يمثل سائر أعضاء الأمم المتحدة، يمكن أن تضطلع بما يلي:

(أ) إجراء مناقشات مركزة لأهداف أي تقييم معين ونطاقه واختصاصاته (رهنا بالمواصفات التي تحددها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومع مراعاة المناقشات التي تجري في العملية الاستشارية غير الرسمية أو في اجتماع مخصص)؛

(ب) تهئية الظروف، عن طريق دورها "الاستعراضي"، لإجراء مناقشة مجدية لنتائج التقييم في الأمم المتحدة وغيرها من هيئات صنع القرار ذات الصلة. وليست غايتها التشكيك في نتائج تقييم الخبراء واستنتاجاته بل بالأحرى تقديم رأي مدروس لآثارها بالنسبة لصانعي السياسات ومختلف الهيئات العالمية والإقليمية المشاركة في إدارة المحيطات. وسيكون هذا مهماً على وجه الخصوص في حال إجراء تقييم عالمي ومتكامل تماماً يغطي جميع جوانب المحيطات.

٧٥ - ويمكن تلخيص المهام الرئيسية لهيئة الإدارة والاستعراض كالتالي:

(أ) الإشراف على العملية المنتظمة وفقاً لولايتها، والاتفاق على مسائل من قبيل طرائق التواصل مع أصحاب المصلحة ومشاركتهم، ووسائل تحقيق الشفافية والمساءلة، وإجراءات ترشيح الخبراء وانتقائهم، وضمان الجودة، والوصول إلى المعلومات واستعراض الأقران، وكفالة تحديد مسؤوليات المؤلفين والمستعرضين والأمانة بوضوح؛

(ب) إعداد المقررات والقرارات والتوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أهداف التقييم الفردي ونطاقه واختصاصاته، مع مراعاة أي مناقشات إضافية في العملية الاستشارية غير الرسمية أو الاجتماع المخصص البديل؛

(ج) تقديم وإقرار مقترحات بشأن التقييمات ما دام ذلك ليس حكراً على الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

(د) الموافقة على برنامج/ميزانية العملية التنظيمية ومواردها المالية، والشراكات لدعم عملها^(١٠)؛

(هـ) الإقرار النهائي لعملية اختيار الخبراء؛

(و) توجيه وضع وتنظيم وإجراء كل تقييم فردي في إطار العملية المنتظمة والإشراف عليه، بما في ذلك الموافقة على أهدافه ونطاقه وخطة تنفيذه والميزانية واستراتيجية الاتصالات المرتبطة به: والنظر في التقارير المرحلية الدورية الواردة من فريق التقييم والرد على أي سؤال من أسئلته التي تستوضح أنشطته؛

(ز) استعراض النواتج النهائية لكل تقييم فردي في إطار العملية المنتظمة والتعليق على تلك النواتج؛

(ح) تعزيز التواصل بين المؤسسات المشاركة في تقييم البيئة البحرية؛

(ط) توفير تقييم لاحق للتقييم (داخلي وخارجي^(١١)) لكل تقييم فردي في إطار العملية المنتظمة وكفالة متابعة نتيجة التقييم في ممارسات العملية المنتظمة ونواتجها.

٧٦ - وتستلزم هذه المهام أن يكون لكل عضو من أعضاء هيئة الإدارة والاستعراض خبرة في الاختصاصات العلمية البحرية (العلوم الطبيعية أو الاجتماعية) و/أو ميادين القانون والسياسات البحرية، وأن يكون لديهم جميعاً خبرة واسعة في تقييم البيئة البحرية، بما في ذلك جوانبه الاجتماعية والاقتصادية، وفي السياسات والإدارة البحرية. ومن شأن تعيين أفراد مهمين أن يضيف إلى جودة العملية المنتظمة ومستواها وحضورها. ويحدد تقرير تقييم التقييمات أربعة خيارات أساسية لتكوين هيئة الإدارة والاستعراض (انظر المزيد من الشروح في الفقرة ٤-٨٥ من تقرير تقييم التقييمات). ويمكن أن تتألف الهيئة مما يلي:

(أ) أعضاء من الحكومات فقط؛

(ب) أعضاء من الهيئات الحكومية الدولية فقط (أي أعضاء الأمانة/موظفو هذه الهيئات)؛

(١٠) رهناً بالترتيبات المالية المتفق عليها للعملية المنتظمة وإجراءات الموافقة على ميزانية الأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات "المضيفة" ذات الصلة للعملية المنتظمة.

(١١) أي فريق استعراض يضم أشخاصاً شاركوا في التقييم ("المستفيدون" من التقييم والخبراء الذي وضعوه) وأشخاصاً لم يشاركوا في التقييم بأي شكل من الأشكال.

(ج) مزيج من الحكومات والهيئات الحكومية الدولية والهيئات غير الحكومية (بما فيها القطاع الخاص والمنظمات العلمية و المجتمع المدني)؛

(د) شبكة خبراء من الأفراد والمؤسسات مع فريق إدارة رئيسي أصغر حجماً يجري اختياره من الشبكة.

٧٧ - وعملياً، سيتعين على إدارة العملية المنتظمة واستعراضها الحصول على إسهامات رئيسية هامة من الدول بحيث تستجيب العملية واحتياجاتها في مجال السياسات وصنع القرارات وبغرض إشراك الدول بالكامل في هذه العملية. إلا أن تأثير التقييمات (المشروعية والأهمية والمصادقية) سيتعزز عن طريق إشراك أصحاب المصلحة الآخرين بصورة متوازنة.

٧٨ - الخيار الأمثل هو أن تعمل هيئة الإدارة والاستعراض بتوافق الآراء. إلا أن الأمر سيستلزم اتخاذ قرار بشأن أسلوب عمل الهيئة في حال تعذر التوصل إلى توافق الآراء. وتشير التجارب في منطديات أخرى إلى مبدأ مفاده أنه في الحالات التي لا يمكن التوصل فيها إلى توافق الآراء ينبغي أن تُترك للدول الأعضاء أمر اتخاذ القرارات، على الرغم من ضرورة إتاحة حرية الكلام وتقديم المقترحات للمشاركين من غير ممثلي الدول. (إلا أنه في حال حُمّلت نفقات العملية المنتظمة على ميزانيات المنظمات الدولية، يتعين أن تُتخذ القرارات التي تترتب عليها آثار متعلقة بالميزانية وفقاً للإجراءات المالية للمنظمات ذات الصلة).

عضوية هيئة الإدارة والاستعراض: الدول الأعضاء

٧٩ - عند التصدي أولاً لمسألة مشاركة الدول، ثمة خياران رئيسيان هما:

(أ) إمكانية أن تكون هيئة الإدارة والاستعراض هيئة مفتوحة العضوية تشارك فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة^(١٢). وتحتاج مثل هذه الهيئة المفتوحة العضوية، على صعيد التطبيق، مكتباً أو لجنة تنفيذية، حيث أن الاجتماعات المفتوحة العضوية ليست بالحقول المناسب للتعامل مع بعض القرارات الأكثر روتينية الوارد بيانها في الفقرة ٧٥ أعلاه؛

١' - المزايا - من شأن هذا الخيار أن يكفل إمكانية مشاركة الدول كافة ولو في بعض أعمال هيئة الإدارة والاستعراض على أقل تقدير.

(١٢) يعد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ مثالا على هذا النهج. فهو مفتوح لجميع البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويضم مكتب الفريق الحكومي الدولي ٣٠ عضواً من الحكومات. وتُتخذ في الجلسات العامة القرارات الرئيسية (من قبيل القرارات المتعلقة بانتخاب رئيس الفريق الحكومي الدولي وأعضاء مكتب الفريق، وهياكل ولايات الأفرقة العاملة وفرق العمل، واعتماد خطة عمل الفريق الحكومي الدولي وميزانيته). ويجوز أن يحضر الجلسات العامة للفريق المئات من المسؤولين والخبراء من البلدان الأعضاء.

ويمكن أن تكون الاجتماعات المفتوحة العضوية ملائمة للدور
"الاستعراضي" المتوخى في الفقرة ٧٤ (ب) أعلاه؛

'٢' العيوب - حتى وإن كان الأمر يتعلق بجزء محدود من عمل الهيئة، فمن شأن عقد اجتماعات مفتوحة العضوية أن يكون مربكا نسبيا لعملية الإدارة والاستعراض الفعالة، علاوة على كونه مكلفا. ويُضاف إلى ذلك أنه، بالنظر إلى العلاقة المؤسسية مع الأمم المتحدة المتوخاة فيما سبق، سيكون عقد هذه الاجتماعات زائدا عن الحاجة؛

(ب) يمكن أن تقتصر عضوية هيئة الإدارة والاستعراض على مجموعة فرعية ممثلة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على أن تتناوب الدول الأعضاء فيما بينها على العضوية في مدد ولاية متعاقبة. وقد تحتاج الهيئة، حسب حجمها، إلى لجنة تنفيذية أضيق نطاقا؛

'١' المزايا - يمكن تصميم ذلك خصيصا بحيث تكون هيئة الإدارة والاستعراض واسعة النطاق بالقدر الكافي لاستيعاب النسق اللازم من الخبرات والتوازن الإقليمي. بما يكفل وجاهة السياسات وسلامتها والمشاركة الكاملة من جانب الدول، وتكون الهيئة، مع ذلك، صغيرة الحجم بالقدر الكافي لضمان فعالية اتخاذ القرارات التنفيذية والتقليل من المصروفات الإجمالية؛

'٢' العيوب - قد تشعر بعض الدول أن الشواغل التي تهمها لا تؤخذ في الاعتبار على النحو الوافي عند إعداد تقييم في إطار العملية المنتظمة أو عند استعراض نتائجه، أو قد لا تكون هذه الدول مطلعة على تطورات العملية المنتظمة، مما يؤدي إلى عدم اهتمامها بنتائج التقييم والآثار المترتبة عليها.

٨٠ - ويمكن أن يُتخذ الأسلوب الذي اتبع في إنشاء الفريق التوجيهي المخصص لتقييم التقييمات نموذجا يُحتذى به عند تعيين الدول الأعضاء في هيئة الإدارة والاستعراض: فقد قام رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية، بتعيين الأعضاء من الحكومات ليكفل وجود النطاق الوافي من الخبرات على أساس توزيع جغرافي عادل.

٨١ - وإجمالا، يوصي فريق الخبراء بأن يكون عدد الأعضاء من الحكومات في هيئة الإدارة والاستعراض محدودا على أن يعينوا فيها على النحو المنصوص عليه في الفقرة الواردة أعلاه.

ويمكن أن يتراوح عددهم بين ١٨ عضواً (كما هو الحال في الفريق التوجيهي المخصص)^(١٣) و ٣٦ عضواً (لضمان اتساع نطاق المشاركة والخبرات). وجدير بالملاحظة أنه في حالة اعتماد خيار الاجتماعات المخصصة فيما يتعلق بالعلاقة مع الأمم المتحدة سيتيح ذلك إجراء مناقشة أكثر تعمقا للتقييمات المقترحة ونتائجها فيما بين جميع أعضاء الأمم المتحدة. ومن ثم، يمكن أن يكون عدد الدول الأعضاء في هيئة الإدارة والاستعراض منخفضاً، ويمكن للهيئة التركيز على مهام "الإدارة" لا "الاستعراض".

عضوية هيئة الإدارة والاستعراض: المنظمات الحكومية الدولية

٨٢ - سنتناول أعمال العملية المنتظمة، لا محالة، عمل عدد كبير من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وغيرها من الهيئات العالمية. ولكفالة إقامة الصلات الملائمة بين هذه الهيئات، من المحبذ إشراكها بشكل رسمي في أعمال العملية المنتظمة. ويصبح السؤال هنا أي المنظمات ينبغي أن يكون ممثلاً.

٨٣ - وقد ضم الفريق التوجيهي المخصص لتقييم التقييمات ستاً من هذه الكيانات. ولعمل الكيانات المذكورة صلة وثيقة بالمسائل التي سنتناولها العملية المنتظمة مما يحدو بفريق الخبراء أن يوصي بإشراكها كافة. وهذه الكيانات هي:

(أ) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛

(ب) اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو؛

(ج) المنظمة البحرية الدولية؛

(د) السلطة الدولية لقاع البحار؛

(هـ) برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(و) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٨٤ - ويمكن النظر أيضاً في إشراك سبع هيئات أخرى حيث أن أنشطتها ذات صلة بجوانب هامة من جوانب العملية المنتظمة، بما في ذلك بناء القدرات. وثلاث من هذه المنظمات (ويُشار إليها بالعلامة *) هي منظمات راعية لفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب

(١٣) أي خمس دول أعضاء من المجموعة الأفريقية، وخمس دول أعضاء من المجموعة الآسيوية، ودولتان عضوتان من مجموعة أوروبا الشرقية، وثلاث دول أعضاء من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وثلاث دول أعضاء من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

العلمية لحماية البيئة البحرية^(١٤)، وبناء على ذلك فهي تُعنى بالفعل بالعمل العلمي البحري. وثمة مجموعة أخرى (ويُشار إليها بالعلامة †) تتألف من أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات. وفيما يلي أسماء الهيئات السبع:

(أ) أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي[†]. تؤدي الأمانة، ولا سيما في إطار ولاية جاكورتا، دورا هاما في تجميع المعارف العلمية والتقنية المتعلقة بالبيئة البحرية والمساهمة في إثرائها. ويمكن أن يساعد إشراكها على تقليل أوجه التداخل وتلافي الثغرات بين ما تقوم به الأمانة من عمل وأعمال العملية المنتظمة؛

(ب) شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة^{†*}. تقوم الشعبة بأعمال الأمانة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ولاتفاق الأمم المتحدة ذي الصلة المتعلق بالأرصدة السمكية. وهي تقدم المساعدة الفنية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في استعراضها وتقييمها السنوي للتطورات ذات الصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار، ويشمل ذلك إعداد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة ليكون أساسا لتلك المناقشات. وتقدم الشعبة أيضا الخدمات الفنية لأية عمليات ذات صلة ترسيها الجمعية العامة من قبيل العملية الاستشارية غير الرسمية والاجتماعات المخصصة المذكورة أعلاه؛

(ج) الوكالة الدولية للطاقة الذرية^{†*}. يعد أثر الاستخدامات البشرية للطاقة النووية على البيئة البحرية من الشواغل الهامة في الكثير من أنحاء العالم. ويوجد بالوكالة الدولية للطاقة الذرية مختبر متخصص في جمع المعلومات عن النشاط الإشعاعي في البيئة البحرية وآثاره؛

(د) البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)[†]. للبنك الدولي أهمية بالغة في جميع جوانب التمويل وبناء القدرات وهو يقدم الدعم لمشاريع كبيرة تتصل بالاستغلال المستدام للمحيطات؛

(هـ) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[†]. تتسم المهام المتعلقة ببناء القدرات التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأهميتها بالنسبة للعديد من المسائل التي سيتعين على العملية

(١٤) الأعضاء الحاليون في فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية هم: المنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية/اليونسكو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكانت عضوية الفريق تضم في السابق منظمة الصحة العالمية.

المنتظمة أن تناولها، وللبرنامج الإنمائي حافظة كبيرة من المشاريع المائية الدولية التي تتبع مرفق البيئة العالمية وتعلق بالنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة؛

(و) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)*[†]. يمكن أن تكون مهام بناء القدرات التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مهمة بالنسبة للعديد من المسائل التي سيتعين على العملية المنتظمة تناولها؛

(ز) منظمة الصحة العالمية[†]. تُعنى منظمة الصحة العالمية بالصحة البشرية التي يمكن أن تتأثر تأثراً كبيراً بالعديد من جوانب البيئة البحرية، مثل التلوث الميكروبيولوجي للأغذية البحرية. وهي تقدم الدعم لعملية تشخيص المشكلة ولمبادرات التصدي لها على السواء. ولذلك، هناك صلات هامة بين عملها وبين العملية المنتظمة؛

١' - المزايا - من الأساسي أن يكون هناك قدر أكبر من التعاون والتعاقد فيما بين المؤسسات الدولية التي تضطلع بدور في مجال تقييم شؤون المحيطات وإدارتها. وإن لم تشارك الهيئات المعنية في العملية المنتظمة، فمن المرجح ألا تركز لها من الجهد والالتزام ما يكفي لإنجاحها؛

٢' - العيوب. كلما زاد عدد الهيئات الدولية المشاركة في هيئة الإدارة والاستعراض، تعقدت إدارتها وارتفعت تكلفة اجتماعاتها.

٨٥ - وإجمالاً، يوصي فريق الخبراء بأن يكون من حق المنظمات الثلاث عشرة جميعاً أن تعين من يمثلها في هيئة الإدارة والاستعراض.

أعضاء آخرون في هيئة الإدارة والاستعراض

٨٦ - ستقدم آليات تقييم الخبراء التي تُناقش فيما يلي المدخلات المتخصصة من جانب العلماء (ومن فيهم العلماء الاجتماعيون) وغيرهم من المعنيين. وكما يرد في الفصل ٤ من تقرير تقييم التقييمات، ثمة حجج تدعم إشراك أطراف معنية إضافية في هيئة الإدارة والاستعراض لكي تساهم في تنفيذ مهامه. وتنسم خمسة مجالات، فيما يبدو، بأهمية خاصة:

(أ) الخبرة في مجال حفظ الطبيعة - يجمع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة أكثر من ٨٠ عضواً من الحكومات وما يناهز ١٠٠ عضو آخر من الوكالات الحكومية وذلك بالإضافة إلى ما يزيد على ٩٠٠ عضو من المنظمات غير الحكومية، وجميع هؤلاء ينشط في مجال حفظ الطبيعة في البر والمياه العذبة والمالحة. وهناك خيار آخر في إطار هذه الفئة هو إشراكفرادى المنظمات غير الحكومية على أساس التناوب؛

(ب) الخبرة في مجال العلوم الطبيعية - اللجنة العلمية لبحوث المحيطات التابعة للمجلس الدولي للعلم هي المحفل غير الحكومي المرتبط باليونسكو الذي تُناقش فيه المسائل المتعلقة بالسياسات الدولية لعلوم المحيطات وتنسيق البحث العلمي البحري. ويضم المجلس الدولي للعلم ١١٤ هيئة علمية وطنية و ٢٩ اتحادا علميا دوليا، وهو يُدعى بشكل متزايد إلى التحدث باسم الأوساط العلمية الدولية وإلى تقديم المشورة بشأن المسائل العلمية؛

(ج) الخبرة في مجال العلوم الاقتصادية والاجتماعية - المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية هو هيئة مناظرة للمجلس الدولي للعلم علاوة على كونه الهيئة الدولية الأولى الممثلة للعلوم الاجتماعية والسلوكية على الصعيد العالمي. ويضم المجلس أعضاء عاديين وأعضاء منتسبين منهم هيئات غير حكومية دولية (رابطات أو اتحادات) تُعنى بمواضيع محددة من مواضيع العلوم الاجتماعية، وهيئات وطنية للعلوم الاجتماعية، ووكالات حكومية وغير حكومية وطنية وإقليمية ودولية، ومؤسسات ومنظمات تهتم أساسا بمجال العلوم الاجتماعية؛

(د) الخبرة في مجال الأعمال التجارية والصناعة - ينصب تركيز الكثير من الأنشطة التجارية على البحار أو يؤثر عليها. ويمكن لممثلي الصناعة، كأطراف معينين في العملية المنتظمة، أن يساهموا في تصميم فرادى التقييمات وفي إجرائها واستعراضها وأن يقدموا المشورة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية لصناعات بعينها. ويمكنهم أيضا أن يساعدوا على تحليل خيارات الاستجابة. ويمكن لأي من المجلس العالمي لشؤون المحيطات المنشأ حديثا (انظر الحاشية رقم ٤) والهيئات القطاعية العديدة (مثل الرابطة الدولية لمتحجي النفط والغاز أو الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة) أن يسمي أعضاء محتملين في هيئة الإدارة والاستعراض؛

(هـ) خبرات الشعوب الأصلية - تعتمد الشعوب الأصلية في جميع مناطق العالم على البيئة البحرية. والمعارف التقليدية الثرية والمفصلة التي تمتلكها هذه الشعوب تعكس وتجسد علاقة ثقافية وروحية بالأرض والمحيطات والأحياء البرية. وتلتقي هذه الشعوب معا من خلال شبكات عدة (مثل لجنة التنسيق لشعوب أفريقيا الأصلية (IPACC)؛ والرابطة الروسية للشعوب الأصلية في الشمال (RAIPON)؛ ومجلس الإنويت القطبي (ICC)) ولها أدوار متنوعة في نطاق المجتمع الدولي (انظر الإطار ٤-٣ والمرفق الثاني (تقييم آثار المناخ في المنطقة المتجمدة الشمالية) من التقرير الكامل المتعلق بتقييم التقييمات)؛

١' المزايا - يمكن لهؤلاء الأعضاء، بوصفهم ممثلين للمهن والتخصصات والقطاعات ذات الصلة والمجتمع المدني، أن يعبروا مباشرة عن آراء وشواغل الفئات المعنية التي يمثلونها فيما يتعلق بتصميم التقييم ونتائجه.

ويمكنهم أيضا أن يكفلوا إيلاء العناية الواجبة للصلات بين البيئة البحرية والبيئات الأخرى، وفيما بين التخصصات العلمية وعلى صعيد القطاعات التي تؤثر على البيئة البحرية. وللأعضاء المذكورين دور هام في كفالة وجود حوار وتفاعل بين الفئات المعنية التي يمثلونها وبين العملية المنتظمة، بما في ذلك متابعة نتائج التقييم؛

٢' العيوب - تتكرر الحجة المضادة لتوسيع العضوية في هيئة الإدارة والاستعراض، وهي أن عضوية أوسع نطاقا من شأنها أن تجعل الاجتماعات أكثر تعقيدا وأن تزيد من التكاليف.

٨٧ - وإذا تقرر تعيين أعضاء كهؤلاء المشار إليهم في الفقرة ٨٦ أعلاه في هيئة الإدارة والاستعراض، ينبغي إرساء العملية المناسبة لاختيار المرشحين. وقد تكون العملية الأكثر قابلية للتطبيق هي أن يقوم أعضاء الهيئة من الحكومات باختيار الأعضاء من قوائم تصفية بأسماء المرشحين تقدمها الهيئات المعنية، بالتشاور مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجموعات الإقليمية.

٨٨ - وإجمالا، يوصي فريق الخبراء بأن تضم هيئة الإدارة والاستعراض خمسة أعضاء إضافيين يمثلون المصالح الوارد بياها في الفقرة ٨٦ أعلاه ويُعينون على النحو المحدد في الفقرة ٨٧ أعلاه.

توصيات بشأن عضوية هيئة الإدارة والاستعراض

٨٩ - تتلخص توصية فريق الخبراء في أنه يجب أن توجد هيئة لإدارة واستعراض العملية المنتظمة، تتألف مما يلي:

(أ) من ١٨ إلى ٣٦ عضوا يمثلون الدول الأعضاء يعيّنهم رئيس الجمعية العامة بالتشاور مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية، مع كفالة نطاق ملائم من الخبرة وعلى أساس جغرافي عادل، مع تناوب العضوية على مر الوقت؛

(ب) ١٣ عضوا، بمعدل عضو عن كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية/اليونسكو والمنظمة البحرية الدولية والسلطة الدولية لقاع البحار وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار والوكالة الدولية للطاقة الذرية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية؛

(ج) ويُختار خمسة أعضاء إضافيون بناء على القوائم القصيرة للمرشحين التي يقدمها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والمجلس الدولي للعلم/اللجنة العلمية للبحوث الأوقيانوغرافية والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية وهيئة أو هيئات تمثل المصالح التجارية في المحيطات وهيئة أو هيئات تمثل الشعوب الأصلية.

٩٠ - وستحتاج هذه الهيئة إلى لجنة تنفيذية أصغر حجماً لأداء المهام الإدارية الروتينية.

الخيارات المتعلقة بفريق خبراء للعملية المنتظمة

٩١ - ستحتاج العملية المنتظمة إلى إسهام رفيع المستوى من الخبرة من مجموعة كبيرة من المجالات المتخصصة. ويعتبر فريق الخبراء أن أحد الأجزاء الحاسمة في الترتيبات المؤسسية للعملية هو فريق خبراء قادر على الترتيب للإسهام بالخبرة. ويجب أن يتألف هذا الفريق من خبراء يعتبرون رواداً في مجالاتهم، ولديهم القدرة على العمل بصورة تجمع بين تخصصات متعددة وبممكنهم عرض مواد معقدة بصورة واضحة أمام جماهير متنوعة. ولكن يجب أن يكون واضحاً أن أعضاء الفريق يعملون بصفة فردية لتقديم الخبرة، ولا يمثلون أية مصالح لغرض الدعوة أو كسب التأييد. ويمكن الاستعانة بأعضاء من أي نوع من الانتماء (مثلاً من الحكومات أو المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الحكومية الدولية أو القطاع الخاص أو المؤسسات الأكاديمية والبحثية أو أصحاب المعارف التقليدية).

٩٢ - ويمكن صياغة مهام فريق الخبراء على النحو التالي:

(أ) إجراء التقييمات؛

(ب) صياغة اختصاصات مفصلة حسب الاقتضاء، وما يتصل بذلك من خطط للتنفيذ وميزانيات واستراتيجيات اتصال لكل تقييم على حدة في إطار العملية المنتظمة، لتوافق عليها هيئة الإدارة والاستعراض؛

(ج) الموافقة على التقارير والاستنتاجات لكل تقييم على حدة في إطار العملية المنتظمة؛

(د) تقديم المشورة إلى هيئة الإدارة والاستعراض بشأن المقترحات للتقييمات المفردة في إطار العملية المنتظمة وغيرها من المسائل، حسب الاقتضاء؛

(هـ) تحديد ووضع الأساليب والنهج والمواصفات، والتوصية بها، لجمع البيانات وتحليلها ولتقييم البيئة البحرية؛

(و) اختيار خبراء لعضوية الفريق، رهنا بإقرار هيئة الإدارة والاستعراض لترشيحهم، ولعضوية أفرقة التقييم المفردة، في إطار العملية المنتظمة؛

(ز) تعزيز التواصل فيما بين عمليات التقييم البحرية وفرادى الخبراء.

٩٣ - ويجب أن يعكس تكوين الفريق التوازن الجغرافي والجنساني، وأن يكفل مزيجاً من الخبرة التخصصية ويشمل مشاركين من جميع المناطق من أجل مراعاة الظروف والخبرات الإقليمية المختلفة. ويجب النظر في إدراج جميع التخصصات الرئيسية في العلوم الطبيعية والاجتماعية، بما في ذلك السياسات والقانون والمعارف التقليدية.

٩٤ - وهناك خياران رئيسيان للقيام بمهام فريق الخبراء:

(أ) إيجاد فريق خبراء جديد، يضم ٢٠ عضواً مثلاً؛

(ب) استخدام فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، القائم حالياً والمؤلف من ٢٥ إلى ٣٠ عضواً، رهنا بأية تعديلات تلزم على ولاية الفريق المشترك وتشكيله وترتيباته المؤسسية.

٩٥ - ويمكن تلخيص الحجج المؤيدة والمعارضة لهذه البدائل على النحو التالي:

(أ) فريق خبراء جديد - سيستغرق فريق جديد بعض الوقت لإقامته وتنظيمه وتكوين سمعة له. ووجوده كهيئة خبيرة أخرى متخصصة في البيئة البحرية، يمكن أن يؤدي إلى منافسة على الموارد المالية الشحيحة مع فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية. ولكن الفريق الجديد سيصمم بحيث يلبى احتياجات العملية المنتظمة، بما في ذلك هدفها ونطاقها؛

(ب) فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية - فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية هو هيئة قائمة لها سمعة وطيدة من حيث مصداقيتها وجودة نواتجها، وما برحت تركز حتى الآن على العلوم الطبيعية. وسيتوجب توسيع نطاق الولاية لتشمل المهام المقترحة لفريق الخبراء. ولكن المصاعب الأهم والتي يجب النظر فيها هي هيكل الإدارة والتسلسل الإشرافي لفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية:

- ١' لا يتلاءم الهيكل الإداري للفريق^(١٥) بسهولة مع الهيكل المقترح لهيئة الإدارة والاستعراض، الذي يتوخى عضوية الدول وغيرها من المنظمات صاحبة المصلحة إضافة إلى وكالات حكومية دولية. ولكن، إذا أصبح فريق الخبراء يعمل مباشرة تحت إشراف الجمعية العامة عن طريق اجتماع مخصص قادر على تكريس وقت كاف لتحديد أهداف ونطاق التقييم المقترح والنظر في تقارير التقييم ونتائجه، حسبما ورد في الفقرة ٧٠ (ب) أعلاه، فيوجد بديل يتمثل في ترك المهام "الإدارية" الأكثر روتينية الواردة في الفقرة ٧٥ أعلاه للمجلس التنفيذي المشترك بين الوكالات القائم والتابع لفريق الخبراء المشترك، ويمكن أن يكون ذلك بعضوية موسعة تضم هيئات حكومية دولية؛
- ٢' يعمل فريق الخبراء المشترك حالياً تحت إشراف جميع المنظمات الراعية له. وسيكون من الضروري تحديد ترتيبات إضافية فيما يتعلق بالإشراف على الفريق المشترك بالنسبة لمهام العملية المنتظمة، وفقاً لإجراءات الإشراف المتفق عليها للعملية العادية.

توصيات بشأن فريق الخبراء

- ٩٦ - إجمالاً، يرى فريق الخبراء أن احتياجات العملية المنتظمة ستُخدم على نحو أفضل بإنشاء فريق خبراء جديد.
- ٩٧ - ولإنشاء فريق خبراء جديد، سيلزم وضع الإجراءات والملاحم العامة والمعايير لاختيار الخبراء، مثلما استخدم لاختيار فريق الخبراء المعني بتقييم التقييمات (انظر المرفق الثالث لتقرير تقييم التقييمات). ويمكن أن تقوم هيئة الإدارة والاستعراض بإجراء التعيينات لفترة خمس

(١٥) يشترك في رعاية فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية كل من المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية/اليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهو مفتوح لتقوم برعايته أي من منظمات الأمم المتحدة أو وكالاتها أو صناديقها أو برنامجها، ويعين كل منها أميناً تقنياً. ويشكل الأمناء التقنيون إلى جانب الأمين الإداري الذي ترشحه المنظمة البحرية الدولية، المجلس التنفيذي، الذي يضع الميزانية وخطّة العمل ويختار رئيس ونائب رئيس فريق الخبراء المشترك. ويشكل المجلس التنفيذي إلى جانب الرئيس ونائب الرئيس للجنة التنفيذية، التي تختار وتعين أعضاء فريق الخبراء المشترك وترصد أنشطته وتقدم التقارير عنها. ويضطلع الأمين الإداري، الذي يعمل في مكتبه في المنظمة البحرية الدولية، بالإشراف على التنسيق العام وتقديم الدعم للجنة التنفيذية، وللفريق ذاته، ولأفرقة العاملة. ويقدم أعضاء فريق الخبراء المشترك في مجموعهم المشورة العلمية والتوجيه والإشراف عموماً، بما في ذلك استعراض التقارير والموافقة عليها قبل النشر. وتضطلع بإعداد التقارير أفرقة عاملة مخصصة، تتشكل من أعضاء فريق الخبراء المشترك ومجموعة خبراءه.

سنوات في أول الأمر (بافتراض اعتماد مقترح دورة أولية مدتها خمس سنوات). ويمكن أن يقوم فريق الخبراء باختيار الأعضاء عقب ذلك، رهنا بإقرار هيئة الإدارة والاستعراض لتعيينهم. وعقب الدورة الأولى، يجري تحديد جزئي دوري، بحيث تكون الفترات متداخلة، لكفالة مزيج من الاستمرارية والأفكار الجديدة. وكجزء من الترتيبات، لضمان التبدل، يجب أن يخدم أعضاء فريق الخبراء لفترات لا تتجاوز ثلاث إلى خمس سنوات، ويجب أن تقتصر العضوية على فترتين متتاليتين.

٩٨ - وأيا كان الخيار الذي يستقر الرأي عليه، فإن فريق الخبراء يشدد على أن جميع أعضاء فريق الخبراء المخصص للعملية المنتظمة - سواء كانوا خبراء من القطاع الخاص أو الحكومة والمؤسسات البحثية أو غيرها من الانتماءات - سيحتاجون إلى قدر كبير من الوقت المكرس لأعمال العملية المنتظمة.

الخيارات المتعلقة بمجموعة من الخبراء للعملية المنتظمة

٩٩ - إضافة إلى فريق الخبراء، من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى إنشاء مجموعة من الخبراء يُعين منها خبراء إضافيون، حسب الحاجة:

(أ) للتقييمات المفردة في إطار العملية المنتظمة حينما لا يكون لدى فريق الخبراء وقت كاف أو حينما تدعو الحاجة إلى مجالات إضافية من الخبرة؛

(ب) للعمل كمستعرضين أقران خارجيين لنواتج العملية المنتظمة (أي مستعرضون خارجيون ممن لم يشاركوا في وضع النواتج التي يستعرضونها)؛

(ج) كمورد لوضع وتنفيذ مبادرات بناء القدرات.

١٠٠ - ويمكن تحديد ثلاثة خيارات رئيسية لإنشاء هذه المجموعة:

(أ) يمكن لهيئة الإدارة والاستعراض أن تنشئ مجموعة محددة من الخبراء للعملية المنتظمة. ولتغطية الخبرات اللازمة فيما يخص المناطق والتخصصات وغير ذلك من المعايير، يجب أن تضم المجموعة عددا كبيرا من الخبراء. واستجابة لدعوة دورية مفتوحة لترشيح الخبراء، ستقبل الترشيحات من كافة مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات العلمية الدولية والمنظمات غير الحكومية والرابطات الصناعية والمهنية وأصحاب المعارف التقليدية وأعضاء فريق الخبراء. ويجب أن تستند الاختيارات إلى توصيفات ومعايير اختيار متفق عليها، كما هو الحال فيما يخص فريق الخبراء. وستستعرض الأمانة الترشيحات، بناء على التوصيفات والمعايير، وتقدم قائمة بالمرشحين إلى فريق الخبراء لينظر فيها. ويحيل فريق الخبراء اختياره إلى هيئة الإدارة

والاستعراض للموافقة النهائية عليه. ولكفالة التبديل، ستظل الترشيحات للمجموعة سارية لعدد محدد من السنوات؛

١' المزايا - سيساعد ذلك على كفالة مصدر للخبرات الإضافية للفريق حسب الحاجة. كما سيستعان بمن يعيّنون في المجموعة في أعمال العملية المنتظمة، وبذلك سيصبحون سفراء لها إلى حد ما؛

٢' العيوب - ستدعو الحاجة إلى تخصيص الموارد باستمرار من أجل المحافظة على المجموعة، وقد ينجم عن ذلك تعيين بعض الخبراء الذين قد لا تدعو الحاجة إلى خبراتهم أبدا. كما سيكون هناك احتمال مستمر ألا تضم المجموعة التي أنشئت نوعية الخبراء اللازمين لغرض محدد بعينه؛

(ب) يجري تعيين الخبراء على أساس كل حالة على حدة. حينما يتقرر احتياج معين، تدعو الأمانة الحكومات والمنظمات المعنية صاحبة المصلحة إلى اقتراح خبراء يجري عقب ذلك استعراضهم بذات الطريقة الواردة في البند (أ)، لكي تتخذ هيئة الإدارة والاستعراض قرارا في هذا الشأن (أو ربما يقوم بذلك الرئيسان المشاركان لفريق الخبراء، متصرفين بموجب الصلاحيات المخولة لهما)؛

١' المزايا - سيخفض ذلك الأعمال الأولية بقدر كبير - فكل ما ستدعو الحاجة إليه هو قائمة المنظمات التي ستدعى لاقتراح الخبراء (إضافة إلى أعضاء فريق الخبراء). كما سيزيد ذلك من احتمال أن يكون الأفراد المقترحون متمتعين بالخبرات اللازمة لتقييم معين. وإضافة إلى ذلك، يمكن للمجموعات التي لها اهتمامات تخصصية أن تكون واثقة في أن الفرصة ستتاح لها لاقتراح خبراء للمسائل التي تهمها؛

٢' العيوب - من الممكن أن تسفر عملية الترشيح والاختيار عن تأخير نشاط معين تدعو الحاجة فيه إلى خبراء إضافيين، ولكن بالنسبة إلى معظم التقييمات، فإن الوقت الفاصل بين الاتفاق على موضوع ووضع اختصاصات أكثر تفصيلا، وتأمين التمويل والشروع في العمل سيكون كافيا لطلب المقترحات واستعراضها بشأن الخبراء ذوي الصلة والاتفاق على قائمة؛

(ج) يمكن أن يُعيّن الخبراء من القوائم المناسبة الموجودة. على سبيل المثال، يحتفظ فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية بمجموعة من الخبراء لتوفير الإسهامات في أفرقة العاملة. وتوجد قوائم خبراء مماثلة للمشاريع المتعلقة بالبحار

مثل التفاعلات بين البر والبحر في المنطقة الساحلية الذي يشترك في رعايته البرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي والبرنامج الدولي للأبعاد الإنسانية للتغير البيئي العالمي. ويمكن للأمانة أن تحدد قائمة من المرشحين من تلك القوائم الموجودة ليقوم الفريق باستعراضها وتوافق عليها هيئة الإدارة والاستعراض (أو ربما يقوم بذلك الرئيسان المشاركان للفريق).

١' - المزايا - سُمِّكَن ذلك العملية المنتظمة من تجنب تكرار عمل هيئات الخبراء الأخرى في وضع قوائم للخبراء، وسيكفل استجابة سريعة بقدر معقول لتلبية الاحتياجات المحددة؛

٢' - العيوب - سيظل هناك احتمال عدم تلبية بعض الاحتياجات من القوائم التي وضعها آخرون، حيث أن تلك القوائم تستند إلى ولايات واحتياجات المنظمات المشاركة في وضعها.

١٠١ - وستشمل عملية ترشيح تكميلية يمكن النظر فيها في إطار كل من الخيارات الثلاثة ترشيحا ذاتيا من قبل الخبراء الذين يرغبون في المشاركة في التقييمات التي تضطلع بها العملية المنتظمة. وسيخضعون لنفس المعايير وعملية الاختيار التي يخضع لها الخبراء الآخرون. فعلى سبيل المثال، يوفر المجلس الدولي لاستكشاف البحار وفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية فعلا إمكانية الترشح الذاتي للخبراء.

التوصيات المتعلقة بمجموعة الخبراء

١٠٢ - يرى فريق الخبراء أن الخيار الأول هو الخيار الواعد، ولكنه يحتاج لاستكمال كماله كان ذلك ضروريا بتعيينات على أساس كل حالة على حدة، كما في الخيار الثاني. ويتعين إتاحة إمكانية الترشح الذاتي من جانب الخبراء

خيارات بشأن دعم العملية المنتظمة بخدمات الأمانة

١٠٣ - تحتاج هيئة الإدارة والاستعراض وفريق الخبراء إلى دعم قوي بخدمات الأمانة وحدد فريق الخبراء تسع وظائف رئيسية للأمانة هي:

(أ) توفير الدعم لعمل هيئة الإدارة والاستعراض وفريق الخبراء لتنظيم الاجتماعات وتوفير الدعم الإداري والموضوعي لاجتماعاتهما وللأعمال الأخرى^(١٦)؛

(١٦) على سبيل المثال، التفاوض من بُعد والمكاتب الافتراضية القائمة على الإنترنت.

(ب) تحديد المعلومات والحصول عليها وتنسيقها وإدارتها (ولا سيما المعلومات المشتركة مع العمليات الأخرى) لكي ينظر فيها فريق الخبراء وإنشاء نظام لإدارة البيانات والأدوات والموارد والوثائق لدعم عمل الخبراء؛

(ج) تنظيم وتنسيق عملية استعراض الأقران لنواتج العملية المنتظمة؛

(د) إعداد تقرير سنوي لتقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وفقا لولاية العملية المنتظمة وإلى مختلف هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى التي ترعى أعضاء هيئة الإدارة والاستعراض؛

(هـ) إنشاء وإدامة التفاعلات مع عمليات التقييم الإقليمية والعالمية القائمة وشبكات الخبراء والشركاء الآخرين؛

(و) تنظيم وتنسيق الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية ذات الصلة بالعملية المنتظمة، بما في ذلك الأعمال التحليلية وإصدار التقارير والنواتج الأخرى؛

(ز) العمل كجهة اتصال لتعزيز وتيسير بناء القدرات التي تدعم أهداف العملية المنتظمة؛

(ح) وضع برنامج العملية المنتظمة وميزانيتها وإدارة الصناديق والصناديق الاستثمارية ذات الصلة وتقديم تقارير عنها؛

(ط) المساعدة في تعبئة الموارد المالية لدعم العملية المنتظمة، بالإضافة إلى الموارد المقدمة من الحكومات على النحو المتوخى في الفقرة ١١٤ أدناه.

١٠٤ - وبالرغم من توفر الخيار النظري لإنشاء أمانة مستقلة، فإن فريق الخبراء يرى أن العملية المنتظمة يمكن أن تستفيد استفادة كبيرة إذا استوعبت داخل هيكل الأمم المتحدة ضمن هيئة أو هياكل تتمتع بالخبرة في إدارة عملية علمية وتتوفر لها صلات مع أوساط الخبراء وأصحاب المصلحة المعنيين، فضلا عن الاختصاص للدخول في اتفاقات مع الشركاء المحتملين والمؤسسات المتعاونة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تتحقق فعالية أكبر من حيث التكاليف إذا اعتمدت الأمانة على المرافق والخدمات القائمة واستفادت من استمرارية واستدامة الهيئة أو الهيئات القائمة.

١٠٥ - وبناء على هذه المعلومات، تم عرض الخيارات الثلاثة التالية ولكن يمكن توخي الجمع بينها بطرائق مختلفة:

(أ) استضافة الأمانة داخل منظمة حكومية دولية وحيدة؛

(ب) إنشاء أمانة مشتركة بين الوكالات يكون مقرها في منظمة حكومية دولية واحدة؛

(ج) توزيع الأمانة بين عدد من المنظمات الحكومية الدولية^(١٧).

١٠٦ - ويمكن تلخيص الحجج المؤيدة والمعارضة لهذه البدائل كما يلي: تتوفر في الخيار الأول ميزة التركيز الوحيد على جانب المسؤولية والمساءلة، ولكنه لا يُشرك المنظمات الدولية الأخرى مباشرة وربما يضعف الشعور بالملكية من جانب الهيئات الحكومية الدولية الأخرى المرتبطة بالعملية المنتظمة. أما الخياران الثاني والثالث، فتتوفر فيهما ميزة الاستفادة من المهارات والمزايا النسبية لدى مختلف المنظمات واكتساب دعم مؤسسي أكبر، فضلاً عن الملكية. ويركز الخيار (ب) الخبرة والدعم في موقع وحيد ويرجح أن يشجع التنسيق والتعاون بين الوكالات. ومثل هذا التنسيق والتعاون قد يصعب تحقيقهما في إطار الخيار (ج). وفي الوقت ذاته، ربما يقلل الخيار (ب) من تفاعل موظفي الأمانة مع وكالتهم الأم، حسب الموقع المختار.

التوصيات المتعلقة بأمانة العملية المنتظمة

١٠٧ - إجمالاً، يرى فريق الخبراء أن هناك ميزة في إنشاء أمانة مشتركة بين الوكالات. يكون مقرها في إحدى المنظمات الحكومية الدولية. وسيكون من المهم تحديد الوظائف المحددة لكل وكالة والحد من احتمال الازدواجية أو الالتباس بشأن أدوار كل منها، فعلى سبيل المثال، الوظائف المحددة لإدارة شؤون المحيطات وقانون البحار المسؤولة عن تقديم الخدمات الفنية للعملية الاستشارية غير الرسمية والاجتماعات المخصصة التي تنشئها الجمعية العامة.

جهات الاتصال لتعزيز التفاعل والتعاون مع العملية المنتظمة

١٠٨ - تؤكد الفقرات ٥٢ إلى ٥٦ أعلاه أهمية التواصل فيما بين المشتركين في عملية التقييم. ولكن قبل أن يتواصل أعضاء شبكة ما، فإنهم يحتاجون لمعرفة الأعضاء الآخرين في الشبكة وكيفية الاتصال بهم. وسيكون من المهم بصفة خاصة توفير ربط شبكي فعال فيما بين:

(أ) أعضاء هيئة إدارة واستعراض العملية المنتظمة وفريق الخبراء والأمانة؛

(١٧) على سبيل المثال تستضيف المنظمة البحرية الدولية أمانة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وتوفر المنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للأمين التنفيذي ونائب الأمين التنفيذي لهذا الفريق.

- (ب) المنظمات الحكومية الدولية العالمية وسائر المنظمات العالمية المعنية؛
- (ج) منظمات البحار الإقليمية وهيئات مصائد الأسماك الإقليمية وهيئات الإقليمية للعلوم البحرية والمنظمات الإقليمية الأخرى ذات الصلة؛
- (د) الهيئات الوطنية العاملة في مجال رصد الموارد البحرية وتقييمها والبحوث البحرية؛

(هـ) عناصر المجتمع المدني والقطاع الخاص المهتمة بحالة المحيطات.

١٠٩ - وسيتعين على الحكومات والوكالات عند تنفيذ العملية المنتظمة تحديد جهات اتصال داخل هيئاتها لتعمل كجهات نظيرة للمنظمات الأعضاء الأخرى في هذه الشبكة المقترحة. وبالطريقة ذاتها، من الضروري أن تقبل المنظمات العالمية والدولية الإقليمية على مستوى مجالس الإدارة أو على مستوى الأمانات، حسب الاقتضاء، التزاماً بإنشاء جهات للاتصال. وبالمثل، على عناصر المجتمع المدني والقطاع الخاص التي ترغب في الاشتراك تعيين جهات للاتصال.

١١٠ - ويتعين أن تكون جهات الاتصال أكثر من مجرد متلقية للمعلومات، وعليها أن تتفاعل في ثلاثة اتجاهات تكميلية هي: أولاً، يجب أن يتوفر لها المركز والموارد الكافية في منظماتها (وبالنسبة للهيئات الوطنية لدى جميع الهيئات الوطنية ذات الصلة) لكي تكون قادرة على التنسيق مع الأقسام الأخرى ذات الصلة في منظماتها أو مع الحكومة الوطنية والاتصال بها والتفاعل معها حتى تستطيع أن ترد بشكل كامل على الاستفسارات والطلبات الواردة من العناصر الأخرى في الشبكة والتعامل معها بفعالية. ثانياً، عليها الاتصال مع الوحدات المركزية في العملية المنتظمة. وثالثاً، عليها الاتصال داخل منطقتها مع الهيئات الإقليمية والمنظمات الوطنية، وهذه الاتصالات المتعددة الاتجاهات ضرورية لتقديم الدعم التام للتقييمات المتكاملة.

التوصيات المتعلقة بجهات الاتصال

١١١ - يوصي فريق الخبراء بأن تقوم الحكومات والمنظمات ذات الصلة بتحديد جهات اتصال للعملية المنتظمة وتزويدها بالمركز المناسب والموارد الكافية للتعامل بفعالية مع العملية ومع العناصر ذات الصلة في منظماتها ومع المنظمات الأخرى داخل منطقتها من أجل تحسين تقييم الموارد البحرية.

دال - الخيارات المتعلقة بتمويل العملية المنتظمة

١١٢ - المسألة الأولى في معالجة خيارات التمويل هي دراسة النفقات الرئيسية التي ستكون ضرورية لتغطيتها ويتضمن التذييل الثالث أدناه المعنون "تنفيذ الدورة الأولى من العملية المنتظمة: الإجراءات وبيان التكاليف" استعراضاً عاماً للآثار المحتمل أن تترتب من حيث التكلفة على خدمات الخبراء والإدارة وخدمات الدعم التي نوقشت في هذا التقرير.

١١٣ - وسوف تكون الطريقة التي سيتم بها توفير الموارد للعملية المنتظمة متوقعة بدرجة كبيرة على القرارات المتخذة بشأن الترتيبات المؤسسية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت وكالة وحيدة ستستضيف الأمانة، فسوف تختلف الاحتياجات بدرجة كبيرة عن الاحتياجات التي ستلزم لو كانت وظيفة الأمانة ستوزع على عدة وكالات.

١١٤ - وبدلاً من استباق هذه القرارات ومحاولة استنباط آلية مالية وحيدة، حصر فريق الخبراء العوامل التي يتعين أن تحدد شكل الآلية. فالآلية ينبغي أن:

(أ) تعترف بأن إنشاء العملية المنتظمة سوف يحتاج لتوفير موارد من قبل الدول الأعضاء عن طريق الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة و/أو المنظمات الحكومية الدولية العالمية الأخرى؛

(ب) تكفل أن يكون للأمم المتحدة وكل واحدة من المنظمات الحكومية الدولية العالمية المشاركة، وبصرف النظر عن الطريقة التي يتم بها توفير الموارد، شعور بملكية العملية المنتظمة ككل؛

(ج) توفير التمويل لكل واحدة من دورات العملية المنتظمة في أبكر وقت ممكن من تلك الدورة، حتى تتوفر قاعدة مستقرة للعمليات؛

(د) كفالة ميزانية واضحة للعملية المنتظمة (إما كميزانية مستقلة أو كجزء محدد من ميزانية أكبر) مما يوضح التوازن بين الاحتياجات المتفق عليها والموارد المقدمة لتلبية تلك الاحتياجات؛

(هـ) توفير تركيز محوري واضح على الإدارة والمساءلة حتى تستطيع الحكومات وسائر الجهات صاحبة المصلحة رصد الجوانب المالية للعملية المنتظمة بسهولة.

١١٥ - وسوف يتراوح متوسط الاحتياجات العامة المباشرة من الموارد في الدورة الخامسة الأولى من العملية المنتظمة استناداً إلى مؤشرات التكلفة العامة الواردة في التذييل

بين ٤ ملايين و ٥,٦ مليون دولار في السنة، أي ما بين ٢٠ مليون و ٢٨ مليون دولار للدورة الكاملة. ويتعين حساب أي تكاليف إضافية لبناء القدرات في ضوء تقييم للاحتياجات ولما يمكن أن تقدمه المنظمات النشطة بالفعل في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هنالك تكاليف تتكبدها الدول التي تقدم الدعم المباشر للمشاركين في منتدى الأمم المتحدة وهيئة الإدارة والاستعراض و/أو فريق الخبراء.

سابعاً - موجز التوصيات

١١٦ - يوصي فريق الخبراء بما يلي كإطار للعملية المنتظمة:

(أ) الهدف الوارد في الفقرة ٤٣ أعلاه؛

(ب) النطاق الوارد في الفقرة ٤٤ أعلاه؛

(ج) المبادئ الثمانية المبينة في الفقرة ٣٩ أعلاه (التي تم توضيحها في الفقرات ٤-٤ إلى ١٢-٤ من تقرير تقييم التقييمات) كأساس لتوجيه إنشاء وتشغيل العملية المنتظمة، على أن تتجلى في الممارسات التي توضع للعملية المنتظمة والتي تطبقها العملية، وفي ترتيباتها المؤسسية؛

(د) أفضل الممارسات لكل واحدة من سمات التصميم الرئيسية الإحدى عشرة المحددة في الفقرة ٤٠ أعلاه (وتم توضيحها في الفقرات ٤-١٣ إلى ٤-٨٢ من تقييم التقييمات لتوجيه وضع العملية المنتظمة وتنفيذها).

١١٧ - ويوصي فريق الخبراء بتنفيذ الدورة الأولى من العملية المنتظمة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤ وبأن تنجز الدورة الأولى ما يلي:

(أ) نواتج تحضيرية داعمة لتحسين تقييم الموارد البحرية ودعم هدف العملية المنتظمة أثناء الجزء الأول من الدورة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢ مما يعزز القدرة ويحسن من المعارف وطرق التحليل وتوجيه عمليات التقييم الحالية والبناء عليها ويمكن من الربط بينها وإقامة اتصالات فعالة معها وفيما بينها؛

(ب) الصيغة الأولى من تقييم متكامل للمحيطات وتحديد خط أساس للتقييمات العالمية في المستقبل في الجزء الأخير من الدورة، من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤ الذي يمكن أن يشمل تقييماً مواضيعياً لجانب رئيسي من جوانب المحيطات العالمية شامل لعدة قطاعات مثل الأمن الغذائي.

١١٨ - ويوصي فريق الخبراء بالترتيبات المؤسسية التالية للعملية المنتظمة:

(أ) أن تحدد الجمعية العامة الأمم المتحدة منتدى عالميا تحت رعايتها، إما أن عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار أو اجتماعا مخصصا كفريق عامل جامع أو حلقة عمل دولية من أجل:

١' تحديد هدف ونطاق كل تقييم فردي تجريه العملية المنتظمة والأسئلة الرئيسية التي ينبغي الرد عليها والجماهير المستهدفة الأساسية لضمان أهمية التقييمات بالنسبة لصانعي القرار؛

٢' دراسة نتائج التقييمات من أجل استخلاص آثارها لكي تبحثها هيئات صنع القرار ذات الصلة؛

٣' تقييم العملية المنتظمة ونواتجها بشكل دوري؛

(ب) إنشاء هيئة إدارة واستعراض للعملية المنتظمة تتكون من:

١' ١٨ إلى ٣٦ عضوا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛

٢' ١٣ عضوا من الهيئات الحكومية الدولية وعضو من كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية/ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمة البحرية الدولية والسلطة الدولية لقاع البحار وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، والوكالة الدولية للطاقة الذرية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية؛

٣' خمسة أعضاء إضافيين من أصحاب المصلحة ذوي الخبرة بعمل العملية المنتظمة تعينهم الدول الأعضاء في هيئة الإدارة والاستعراض بناء على توصيات من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة واللجنة العلمية المعنية ببحوث المحيطات التابعة للمجلس الدولي للعلم والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية والمجلس الدولي للمحيطات أو الرابطة التجارية والصناعية القطاعية الكثيرة وهيئة أو هيئات تمثل الشعوب الأصلية؛

(ج) إنشاء فريق خبراء جديد يضم نحو ٢٠ عضوا على أساس معايير وإجراءات

متفق عليها لتنظيم وإجراء تقييمات العملية المنتظمة؛

(د) تشكيل مجموعة خبراء للعملية المنتظمة استنادا إلى معايير وإجراءات متفق عليها تُستكمل كلما ما لزم الأمر بتعيينات على أساس كل حالة على حدة من المرشحين الذين تقدمهم الحكومات والمنظمات الأخرى صاحبة المصلحة وتتيح فرص الترشح الذاتي من جانب الخبراء؛

(هـ) إنشاء أمانة مشتركة بين الوكالات للعملية المنتظمة يكون مقرها في إحدى المنظمات الحكومية الدولية؛

(و) يتعين أن تقوم الحكومات والمنظمات ذات الصلة بتعيين جهات اتصال للعملية المنتظمة وتزويدها بالمركز المناسب والموارد الكافية للتعامل بفعالية مع العملية المنتظمة والعناصر ذات الصلة داخل منظماتها ومع المنظمات العالمية والإقليمية الأخرى، ولا سيما داخل منطقتها.

التذييل الثالث

تنفيذ الدورة الأولى من العملية المنتظمة: الإجراءات وبيان التكاليف

١ - أُعد هذا التذييل لتوفير نظرة مركزة على مستويات التكلفة المتكبدة في حالة إعداد العملية المنتظمة وفقا للخطوط العامة المبينة في هذا التقرير. وليس بالمستطاع أن يكون التذييل دقيقا، حيث إن هناك كثيرا من الخيارات التي نوقشت في التقرير، ولن يتسنى وصف الآثار المالية الناشئة عنها جميعا.

٢ - لذا فإن التذييل يبين، عموما، نمطا واحدا من الإجراءات التي يمكن اتخاذها تنفيذا للدورة الأولى من العملية المنتظمة في الأعوام من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤، حسبما جرى تبيانه في الفقرات ٥٧ إلى ٦١ أعلاه. وهناك أنماط كثيرة أخرى يمكن اتباعها. وليس ذلك اقتراحا مفصلا، كما أن أرقام التكلفة المذكورة ليست تقديرات، ولكنها مجرد دلالات عامة عن المقدار الذي قد تظهر الحاجة إليه. لذا فإن هذه المادة ينبغي اعتبارها مجموعة من النقاط بحاجة إلى معاودة النظر فيها.

٣ - بيد أن النقطة التي ينبغي التشديد عليها هي الوسيلة التي يتسنى بها للعملية المنتظمة إضافة قيمة كبيرة إلى النفقات التي يجري بالفعل إنفاقها في رصد وتقييم المحيطات والبحار.

٤ - إن تقديرات النفقات السنوية الراهنة التي أعدتها الحكومات عن الترتيبات الراهنة (على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي) اللازمة لرصد وتقييم حالة البيئة البحرية^(أ) تبلغ تقريبا العشرات من بلايين الدولارات^(ب) وإضافة إلى ذلك قد يكون هناك على الأقل

(أ) يشمل ذلك مصائد الأسماك، والنقل البحري، وتربية الأحياء المائية، ومنشآت النفط والغاز البحرية، وغير ذلك من أنشطة قاع البحار (من قبيل استخراج الرمال والحصى) ومصادر التلوث الأرضية، والسياحة، وإلقاء النفايات، والأنواع الدخيلة، والحطام البحري، وتقييم الموئل (من قبيل الشعاب المرجانية)، والتنوع الإحيائي، وآثار تغير المناخ.

(ب) ذكرت بعض التقارير أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق ٦٠٠ مليون دولار سنويا على علم المحيطات (لجنة الولايات المتحدة (٢٠٠٤). وفي مجال مصائد الأسماك وحده، أنفقت الهيئة الأسترالية لإدارة مصائد الأسماك ما يزيد على ٥ ملايين دولار أسترالي على البحوث وإعداد البيانات في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (الهيئة الأسترالية لإدارة مصائد الأسماك (٢٠٠٧). وذكرت تقارير أن أيرلندا أنفقت ١٣,٣ مليون دولار عام ١٩٩٨ على البحوث وعمليات التطوير والترويج اللازمة للأنشطة والتعاون على الصعيد الدولي، والمشورة في مجال السياسات، وجمع البيانات وتحليلها؛ وأنفقت نيوزيلندا ١٤ مليون دولار في الفترة ١٩٩٨/١٩٩٧ على المشورة في مجال سياسات مصائد الأسماك، وتقييم الأرصد السمكية وإجراء البحوث بشأنها وتطويرها؛ وأنفقت النرويج ٢٨,١ مليون دولار عام ١٩٩٨ على بحوث مصائد الأسماك (باسكو وآخرون، ٢٠٠٢).

قدر مماثل من النفقات التي تتكبدها المنظمات التجارية (سواء لأغراضها الذاتية أو نتيجة للمتطلبات الحكومية) والمنظمات الطوعية.

٥ - وتوفر العملية المنتظمة فرصة، مقابل قدر آخر متواضع جدا من الاستثمار، تتيح تحقيق عائد أفضل كثيرا مقابل تلك النفقات الكبيرة في ثلاثة جوانب:

(أ) منح صانعي القرارات صورة عالمية أشمل عن الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمحيطات دعما لرسم السياسات مستقبلا؛

(ب) مساعدة منظمات أخرى، من خلال وضع جميع أعمال التقييم البحرية الأخرى داخل نطاق التقييمات البحرية المتكاملة على الصعيدين العالمي والإقليمي، على ربط أعمالها المتخصصة والإقليمية والقطاعية والمواضيعية بتقييم أكثر تكاملا، وبالأعمال المنفذة على النطاقات الجغرافية الأكبر أو الأصغر؛

(ج) مساعدة المنظمات العاملة بنشاط في الميدان، من خلال إعداد صورة أوضح عن أنشطة التقييم البحرية في أرجاء العالم، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، على تركيز أنشطتها، بشكل أدق، بما في ذلك بناء القدرات.

إعداد الترتيبات المؤسسية للعملية المنتظمة

٦ - هناك ستة عناصر مؤسسية مقترحة للعملية المنتظمة في هذا التقرير:

(أ) منتدى الأمم المتحدة (انظر الفقرات ٦٥-٧١).

ستكون هناك حاجة في نهاية الدورة الأولى إلى هذا المنتدى. الذي تقدم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من خلاله، مدخلات عن وضع تقييم له ودراسة نتائجه، وفي نهاية المطاف تقييم العملية ونواتجها (انظر الفقرتين ٤٧ (د) و ٦٧ (ج)). وإذا استقر الأمر على خيار العملية الاستشارية غير الرسمية فإن أي تكاليف إضافية من المحتمل أن تكون طفيفة. أما إذا استقر الأمر على الخيار الثاني، ستكون التكاليف بنفس مستوى تكاليف عقد اجتماع على مدار أسبوع واحد للفريق العامل الجامع المخصص التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي سينظر في هذا التقرير. وبوسع هذا المنتدى الاجتماع في نهاية كل دورة لإعداد المشورة بشأن نتائج تلك الدورة لعرضها على الجمعية العامة، مشفوعة باقتراحات بإدخال التعديلات اللازمة على النواتج المحققة من الدورة القادمة وخلال العملية المؤدية إليها. وتبلغ "حزمة" التكلفة اللازمة لاجتماع يستمر أسبوعا واحدا بالأمم المتحدة، بما في ذلك إعداد الوثائق والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية والأمن، حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ دولار.

(ب) هيئة الإدارة والاستعراض (انظر الفقرات ٧٢-٨٩)

ستكون الهيئة بحاجة إلى الاجتماع قريبا بعد أن تضع الجمعية العامة شكل عمليات العملية المنتظمة من أجل إعداد تفاصيل مقررات الجمعية العامة، ووضع الإجراءات، وغير ذلك من الترتيبات العملية، بما في ذلك الميزانية. من ثم سوف تحتاج الهيئة إلى الاجتماع سنويا، مع احتمال عقد اجتماعين في السنة الأخيرة من الدورة الأولى كي تتمكن من التعليق على نواتج فريق الخبراء. ومن المحتمل أن تكون التكاليف اللازمة لها بنفس مستوى تكاليف الفريق التوجيهي المخصص لتقييم التقييمات، ولكن من المحتمل زيادتها لإتاحة عضوية أكبر حجما. وقد بلغت تكاليف الفريق التوجيهي حوالي ٧٥ ٠٠٠ دولار لكل اجتماع، وباستعمال تقدير يبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لكل اجتماع لإتاحة عضوية أكبر، ستكون التكلفة الإجمالية للاجتماعات الستة في الدورة الأولى نحو ٦٠٠ ٠٠٠ دولار.

(ج) فريق الخبراء (انظر الفقرات ٩١-٩٨)

ستكون هناك حاجة إلى الانتهاء من تشكيل فريق الخبراء بمجرد موافقة هيئة الإدارة والاستعراض على تفاصيل ذلك الإجراء. وسيكون الفريق في حاجة إلى عقد اجتماعه الأول في غضون ستة أشهر أو نحو ذلك بعد اتخاذ الجمعية العامة لمقرراتها بشأن العملية المنتظمة. ورغم أن بالإمكان تنفيذ قدر كبير من الأعمال إلكترونيا - حسما تبين بالنسبة لأفرقة خبراء تقييم التقييمات - فإنه لا غنى عن عقد الاجتماعات وجها لوجه. وسوف يحتاج الفريق إلى الاجتماع مرتين سنويا على الأقل. وستكون التكاليف المتعلقة به أعلى كثيرا من تكاليف أفرقة خبراء تقييم التقييمات، حيث ستكون هناك حاجة إلى تقديم مزيد من الدعم إلى الأعضاء. وسوف يحتاج أعضاء الفريق إلى تكريس قدر كبير من وقت أعمالهم للعملية المنتظمة - ربما ما بين ٢٥ إلى ٣٠ في المائة. وفي بعض الحالات، قد يكون أرباب أعمالهم مستعدين كي يقدموا دعما لهم لدى أدائهم ذلك العمل. بيد أن العملية المنتظمة سيتعين عليها، في كثير من الحالات، تقديم دعم مباشر. وسوف يتكلف كل اجتماع من اجتماعات أفرقة خبراء تقييم التقييمات حوالي ١٠٠ ٠٠٠ دولار، دون رصد مبلغ كبير لدعم الخبراء. لذا فإن الفريق قد يتكلف على الأقل ٧٥٠ ٠٠٠ دولار سنويا. لذا فعلى مدار دورة خمس سنوات، تشير الدلائل إلى أن مستوى التكلفة سيتراوح بين ٣,٧٥ مليون دولار و ٤ ملايين دولار؛

(د) الأمانة (انظر الفقرات ١٠٣-١٠٧)

ستكون هناك حاجة إلى مكوّن أساسي مبدئي للأمانة فور اتخاذ الجمعية العامة لمقرراتها بشأن العملية المنتظمة، من أجل التحضير للاجتماع الأول الذي ستعقده هيئة الإدارة والاستعراض، وإعداد الترتيبات اللازمة لتعيين فريق الخبراء. ويمكن توفير ذلك المكون الأساسي المبدئي من خلال عمليات الاستعارة من المنظمات الدولية التي ستشارك في العملية المنتظمة، لحين إتمام عمليات الاستقدام والتعيين الدائمة. ويبدو أن من المحتمل أن الأمانة ستحتاج، على مدار الدورة الأولى من العملية المنتظمة، إلى وجود قوام قدره حوالي ٨ إلى ١٠ من الموظفين الفنيين وعدد مماثل من موظفي الدعم. وسوف تعتمد التكاليف إلى حد كبير على الهيكل التنظيمي النهائي المعتمد. بيد أنه لإعطاء مثال على ذلك فإن أمانة اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (التي لديها ٥ موظفين فنيين و ٧ موظفي دعم) تتكلف حوالي ١,٥ مليون دولار سنوياً، بما في ذلك المرتبات والإقامة، وتكنولوجيا المعلومات، والسفر، والترجمة التحريرية، والمصروفات العامة. لذا فإن تكاليف أمانة يبلغ حجمها ضعف ذلك الحجم من أجل العملية المنتظمة قد يرتفع إلى مستوى ٣ ملايين دولار سنوياً. وإجراء مقارنة أخرى، فإن التكاليف المعيارية للموظفين بمقر الأمم المتحدة اللازمة لـ ١٠ موظفين فنيين (بالرتبة ف-٣) و ١٠ من موظفي الدعم (برتبة الخدمات العامة - ٤) ستبلغ ١,٨٨ مليون دولار، وستكون هناك حاجة إلى إضافة تكاليف تشغيلية إليها. لذا فإن الدلائل تشير إلى أن مستوى التكاليف على مدار دورة خمس سنوات يتراوح ما بين ١٠ ملايين دولار و ١٥ مليون دولار. وستكون هناك حاجة إلى النظر بشكل منفصل في نشر تقرير رئيسي وما يتصل بذلك من أنشطة التوعية في كل دورة، وقد يتكلف ذلك (بما في ذلك الترجمة التحريرية إلى لغات عمل الأمم المتحدة) زهاء ٤٠٠ ٠٠٠ دولار.

(هـ) مشورة الخبراء الإضافية (انظر الفقرات ٩٩-١٠٢)

ستكون هناك حاجة إلى تنفيذ قدر كبير من العمل دعماً لحلقات العمل التي سيستعان بها في إعداد نواتج التقييم الأولية المشار إليها أدناه، وتوفير ما يلزم لتجميع المعارف الضرورية. وسوف تتولى الأمانة تنفيذ بعض الأعمال، ولكن بعضها منها سيتطلب مهارات متخصصة لا تتوافر لديها، منها القدرة على معالجة معلومات لا تتوافر إلا بلغات غير متاحة لديها. ومن المحتمل أن تبلغ التكاليف مستوى ١ ٥٠٠ دولار يومياً (بما في ذلك المكافآت، والسفر، وغير ذلك من المصروفات والنفقات العامة). وفي ضوء ما ذكر أدناه عن حلقات العمل، قد تكون هناك حاجة إلى زهاء ٤٠٠ يوم من أيام عمل الأفراد سنوياً، بالنظر إلى دلالات تشير إلى تكاليف تبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار سنوياً على الأقل. لذا فعلى مدار خمس سنوات، تشير الدلائل إلى أن مستوى التكلفة سيتراوح ما بين ٣ ملايين دولار و ٣,٥ مليون دولار؛

(و) جهات الاتصال (انظر الفقرات ١٠٨-١٢١)

لن تترتب على جهات الاتصال، فيما يبدو، أي تكلفة بالنسبة للعملية المنتظمة نفسها، رغم أنها ستتطلب موارد في المنظمات التي ستنشئها. وستكون هناك حاجة إلى أن يتضمن العمل الذي تقوم به الأمانة ترتيبات ترمي إلى إبقاء جهات الاتصال على علم بما يجري.

البنات الأساسية للعملية المنتظمة

٧ - سوف تكون هناك حاجة إلى وجود أربع لبنات أساسية مستمرة للعملية المنتظمة (انظر الفقرات ٥٠-٥٦). وسوف تتولى الأمانة أساسا الأعمال المتعلقة بثلاث من البنات (بناء القدرات - تحديد الاحتياجات، وتيسير عمل الترتيبات مع الشركاء؛ والربط الشبكي؛ والاتصالات). لذا سيجري تغطية نفقات تلك الأعمال في إطار الفقرة ٦ (د) أعلاه. وسوف يتولى فريق الخبراء أساسا تنفيذ الأعمال المتعلقة باللينة الرابعة (تحسين طرائق التحليل)، مع توفير خبرة تكميلية، حسب مدى الحاجة إليها. لذا سيجري تغطية تلك الأعمال في إطار الفقرة ٦ (ج) أعلاه، مع احتمال وجود تكاليف إضافية من أجل عدد آخر من الخبراء في إطار الفقرة ٦ (هـ). وقد تظهر احتياجات أخرى في سياق إعداد نواتج التقييم. فعلى سبيل المثال، من الواضح أنه ستكون ثمة حاجة إلى نفقات إضافية من أجل بناء القدرات، ولكن ليس بالوسع تقدير ذلك إلا بعد الانتهاء من تقييم ما يمكن أن تقدمه المنظمات التي تعمل فعلا في هذا الميدان. لذا يتعذر عموما تبيان التكاليف الأخرى التي قد تحتاجها الأنشطة الأربعة، رغم احتمال أن تكون هناك حاجة إلى نفقات إضافية.

٨ - وهناك عنصر واحد من الواضح أنه سيتطلب بعض النفقات الإضافية، التي يمكن الآن تقديرها. ذلك العنصر هو الحاجة إلى بوابة حاسوبية توفر لجميع المهتمين بالأمر إمكانية الوصول بسرعة إلى نواتج التقييم التي تم إعدادها، أو التي سيجري إعدادها مستقبلا، من خلال عمليات التقييم القائمة. وقد أعد المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قاعدة بيانات عن ذلك التقييم، خُزّن فيها الكثير من تفاصيل عمل أفرقة خبراء تقييم التقييمات (حسب الفصل في الإطار ٣-١ من تقرير تقييم التقييمات). وهي تمثل دليلا لا غنى عنه لما هو متاح. ويمكن تطويرها لتصبح بوابة حاسوبية توصل إلى المواد أينما تُخزّن حاليا. وسوف يبلغ تكلفة مجرد تعهد قاعدة البيانات المذكورة ٥٠ ٠٠٠ دولار سنويا. وقد يؤدي تحسينها كي تصبح بوابة حاسوبية، ومن ثمة تعهدها، إلى زيادة التكلفة إلى حوالي ١٠٠ ٠٠٠ دولار سنويا. لذا فإن نطاق التكاليف على مدار خمس سنوات يتراوح بين ٢٥٠ ٠٠٠ دولار و ٥٠٠ ٠٠٠ دولار.

نواتج التقييم الأولية اللازمة للدورة الأولى للعملية المنتظمة

٩ - في السنوات الأولى من الدورة الأولى للعملية المنتظمة، يتعين وضع الاستراتيجية والجدول الزمني لإنجاز التقييم المتكامل في الجزء التالي من الدورة (انظر الفقرة ٥٩). وبالمثل، يتعين قبل نهاية الدورة الأولى، الاتفاق على ترتيبات للتقييم النهائي للعملية التي أنتجت التقييم وللتقييم ذاته.

١٠ - وإضافة إلى ذلك، تشمل نواتج التقييم الأولية اللازمة في السنوات الأولى من الدورة الأولى (انظر الفقرة ٦٠) ما يلي:

(أ) مجموعة من المسائل والقضايا المشتركة التي يتعين معالجتها (بدرجات مختلفة من التفصيل) في جميع المناطق؛

(ب) أساليب متفق عليها لتقييم مجموعات البيانات في ميادين علمية مختلفة؛

(ج) نهج متفق عليه لتقييم المخاطر التي يتم تحديدها؛

(د) إطار مشترك ومبادئ توجيهية مشتركة لجمع البيانات؛

(هـ) نهج متفق عليه لدمج البيانات والمعلومات والنتائج التحليلية عبر القطاعات، والعناصر الإيكولوجية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية؛

(و) أساليب لتجهيز البيانات المتاحة رقمياً، بما في ذلك منهجيات ضمان الجودة، ووضع النماذج والبيانات الفوقية التي ينبغي جمعها في نهاية المطاف.

١١ - وتستتبع نواتج التقييم الأولية الستة هذه التعاون مع عدد من عمليات التقييم القائمة على الصعيدين العالمي والإقليمي كليهما. ومن السبل الفعالة لتحقيق هذا التعاون الترتيب لثلاث أو أربع حلقات عمل بشأن واحد أو أكثر من هذه المواضيع في مناطق مختلفة من العالم، لتكون فرصة يلتقي خلالها الخبراء المشتغلون بعمليات التقييم في مناطق عدة. وعلى سبيل المثال، يمكن توخي حلقة عمل تُعقد للنظر في عمليات المسح الأولية وإعدادها وطرح أفكار بشأن العناصر المشار إليها في الفقرة ١٠ أعلاه بالنسبة لمناطق المحيط الأطلسي والبحر الكاريبي أو لمناطق المحيط الهندي. وسوف تدعو الحاجة أيضاً إلى عقد حلقات عمل على الصعيد العالمي للأخذ بنتائج حلقات العمل الإقليمية.

١٢ - وسوف تتطلب كل واحدة من حلقات العمل هذه عقد اجتماع أولي تليه فترة تُجرى خلالها اتصالات أخرى بين الأعضاء، واجتماع ختامي للاتفاق على المدخلات النهائية التي تقدم إلى حلقة عمل عالمية أو تُرسل مباشرة إلى فريق الخبراء. وهذا يعني

عقد ١٠ إلى ١٥ حلقة عمل (بالنظر إلى أن حلقة العمل الواحدة يمكن أن تنظر في أكثر من ناتج تقييم واحد). ويمكن أن تبلغ تكلفة كل واحدة من هذه الحلقات زهاء ١٥٠.٠٠٠ دولار إلى ٢٠٠.٠٠٠ دولار (بما في ذلك تكاليف الدعم الذي يقدم للمشاركين من البلدان النامية).

١٣ - وبالتالي، قد تدعو الحاجة خلال الدورة الأولى من العملية المنتظمة إلى رصد اعتمادات لنفقات تتراوح بين ١,٥ مليون دولار و ٣ ملايين دولار لإعداد النواتج المبينة في الفقرة ١٠.

التقييم

١٤ - ختاماً، يجب إتاحة إمكانية تقييم للدورة الأولى من العملية المنتظمة، من حيث النواتج والعملية (انظر الفقرتين ٤٧ (د) و ٦٧ (ج)) وسوف يتطلب هذا تشكيل فريق لإجراء استعراض منتصف المدة فضلاً عن فريق للاستعراض الكامل في نهاية الدورة التي تمتد خمس سنوات. وسيضم كلاهما أعضاء داخليين من بين الخبراء والمستخدمين المشاركين في التقييم وأعضاء خارجيين لم يشاركوا في العملية المنتظمة بأي شكل من الأشكال. ويمكن أن يقوم باستعراض منتصف المدة شخصان أو ثلاثة أما الاستعراض الكامل الذي يلي الدورة فسيقوم به فريق من ستة أعضاء، ثلاثة داخليون (خبيران ومستخدم واحد) وثلاثة خارجيون (مستخدم واحد). وقد أدرجت تكاليف الخبراء الداخليين ضمن تكاليف الخبراء المبينة في الفقرتين ٦ (ج) و ٦ (هـ)، أما تكاليف الخبراء الأربعة الآخرين (المستخدمان وعضوا الفريق الخارجيان) فسوف يتعين تمويلها. وتصل تكلفة استعراض منتصف المدة والاستعراض النهائي إلى ٣٠٠.٠٠٠ دولار (استناداً للتكاليف المتصلة بمجموعة الخبراء). ويشمل هذا المبلغ تكلفة واحد من المستعرضين الخارجيين الذي سوف يُنتظر منه أن يقوم برصد التطورات طيلة فترة التقييم إلى جانب عمله مع الفريق.

الاحتياجات العامة من الموارد

١٥ - سوف يتراوح متوسط الاحتياجات العامة المباشرة من الموارد في الدورة الخامسة الأولى، استناداً إلى مؤشرات التكلفة العامة هذه، بين ٤ ملايين و ٥,٦ ملايين دولار في السنة، أي ما بين ٢٠ مليون و ٢٨ مليون دولار للدورة الكاملة. ويتعين حساب أي تكاليف إضافية لبناء القدرات في ضوء تقييم للاحتياجات ولما يمكن أن تقدمه المنظمات النشطة بالفعل في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك تكاليف تتكبدها الدول التي تقدم الدعم المباشر للمشاركين في منتدى الأمم المتحدة وهيئة الإدارة والاستعراض و/أو فريق الخبراء.

المراجع

Australia, Agency Portfolio Budget Statements, Australian Fisheries Management Authority AFMA (2007), Canberra 2007.

Pascoe, S., Tingley, D. and Mardle, S. (2002). Appraisal of alternative policy instruments to regulate fishing capacity, University of Portsmouth, 2002.

U.S. Commission on Ocean Policy. U.S. of a U.S. Commission (2004). An Ocean Blueprint for the Twenty-First Century. Final Report, Washington, DC, 2004.

المصطلحات المستخدمة في تقرير تقييم التقييمات

- **توافر البيانات مقابل إمكانية الحصول على البيانات** - "التوافر" يعني القدرة على استقاء البيانات الموجودة، بينما يُقصد بـ "إمكانية الحصول" القدرة التقنية على استخراج البيانات من مجموعات البيانات في شكل مفهوم بحيث يمكن للآخرين استخدامها. ويختلف هذان المصطلحان عن مصطلح "كفاية" البيانات الذي يشير إلى ما إذا كانت المعلومات المتاحة كافية لإصدار حكم مستنير بشأن مسألة بعينها.
- **الإدارة التكيفية** - يُقصد بها استخدام التعليقات المبداء بشأن فعالية الإجراءات الإدارية السابقة من أجل تحقيق الأهداف وتوجيه التغييرات في الإجراءات الإدارية و/أو في الأهداف والغايات نفسها (التعلم). وترمي التغييرات إلى زيادة فعالية الإجراءات الإدارية، ومراعاة العوامل غير المتوقعة المتصلة بتحقيق الأهداف، أو تعديل الأهداف المنشودة لزيادة واقعيتها أو قابليتها للإنجاز أو فعاليتها من حيث التكلفة. ويمكن أن تكون التعليقات نتيجة رصد وتقييم مقررین ومنظمين، كما يمكن أن تكون رد فعل أو محاولة لتحقيق مقصد ما.
- **التقييم** - التقييمات هي جهود رسمية تُبذل لجمع معارف مختارة بهدف إتاحتها للجمهور في شكل يمكن أن تستفيد منه عملية اتخاذ القرارات (ميتشال وآخرون، ٢٠٠٦).
- **الممارسة الفضلى** - في تقرير تقييم التقييمات، يشير مصطلح "الممارسة الفضلى" إلى الممارسات ذات التأثير عموماً، وليس إلى ممارسة "فضلى" واحدة.
- **القوى الدافعة للتغيير البيئي** - الضغوط التي تمارس على البيئة - حالة البيئة - الآثار المترتبة على النظم البيئية - استجابات المجتمع - هو إطار لتنظيم المعلومات بشأن حالة البيئة. وهو يعكس السلسلة المعقدة من الأسباب والنتائج في التفاعلات بين المجتمع والبيئة.

- **نَهْج/نُهُج النظام الإيكولوجي** - هو نهج إزاء الإدارة ينظر إلى النظام الإيكولوجي بأكمله، بما في ذلك الكائنات البشرية بطريقة متكاملة. وهدف الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي هو المحافظة على هذا النظام في حالة يكون فيها سليما ومنتجا وقادرا على التكيف بحيث يتيح الخدمات التي ترغب فيها الكائنات البشرية وتحتاجها. والإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي تختلف على النهج التقليدية التي تركز عادة على نوع معين أو على قطاع أو نشاط أو اهتمام وحيد؛ وهي تأخذ في الاعتبار الآثار التراكمية لمختلف القطاعات (ماكليود وآخرون، ٢٠٠٥).
- **التقييم المتكامل** - يُستخدم مصطلح "التقييمات المتكاملة" استخدامات مختلفة في مجالات مختلفة. ويسلم تقرير تقييم بهذا الاستخدام الواسع النطاق ولكنه يعطي أهمية خاصة للتقييمات المتكاملة تماما، أي التقييمات التي تندرج ضمنها الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وقطاعات الصناعة وعناصر النظام الإيكولوجي (والتي يمكن أن تشمل المصادر البرية للمدخلات فضلا عن الصناعات البرية التي تعتمد على الموارد البحرية).
- **الجامع لعدة تخصصات (مقابل المتعدد التخصصات)** - التقييمات المتعددة التخصصات هي تقييمات يُسهم في إطارها متخصصون في عدة ميادين مختلفة بمعلومات تم جمعها وتحليلها وتفسيرها وفقا لمعايير كل تخصص، ويجري تجميع النواتج ثم تفسيرها من جديد مجتمعة. أما التقييم الجامع لعدة تخصصات فيمكن أن تتوفر له نفس المعلومات الأساسية المتوفرة للتقييم المتعدد التخصصات، ولكن التحليلات والتفسيرات المركزية تُجرى بأنسب طريقة لأهداف التقييم الكامل، وليس بالضرورة وفقا لممارسات أي واحد من التقييمات الفردية.
- **القابل للتفاعل** - مجموعات ونظم البيانات القابلة للتفاعل منظمة بشكل يمكنها من التفاعل مع بعضها بوصفها عناصر مكونة لقواعد بيانات أو نظم متعددة.
- **البيانات الفوقية** - يعني هذا المصطلح معلومات بشأن مجموعة بيانات تصف مضمونها وشكلها وخصائصها حتى يتسنى فهم تلك البيانات وتفسيرها بشكل صحيح. وتتضمن البيانات الفوقية معلومات من قبيل التغطية الزمنية والمكانية لمجموعة البيانات، وتصميم المعاينة، والبيانات التكميلية التي يمكن إدراجها وتنظيم البيانات في قاعدة البيانات.
- **المتعدد التخصصات** - انظر مناقشة "الجامع لعدة تخصصات" أعلاه.

- **إدارة المحيطات** - يُستخدم هذا المصطلح في تقرير تقييم التقييمات كاختزال لجميع المؤسسات (القواعد والقوانين والسياسات والتدابير وسلطات صنع القرار) التي تحدد كيف يتعين على الدول وسائر أصحاب المصلحة الاضطلاع بالأنشطة البشرية في المحيطات.
- **المناطق** - لأغراض تقرير تقييم التقييمات حصراً، استخدم فريق الخبراء ٢١ منطقة كأساس لتنظيم عملية الإبلاغ عن تغطية وممارسات التقييم. ويشار إليها بعبارة مناطق تقرير تقييم التقييمات.
- **تقييمات الاستجابة** - تقييمات الاستجابة تحدد وتقيّم التدابير التي يمكن أن تحد من الإسهامات البشرية في التغيرات البيئية أو من قلة المنة إزاءها. ويمكن أن تركز على خيارات الاستجابة المحتملة في المستقبل وتحدد مخاطرها ونتائجها المحتملة، أو يمكن أن تقيّم فعالية السياسات والتدابير التي اعتمدت بالفعل.
- **التقييمات القطاعية** - تتناول التقييمات القطاعية قطاعاً معيناً من النشاط البشري، مثل تطوير صيد الأسماك، أو السياحة أو النفط والغاز.
- **أصحاب المصلحة** - لأغراض تقرير تقييم التقييمات، يشمل أصحاب المصلحة المسؤولين الحكوميين من جميع المستويات، بما في ذلك مستوى المجتمع المحلي، والبرلمانيين ومستخدمي نواتج التقييم في القطاع الخاص، وممثلي المنظمات العلمية والمهنية والصناعية والبيئية وسائر منظمات القطاع الخاص؛ ومثلي المنظمات الحكومية الدولية؛ والمجتمع المدني وعامة الجمهور؛ ومجموعات السكان الأصليين وغيرهم من أصحاب المعارف التقليدية و/أو المحلية، ووسائل الإعلام.
- **فوق الإقليمي** - كل وحدة جغرافية تتجاوز حدود منطقة معينة ولكنها ليست عالمية.
- **التقييمات المواضيعية** - تركز التقييمات المواضيعية على موضوع أو مسألة لا تشكل قطاعاً مفرداً من قطاعات النشاط البشري. ويمكن أن تشمل عنصراً أو أكثر من عناصر النظام الإيكولوجي، مثل السلاحف البحرية أو الشعاب المرجانية، أو يمكن أن تركز على مسألة معينة مثل المصادر البرية للتلوث البحري أو الحطام البحري.
- **قلة المنة** - تشير قلة المنة إلى احتمال تأذي نظام ما بسبب الضغوط (المخاطر). وهي تتوقف على التعرض للتغير (مدى التغير وآثاره) والحساسية والقدرة على التكيف (المرونة).